المملكة المغربية

وزارة الإقتصاد و المالية

مشروع قانون المالية لسنة 2014

تقرير حول ميزانية النوع الإجتماعي

http://www.finances.gov.ma

شارع محمد الخامس، الحي الإداري، الرباط – المغرب

الهاتف : 01 72 67 537 (0) (00212) الفاكس : 30 75 67 537 (0) (00212)

محتويـــات التقريـــر

مـــقـــدمـــــــة عامـــــة 1

I. الفضاء الأفقي: مجالات استراتيجية لتطوير فرص الولوج المتكافئ للحقوق 2

1. جهود متواصلة بهدف ملاءمة الإطار التشريعي والمؤسساتي الوطني مع المعايير الدولية 2
2. ميزانية النوع الاجتماعي كإطار عملي لتعزيز المساءلة المستجيبة للنوع الاجتماعي: التجربة المغربية على محك الممارسات الدولية الفضلى 6
3. إنجازات مهمة في مجال احترام حقوق النساء بالرغم من وجود تحديات كبرى يتعين رفعها 8

II. الولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية 17

1. وزارة العدل والحريات 17
2. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 22
3. الإدارة العامة للجماعات المحلية 26
4. وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية 30
5. وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة 35
6. وزارة الاقتصاد والمالية 38
7. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون 42
8. الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وبشؤون الهجرة 45
9. وزارة الاتصال 48

III. الولوج العادل للحقوق الاجتماعية 53

1. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 53
2. الوزارة المكلفة بالماء 55
3. الوزارة المكلفة بالبيئة 59
4. قطاع الطاقة 61
5. وزارة السكنى وسياسة المدينة 63
6. وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك 67
7. وزارة الصحة 70
8. قطاع التربية الوطنية 75
9. قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية 79
10. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر 83
11. قطاع التكوين المهني 85
12. قطاع الشباب 88

IV. الاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية 93

1. وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية 93
2. قطاع الفلاحة 97
3. قطاع الصيد البحري 101
4. وزارة الصناعة والتجارة 104
5. قطاع التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال 109
6. قطاع التجارة الخارجية 113
7. وزارة السياحة 115
8. وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني 119
9. وزارة الشؤون العامة والحكامة 121

خـــلاصـــــة عامـــــــة 124

المراجع 125

ملحقـــــات 130

مـــقـــدمـــــــة عامـــــة

توفر ميزانية النوع الاجتماعي، من خلال منظور حقوق الإنسان، الإطار العملي المناسب للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها على المستوى الدولي من أجل إعمال حقوق الإنسان. ويتعلق الأمر أساسا باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينص هذا الأخير على الإعمال التدريجي للحقوق عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ويقضي، كذلك بالانضباط من حيث اتباع القوانين (ملاءمة التشريعات الوطنية مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان)، والسياسات العمومية والميزانيات (الاجراءات الفعلية) وكذا بالالتزام بتحقيق النتائج على مستوى تتبع التمتع الفعلي بهذه الحقوق.

ويعني هذا فيما يعنيه أن المبادئ الثلاثة التي تستند عليها ميزانية النوع الاجتماعي من منظور حقوقي، والمتمثلة في الأبعاد المعيارية والإجراءات الفعلية والنتائج، توفر مرجعية مفاهيمية وإجرائية من أجل تعزيز آليات المساءلة في مجال احترام حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة.

وقد حظيت هذه الملاحظة بالإجماع من قبل جميع المشاركين في المناظرة الدولية الرفيعة المستوى حول ميزانية النوع الاجتماعي، التي انعقدت بمراكش في نونبر 2012. كما شكلت هذه المناظرة فضاء للتبادل التفاعلي لمختلف التجارب مكن من تجاوز خصوصيات الجهات والدول وسياقاتها وسمح بإغناء التفكير الجماعي من خلال تقاسم الخبرات سعيا نحو جعل ميزانية النوع الاجتماعي كدعامة فعلية لتطوير برمجة ميزاناتية تضع في اعتبارها قضايا العدالة والمساواة في خدمة المساءلة والديمقراطية التشاركية.

كما وضع البيان الختامي لهذه المناظرة التوجهات الضرورية لبلوغ أهداف ميزانية النوع الاجتماعي من خلال منظور حقوق الإنسان. ويتعلق الأمر أساسا بـ:

- اعتماد إطار معياري قائم على احترام حقوق الفرد وتكييف الأولويات العمومية على هذا الأساس، ولا سيما من خلال الملاءمة بين السياسات العمومية أخذا بعين الاعتبار طابعها الأفقي تأسيسا على وحدة حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزيء؛
- تعزيز الميزانية القائمة على الأداء من خلال إضفاء الطابع المؤسساتي على الميزانية المرتكزة على النتائج في إطار الأهداف والمهام والبرامج الحكومية المفتوحة على تدبير القرب والمستجيبة للنوع الاجتماعي؛
- تنسيق برامج عمل مختلف المتدخلين (التنفيذي والتشريعي والمجتمع المدني والشركاء التقنيين والماليين)، المدعومة بنظام للتتبع والتقييم مستند على مؤشرات دقيقة تراعي النوع الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن نص إعلان مراكش قد اعتمد كوثيقة رسمية للأمم المتحدة بعدما تم تقديمه من قبل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، في يناير 2013، إلى الأمين العام للأمم المتحدة. كما أقرت لجنة وضعية المرأة التابعة للأمم المتحدة في جلستها 57 توصيات هذا الإعلان حسب المرجع E/2013/4. وبالإضافة إلى ذلك، خلص المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، في دورته المنعقدة بجنيف في يوليوز 2013، إلى اعتماد هذا الإعلان كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

وبالنظر إلى التقدم الذي أحرزه المغرب في هذا المجال وأخذا بعين الاعتبار مجالات التطوير الممكنة، خاصة من خلال انطلاق أشغال مركز الامتياز لميزانية النوع الاجتماعي، فإن النسخة الحالية من تقرير ميزانية النوع الاجتماعي قد استفادت من التراكمات المكتسبة في مجال تقييم السياسات العمومية حسب النوع الاجتماعي من منظور حقوق الإنسان خلال الفترات السابقة.

وتأسيسا على ذلك، يحاول تقرير ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2014 التشديد على أهمية تعزيز التنسيق والانسجام بين الإجراءات المتخذة من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات المكلفة بتتبع احترام حقوق المرأة. وهكذا خصص الجزء الأول من التقرير للتحليل الأفقي للسياسات العمومية من منظور النوع الاجتماعي وحسب المقاربة الحقوقية كمدخل أساسي للمعالجة القطاعية لآثار هاته السياسات ومدى استجابتها لضرورة توفير الولوج المتكافئ للحقوق.

I. الفضاء الأفقي: مجالات استراتيجية لتطوير فرص الولوج المتكافئ للحقوق

1. جهود متواصلة بهدف ملاءمة الإطار التشريعي والمؤسساتي الوطني مع المعايير الدولية

من بين مميزات مقاربة النوع الاجتماعي استنادها على منهج متميز للتحليل الأفقي يأخذ في الاعتبار مبدأ وحدة حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزيء لاعتماد مقاربة مندمجة للقضايا المرتبطة بإمكانية الاستفادة من مختلف أجيال حقوق الإنسان. ويقتضي ذلك إغناء التصورات الشاملة للتنمية بأبعادها المعيارية والمؤسساتية وجوانبها الاستراتيجية التي توفر سبل الولوج إلى الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

1.1. التقدم المحرز على المستويين التشريعي والتنظيمي

أعتمد المغرب خلال سنة 2011 دستورا جديدا كرس مبدأ المساواة بين المواطنين والمواطنات في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. كما أكد على سمو الاتفاقيات الدولية المصادق عليها. وبهدف ملاءمة التشريعات الوطنية مع مقتضيات الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها بلادنا (الملحق 2)، تمت مباشرة العديد من الإصلاحات في مجال حماية ودعم حقوق الإنسان بصفة عامة والحقوق الأساسية للنساء بصفة خاصة. ومن أهم الإنجازات التي تم تحقيقها خلال الفترة 2012-2013، تجدر الإشارة إلى:

- موافقة المجلس الحكومي والمجلس الوزاري في نونبر 2012 على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويمنح هذا البروتوكول للنساء ضحايا الإنتهاكات إمكانية تقديم شكاوى أمام الهيئات الدولية. كما تمت الموافقة على البرتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وكافة ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية وكذا البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- إصدار القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، في يوليوز 2012، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور. ويهدف هذا القانون إلى تكريس مبادئ الحكامة الجيدة والمسؤولية والمحاسبة والفعالية والتدبير المرتكز على النتائج. كما يروم تكريس مبادئ الاستحقاق وتكافؤ الفرص والشفافية وعدم التمييز والعدالة والمساواة بين النساء والرجال.
- تعديل الفصل 475 من القانون الجنائي، في يناير 2013. ويتعلق هذا التعديل بإلغاء الفقرة الثانية التي تعطي الحق لمرتكب جريمة الاغتصاب من الزواج بالضحية والإفلات بالتالي من العقاب. وهو يرمي بذلك إلى حماية الفتيات القاصرات في حالة الاغتصاب. كما يتعلق الأمر بثلاث تعديلات أخرى تهم العقوبة الحبسية في حالة اختطاف قاصر أو التغرير به، دون علاقة جنسية، والتي انتقلت من سنة واحدة إلى خمس سنوات، وكذا العقوبة الحبسية في حالة اختطاف قاصر أو التغرير به، مع علاقة جنسية، والتي انتقلت من سنتين إلى عشر سنوات. أما العقوبة الثالثة، والتي تتعلق بالحالة التي يقترن فيها الاغتصاب بافتضاض بكارة الفتاة القاصر، فقد تصل وفق النص الجديد إلى 30 سنة.
- موافقة المجلس الحكومي خلال شهر ماي 2013 على مشروع قانون رقم 12-19 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين. ويندرج هذا القانون في إطار تنفيذ الفصل الرابع من مدونة الشغل الذي ينص على إصدار قانون خاص يحدد شروط تشغيل عمال المنازل. ويهدف هذا النص إلى محاربة تشغيل الفتيات أقل من 15 سنة عبر تحديد طبيعة العلاقة التي تربط هذه الفئة من العمال بمشغليهم، وذلك بهدف ضمان حماية اجتماعية لهذه الفئة وضمان استفادتهم من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
- الموافقة في يوليوز 2013 على ميثاق إصلاح العدالة والذي أكد على تدعيم الحماية القضائية للحقوق والحريات ارتباطا بمراجعة السياسة الجنائية مع التأكيد على أخذ بعد النوع الاجتماعي عند إعداد هذه السياسة وكذا إصلاح السياسة العقابية عبر ملاءمة القانون الوطني مع الدستور ومع الاتفاقيات الدولية الخاصة بالإجرام وبحقوق الانسان.
- موافقة المجلس الحكومي، في شتنبر 2013، على مشروع مرسوم رقم 2-13-533 خاص بصندوق دعم تمثيلية النساء. ويرمي هذا المشروع إلى تحسين الإطار التنظيمي المتعلق بهذا الصندوق وتحسين تمثيلية النساء. ويحدد النص الجديد مهمة أعضاء اللجنة المكلفة بتفعيل هذا الصندوق في مدة انتدابية واحدة، وذلك لضمان تجديد النخب المشاركة في اللجنة المذكورة، وفتح إمكانية تنظيم البرامج والأنشطة المعتمدة من

طرف الأحزاب السياسية والمجتمع المدني على الصعيد المحلي إضافة إلى الصعيدين الجهوي والوطني المنصوص عليهما حاليا، وذلك بهدف توسيع المشاركة محليا.

2.1. تتبع الآليات الأممية لحقوق الإنسان

تعهد المغرب بعد انضمامه إلى مجمل الاتفاقيات الدولية التي تشكل النواة الأساسية لحقوق الانسان على المستوى الدولي بتقديم تقارير دورية أمام لجان هذه الاتفاقيات. وهكذا، وغداة الاعتماد النهائي للتقرير الوطني برسم الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، في 19 شتنبر 2012، التزم المغرب أمام مجلس حقوق الإنسان بـ:

- ضمان تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وفق مقاربة تشاركية تضم كافة الأطراف المعنية، حيث تم مباشرة بعد استعراض المغرب، في ماي 2012، اعتماد مخطط تنفيذ هذه التوصيات وذلك بمساهمة مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية.
- مراعاة التقاطعات مع مختلف أجهزة المعاهدات ومع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.
- تقديم تقرير مرحلي أمام مجلس حقوق الإنسان يهم تقدم تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل.

ولهذا الغرض، عمل المغرب (عبر المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والبرلمان والمجتمع المدني والوسط الجامعي) على إعداد مخطط عمل لتنفيذ هذه التوصيات. وتتمركز محاور هذا المخطط حول :

- تعزيز الديمقراطية واحترام أولوية القانون.
- الملاءمة مع النظام الأممي لحقوق الإنسان.
- النهوض بحقوق الإنسان عبر ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية.
- النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.
- حماية الحقوق المدنية والسياسية والنهوض بها.
- النهوض بالحقوق الفئوية وحمايتها.
- النهوض بثقافة حقوق الإنسان.
- النهوض بالإطار المؤسساتي لحماية حقوق الإنسان.

وفي إطار احترام المغرب لالتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان، زار المغرب خلال السنوات الأخيرة مجموعة من المقررين الخاصين التابعين لمجلس حقوق الإنسان منهم: المقرر الخاص حول الحق في التربية والمقرر الخاص حول حقوق المهاجرين والمقرر الخاص حول بيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة والأفلام الإباحية وكذا فريق العمل حول الاختفاء القسري واللاإرادي والمقرر الخاص حول وضعية السجون.

كما قامت مجموعة العمل الاممية حول التمييز ضد النساء بزيارة تعتبر هي الأولى للمغرب من 13 إلى 20 فبراير 2012، وذلك بدعوة من الحكومة المغربية. وقد حاولت مجموعة العمل خلال زيارتها إرساء أسس حوار مع السلطات العمومية وباقي الأطراف المتدخلة حول مسألة إلغاء التمييز ضد المرأة في التشريع وفي الواقع، وكذا الوقوف على الممارسات الفضلى فيما يخص إلغاء القوانين المصنفة كقوانين تمييزية ضد المرأة أو التي تعتبر تمييزية عند تطبيقها وكذا اقتراح توصيات لتطوير التشريعات وتنفيذها.

وبالإضافة إلى ذلك، اختارت السيدة ميشيل باشلي، الأمينة العامة المساعدة السابقة للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، المغرب لتوجيه النداء الأممي السنوي بمناسبة الاحتفال اليوم العالمي للمرأة في 8 مارس لسنة 2012. وفي ختام زيارتها لبلادنا، هنأت السيدة باشلي المغرب على الإصلاحات التي اتخذها في مجال دعم استقلالية المرأة والمساواة بين الجنسين. كما أشادت بالجهود التي يبذلها المغرب في مجال تحسين وضعية المرأة خصوصا إصلاح مدونة الاسرة والرفع من تمثيلية النساء بالبرلمان وإصلاح القانون الجنائي وكذا إطلاق ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وملاءمة التشريعات الوطنية مع مقتضيات القانون الدولي واعتماد ميزانية النوع الاجتماعي التي أصبحت تشكل قدوة متميزة في هذا المجال.

كما أشادت السيدة لاكسمي بوري، الأمينة العامة المساعدة لمنظمة الأمم المتحدة ونائبة المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي قامت بزيارة للمغرب خلال الأسبوع الاول من شهر أكتوبر 2013، بالتقدم

الكبير الذي أحرزه المغرب في مجال تدعيم حقوق المرأة وتعزيز اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية وذلك وفقا للآليات الدولية الخاصة باحترام حقوق الانسان.

3.1. الإنجازات المؤسساتية : نحو تدعيم الديمقراطية التشاركية

بالإضافة إلى تدعيم الإطار التشريعي، تم تدعيم الإطار المؤسساتي الوطني بمجموعة من المؤسسات المكلفة بالسهر على احترام حقوق الانسان وتقييم مدى تطبيقها، ومن بينها على الخصوص المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان والمجلس الوطني لحقوق الانسان. كما نص الدستور على إحداث مجموعة من المؤسسات التي ستساهم في احترام حقوق الانسان وهي الهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة... كما تميزت الفترة 2012-2013 بانطلاق الاستشارات المتعلقة بإحداث هاتين المؤسستين وكذا مؤسسات أخرى كالمرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام والمرصد الخاص بمناهضة العنف ضد النساء والمرصد الخاص بالمساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية وكذا إحداث مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي.

وتتلخص مهام مختلف هذه الهيئات فيما يلي:

- **المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان:** تم إحداث المندوبية لدى رئيس الحكومة، في أبريل 2011، بهدف سد الخصاص الحاصل جراء عدم وجود هيئة حكومية مكلفة بتنسيق تدبير ملف حقوق الانسان. وتتكلف المندوبية بمهمة إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحمايتها والنهوض بها وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية، واقتراح كل تدبير يهدف إلى ضمان دخول الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي يكون المغرب طرفا فيها حيز التنفيذ، والمساهمة في تقوية قدرات الجمعيات الوطنية النشيطة في مجالات حقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الإطار، يعهد للمندوبية بتنسيق العلاقات بين الآليات الدولية بما فيها آليات الأمم المتحدة (هيئات المعاهدات، الآليات الخاصة، الاستعراض الدوري الشامل، والمجلس الأوروبي...)، والقيام بإعداد وتقديم التقارير الوطنية إلى أجهزة المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان التي يكون المغرب طرفا فيها وتهييئ مشاريع أجوبة على طلبات المعلومات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان.

- **المجلس الوطني لحقوق الإنسان:** يعمل المجلس وفق إطار المؤسسات الوطنية لدعم وحماية حقوق الانسان (مبادئ باريس). وقد تم إحداث المجلس في مارس 2011 بهدف ضمان حماية حقوق الانسان والحريات بالمغرب. وتتمتع هذه المؤسسة بصلاحيات واسعة على المستويين الوطني والجهوي، وهو ما يضمن لها المزيد من الاستقلالية والتأثير في مجال حماية حقوق الانسان والنهوض بها.

  وفي مجال حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، يتكفل المجلس برصد الإنتهاكات مع إمكانية إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة وإعداد تقارير تتضمن خلاصات ونتائج الرصد والتحقيقات ورفعها إلى الجهات المختصة مشفوعة بتوصيات لمعالجة الإنتهاكات التي تم رصدها، والمساهمة في تفعيل الآليات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها، والقيام بزيارات ميدانية وإعداد تقارير عن الزيارات وإحالتها على السلطات المختصة، وبحث ودراسة ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي الإنساني، واقتراح التوصيات التي يراها مناسبة في هذا الشأن ورفعها إلى السلطات الحكومية المختصة والمساهمة في إعداد التقارير التي تقدمها الحكومة لأجهزة المعاهدات، وتقديم المساعدة والمشورة إلى البرلمان والحكومة، بناء على طلبها، في مجال ملاءمة مشاريع ومقترحات القوانين مع المعاهدات الدولية.

  وفي مجال النهوض بحقوق الإنسان تتمثل مهام المجلس في السهر على النهوض بمبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني والعمل على ترسيخها، والمساهمة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وإشاعتها وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة، ورفع تقارير سنوية عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب إلى جلالة الملك، وتقديم محتوى هذه التقارير أمام غرفتي البرلمان. كما يتم نشر التقرير السنوي الذي يعده المجلس حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب وآفاق عمل المجلس بالجريدة الرسمية.

- ***الهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز***: تم التنصيص على إحداث الهيئة طبقا لمقتضيات الفصل 164 من الدستور. وتتكلف الهيئة بالسهر على احترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في الفصل 19 من الدستور، مع مراعاة الاختصاصات المسندة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. ومن المتوقع أن تساهم الهيئة في تنسيق الأنشطة المرتبطة بالمساواة بين الجنسين وبحقوق المرأة والتي تقوم بها مختلف الإدارات العمومية ومؤسسات المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، شكلت وزارة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية خلال سنة 2013 لجنة علمية مكونة من خبيرات وخبراء في مختلف المجالات (قانونيون وعلماء اجتماع واقتصاديون...). وقد كلفت هذه اللجنة بدراسة مقترحات مختلف الفاعلين: جمعيات وأحزاب سياسية ومجموعات بحث ونقابات...وذلك بهدف إعداد مشروع قانون إحداث هذه الهيئة في حدود نهاية سنة 2013. وقد قدمت اللجنة الوثائق المتعلقة بتصورها للهيئة ومشروع قانونها خلال شهر يونيو 2013.
- ***المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة:*** انطلقت المشاورات الخاصة بتفعيل المجلس، المحدث بمقتضى الفصل 32 من الدستور، خلال سنة 2013، وقد شارك في هذه المشاورات مختلف المتدخلين من قطاعات وزارية ومجتمع مدني وبرلمان... وتم إحداث لجنة علمية مستقلة في فبراير 2013 تتكون من قانونيين وأطباء وسوسيولوجيين وأساتذة جامعيين وكذا من الفاعلين في المجتمع المدني في مجال حماية حقوق الانسان والنهوض بها. وستتكلف اللجنة، على ضوء الاستشارات التي ستقوم بها، بإعداد مشروع قانون تنظيمي خاص بهذه الهيئة الاستشارية. وسيتكفل المجلس بتتبع وضعية الأسرة والطفولة وتقديم آراء حول المخططات الوطنية المتعلقة بالموضوع وإغناء النقاش العمومي حول السياسات العمومية في هذا المجال.
- ***مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي:*** مكن التطور التدريجي لتجربة وزارة الاقتصاد والمالية في مجال برمجة الميزانية المرتكزة على النتائج والمراعية للنوع الاجتماعي، على مدى عشر سنوات، من إنتاج سيل من المعارف والآليات اللازمة لتقييم السياسات العمومية من منظور النوع الاجتماعي. وعمليا، تمكن المغرب، بفضل المقاربة البراغماتية والتدريجية المعتمدة منذ سنة 2002 بهدف إدماج بعد النوع الاجتماعي في برمجة الميزانية، من التوفر على وسائل تحليلية ترتكز على دلائل ميزاناتية مدعمة بمجموعة من المؤشرات التي تراعي النوع الاجتماعي وذلك بهدف تدعيم آليات تتبع وتقييم السياسات العمومية من منظور النوع الاجتماعي. وهكذا، تم إحداث مركز الامتياز للنوع الاجتماعي لدى وزارة الاقتصاد والمالية خلال شهر فبراير 2013، وذلك في إطار تنفيذ التوصيات الصادرة عن المناظرة الدولية حول النوع الاجتماعي التي احتضنتها مدينة مراكش في نونبر 2012، خصوصا تلك الداعية إلى تدعيم المناخ الملائم لتطوير تدبير واقتسام المعارف والخبرات والممارسات الناجحة في مجال ميزانية النوع الاجتماعي وذلك في إطار المبادرات الدولية والتعاون جنوب-جنوب. وتناط بمركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي المهام التالية :

✓ إغناء الخبرة المكتسبة على مدى عشر سنوات من التجربة المتواصلة في مجال الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وذلك عبر نظام تدبير المعارف المنجز من طرف وزارة الاقتصاد والمالية بشراكة مع الأمم المتحدة للمرأة .

✓ تعميق الابتكار المفاهيمي عبر دعم البحث والابتكار في مجال ميزانية النوع الاجتماعي على الصعيد الوطني والدولي .

✓ تشجيع اعتماد ميزانية النوع الاجتماعي من قبل مختلف المتدخلين عبر تعزيز قدرات الفاعلين المعنيين.

وتفرض الدينامية التي يعرفها الإطار المؤسساتي الوطني في مجال احترام حقوق الانسان، وخصوصا حقوق النساء، وضع آليات عملية للتنسيق والملاءمة مقرونة بنظام للمساءلة كفيل بضمان مهمة تتبع وتقييم التدابير المتخذة من قبل مختلف الهيئات في إطار استراتيجية عمل مشتركة تهدف إلى ولوج النساء بشكل عادل للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2. ميزانية النوع الاجتماعي كإطار عملي لتعزيز المساءلة المستجيبة للنوع الاجتماعي: التجربة المغربية على محك الممارسات الدولية الفضلى

تشكل ميزانية النوع الاجتماعي من منظور حقوق الإنسان آلية قوية لتعزيز المساءلة من حيث احترام حقوق المرأة. فهي تقوم على ترجمة المعايير العالمية لحقوق الإنسان إلى مؤشرات قابلة للقياس (مؤشرات هيكلية ومسطرية و مؤشرات النتائج). وينسجم إعداد واستخدام هذه المؤشرات مع أحكام الدستور الجديد الذي ينص على المساءلة. وتساهم الآليات التي تم تطويرها في إطار تنفيذ ميزانية النوع الاجتماعي من خلال منظور حقوق الإنسان في تقييم السياسات العمومية تماشيا مع الالتزامات الدولية الخاصة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في ممارسات التخطيط والبرمجة وتنفيذ السياسات العمومية من أجل ضمان المساواة من خلال سياسات القرب انسجاما مع المساواة بين الجميع في الولوج المنصف للحقوق الأساسية.

إن تطوير الإطار المنهجي والآليات المتعلقة به هو نتاج عملية مستمرة بدأت في سنة 2002 تحت إشراف وزارة الاقتصاد والمالية بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مما ساعد على بلورة المعرفة والآليات الأساسية لممارسة تقييم السياسات العمومية الخاصة بالنوع الاجتماعي. ولدعم هذه العملية وتعزيزها،فقد تمت الاستفادة من أفضل الممارسات المعترف بهاعلى الصعيد الدولي. والبلدان التي نجحت في نهج إصلاحات جوهرية لتطوير الوسائل والآليات المناسبة لدعم الموازنة التي تدمج مقاربة النوع الاجتماعي هي: النمسا، بلجيكا، الإكوادور، ومنطقة الأندلس في إسبانيا.

الدولة	التغييرات التي همت تقديم الميزانيات من أجل إدماج مقاربة النوع
النمسا	تم إجراء تغييرات على الميزانيات السنوية لإدماج بعد النوع الاجتماعي، همت إدخال تشخيص النوع والأهداف من خلال دمج بعد النوع الاجتماعي في أنشطة خاصة. وبالتالي، فجميع الوزارات مطالبة في برمجتها العملية بتحديد نتيجة واحدة على الأقل ذات صلة بالمساواة بين الجنسين في كل مادة من مواد الميزانية (من أصل خمسة نتائج) مصاحبة بمنتجات ومؤشرات أهداف خاصة بالنوع. وباحترام هذه المسطرة، يتم تقديم الميزانية السنوية إلى البرلمان والموافقة عليها بعد ذلك.
بلجيكا	اعتمدت الحكومة الفدرالية البلجيكية سنة 2007 قانونا يحث على الإدماج الهيكلي لبعد النوع الاجتماعي في جميع السياسات المحددة والمنفذة على المستوى الاتحادي. ويلزم هذا قانون الحكومة، في إطار اختصاصاتها، على دمج بعد النوع الاجتماعي في جميع السياسات والتدابير و الإجراءات. وهكذا، توجب أن يندرج مبدأ " تعميم بعد النوع الاجتماعي" في الوثائق الإستراتيجية (خطط التدبير، وعقود الإدارة، ...)، كهدف استراتيجي أفقي من خلال إنتاج مؤشرات النوع وإحصاءات خاصة بكل جنس، وإجراء التقييم المسبق لتأثير المشروع على الوضعية الخاصة بكل من الرجال والنساء، وبلورة مذكرة تتعلق بالمساواة بين الجنسين في كل مشروع الموازنة العامة للنفقات التي حددت الاعتمادات الخاصة بالتدابير الرامية إلى تحقيق المساواة بين الرجال والنساء، وإعداد تقريرين للتقييم لفائدة غرفتي البرلمان (الأول في منتصف المدة التشريعية والثاني مع نهاية المدة التشريعية). كما يتوجب على الإدارات يجب أيضا إعداد تقارير لفائدة البرلمان تتعلق بتنفيذ تعميم بعد النوع الاجتماعي في إطار الاختصاصات المنوطة بها.
الإكوادور	اعتمدت الإكوادور سنة 2008 دستورا جديدا يكرس حقوق الإنسان والبيئة. وينص الدستور الجديد على أن التخطيط ووضع الميزانية على المستوى المركزي ينبغي أن تستهدف القضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين وتعزيز المساواة. وللقيام بذلك، ينص التشريع الخاص بالتخطيط وتدبيرالمالية العمومية على أن النفقات العمومية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين يجب أن تجمع على أساس"نظام تصنيفK". هذا النظام هو جزء من النظام الوطني ألمعلوماتي الخاص بالتدبير المالي الذي يتم استخدامه من قبل جميعا لهيئات الحكومية. ويشمل نظام تصنيف كل من النفقات والإيرادات، وبالتالي يسهل مراقبة وتتبع النفقات المخصصة للمساواة بين الجنسين على مدى عدة سنوات مالية.
الأندلس- إسبانيا	لإدماج بعد النوع الاجتماعي في بنية الميزانية، تم اعتماد هيكلة جديدة للميزانيةعلى أساسا لبرنامج/المشروع/الأهداف المحددة مع إدخال معلومات مفصلة مع الأخذ بعين الاعتبارالتشخيص الخاص بالنوع الاجتماعي. وبالتالي، فإنه يجب إجراء تقييم لكل برنامج/مشروع على أساس تصنيف المشروع باعتباره G0 أو G+. وتتركز معايير التصنيف على قدرة تحويل المشروع وأثره وتداوله وإدارة الموظفين. وهكذا، فالمشاريع المصنفة G+ تهتم فقط بالمساواة بين الجنسين مع ضرورة القيام بتشخيص خاص بالنوع الاجتماعي. وتحدد لهذه المشاريع أهداف خاصة تراعي الفوارق بين الجنسين.

ومن خلال قراءة مقارنة لأنجح المبادرات الدولية الخاصة بميزانية النوع الاجتماعي، ولإرساء أسس قادرة على تعزيز المساواة بين الجنسين، فإن الدروس المستخلصة تتوزع على النحو التالي :

- إجراء تشخيصات فعالة خاصة بالنوع الاجتماعي مصحوبة بتعريف واضح للأهداف المراد تحقيقها للحد من الفوارق بين الجنسين.
- وضع إصلاحات موازناتية فعالة ودساتير مالية ملائمة (القوانين التنظيمية المتعلقة بقانون المالية) للتقريب ما بين الأولويات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والأولويات القطاعية.

- القيام بعملية ترقيم السياسات والبرامج العمومية من خلال ترجمتها إلى أهداف ونتائج وآليات ومؤشرات.
- الاستخدام الممنهج لعملية تقييم أثار مبادرات ميزانية النوع الاجتماعي من خلال وضع آليات للرصد والتقييم.
- إنتاج المعرفة وتعزيز توفر المعطيات المصنفة حسب نوع الجنس من خلال عمليات تقييم أثر السياسات العمومية مما سيمكن من بلورة التوجهات والتعديلات اللازمة لتحسين الاستفادة من مخصصات الميزانية لفائدة المساواة بين الجنسين.
- إنشاء مؤسسات متخصصة في ميزانية النوع الاجتماعي.

وتستجيب التجربة المغربية إلى حد كبير لمختلف الاهتمامات والدروس المستفادة من التجارب المشار إليها أعلاه، من خلال أحكام الدستور الجديد، والمؤسسات التي جعلها المسؤولة على تعزيز المساواة ومكافحة جميع أشكال التمييز ومن كذا من خلال آفاق الإصلاحات، خاصة إصلاح القانون التنظيمي للمالية الذي يتضمن مبادئ تعميم القروض من خلال البرامج والمشاريع. وينص على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية، خاصة عند بلورة الميزانية العامة. وعلاوة على ذلك، يتم إغناء هذه التجربة باستمرار من خلال دينامية الإصلاحات التي تهدف إلى ولوج المواطنين إلى الأجيال المختلفة من حقوق الإنسان.

3. إنجازات مهمة في مجال احترام حقوق النساء بالرغم من وجود تحديات كبرى يتعين رفعها

يتطلب ولوج المرأة إلى حقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تماشيا مع أحكام الدستور الذي أدخل ثقافة جديدة فيما يتعلق بالمراجع والإطار التنظيمي الذي يحكم حقوق الفرد، ومن خلال الاعتراف الصريح بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليه دوليا وتكريس لأولوية الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب والإسراع في الإصلاحات في مختلف المجالات (المجالات التشريعية والدينية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية ...). وللقيام بذلك، فإن الأهمية القصوى تستوجب خلق آليات عملية قادرة على تعميم إدماج بعد النوع الاجتماعي في مسلسل التدبير والبرمجة والتخطيط والبرمجة وضمان تنسيق العمل بين مختلف الفاعلين.

1.3. الولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية

في سياق وضع إطار مشترك للعمل من أجل تحقيق التقارب بين مختلف المبادرات الرامية إلى إدماج حقوق المرأة في السياسات العمومية وبرامج التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الإقليمي والمحلي، نسقت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية خطة حكومية للمساواة في أفق التكافؤ للفترة 2012-2016. وتتألف الخطة الحكومية للمساواة، التي اعتمدها المجلس الحكومي في 6 يونيو 2013، من ثمانية محاور و24 هدفا تتطلب 132 مبادرة عمل. وتهم مجالات العمل المعتمدة مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة ووضع قواعد التكافؤ ومحاربة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإصلاح نظام التعليم والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة وتعزيز الولوج العادل والمتساوي إلى الخدمات الصحية وتطوير البنية التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات واستقلالية المرأة اجتماعيا واقتصاديا ووصولها إلى مناصب صنع القرار على المستوى الإداري والسياسي بشكل عادل ومنصف وتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين على مستوى سوق العمل.

ولضمان تفعيل برنامج عمل الخطة الحكومية للمساواة ، تم بموجب المرسوم (رقم 2-13-495) خلق لجنة وزارية مكلفة باقتراح التدابير التشريعية والتنظيمية اللازمة لتنفيذ هذه الخطة. وقد عقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها في 13 شتنبر 2013 برئاسة رئيس الحكومة.

وفي نفس السياق، وفي إطار الجهود المبذولة لتعزيز ولوج المرأة إلى حقوقها، قامت وزارة العدل والحريات ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعدة إصلاحات همت بصورة مباشرة المعايير التي تحكم حقوق الأشخاص، وخاصة حقوق المرأة، مما يكرس التوافق التشريعي والتنظيمي مع المبادرات العملية التي اعتمدتها الوزارات الأخرى .

وفي مجال ولوج المرأة إلى الخدمات القضائية، نذكر التقدم الكبير الذي حققه المغرب في يوليوز 2013 من خلال الموافقة على ميثاق إصلاح القضاء الذي ركز بشكل صريح على الدور الحاسم للنساء في تطوير النظام القضائي الوطني كفاعلات (تحسين الصفة التمثيلية للقاضيات) وكمواطنات لهن الحق في الولوج إلى الخدمات القضائية بشكل عادل. وقد جاء الميثاق الجديد كنتاج لسنة من المشاورات والمناقشات بين الأطراف المعنية تحت إشراف اللجنة العليا للحوار الوطني حول إصلاح القضاء، ليسلط الضوء على عدد من التوصيات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، منها:

- تحسين تمثيل النساء في المجلس الأعلى للقضاء بضمان ضرورة تواجدهن ضمن العشر قضاة أعضاء المجلس، بما يتناسب مع وجودهن داخل الجسم القضائي، على أساس امرأة واحدة على الأقل من بين القضاة الأربعة الذين يمثلون محاكم الاستئناف وقاضيتين على الأقل من القضاة الستة الذين يمثلون المحاكم الابتدائية.
- التنسيق بين القوانين الجنائية الوطنية وأحكام الدستور ومبادئ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الجريمة وحقوق الإنسان والتصديق عليها ونشرها.
- اعتماد سياسة جنائية وقائية مع الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي من خلال مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بهذا الموضوع و مواءمتها مع الاتفاقيات الدولية.
- تعزيز الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف من خلال تنفيذ الأحكام القانونية المتعلقة بهذا الموضوع.
- خلق نظام مساعدة قضائية مجانية من خلال جعل المحاكم تتوفر على الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيات الاجتماعيات في مجال قضاء الأسرة، وخلايا مساعدة المرأة والأطفال ضحايا العنف، وتعزيز فرص ولوج أنظمة المساعدة القضائية للنساء المعوزات و تلك اللاتي تنتمي إلى الفئات الفقيرة، وتقوية خلايا مكافحة العنف ضد النساء والأطفال بصفتها آلية للمساعدة القضائية، مع تعزيز المحاكم بخبراء نفسانيين متخصصين في علم نفس الأطفال، لمرافقة الأطفال خلال المساطر التي تهمهم، وتطوير الشراكات مع مراكز الاستماع و الجمعيات المعنية بشؤون المرأة و الطفل .

كما عزز الحقل الديني إدماج المساواة بين الجنسين في عملية تحديث القطاع معتمدا على برامج تحسيسية لفائدة الساكنة. وقد ترجم هذا الاختيار على أرض الواقع من خلال عدة برامج تبنتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، كبرامج التعليم التقليدية ومحو الأمية في المساجد وبرنامج "تكوين المرشدات" الذي يطمح إلى تكوين حوالي 50 مرشدة كفوج سنوي من بين 200 إمام مرشد.

أما بالنسبة للآليات العملية الخاصة بتعزيز فضاءات التشاور والتقارب والتكامل ما بين الوزارات في مجال تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في خطط عملها ومساطرها الإدارية، فتحتل الشبكة الوزارية للتشاور من أجل إدماج المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية وميزانية النوع الاجتماعي مكانا بارزا .

وبتنسيق من وزارة الوظيفة العمومية وتحديث القطاعات، أحرزت الشبكة الوزارية المشتركة للتشاور من أجل إدماج المساواة بين الجنسين في تدبير الموارد البشرية، والتي تضم حاليا 22 وزارة مقابل 15 سنة 2010، تقدما كبيرا من حيث تنفيذ العمليات المدمجة في خطة عملها للفترة 2010-2013.

ويعتبر وضع دليل منهجي لإدماج المساواة بين المرأة والرجل في عملية الاختيار والتوظيف والتعيينات والانتقال والترقيات وتقييم الأداء، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة المرأة، واحدا من الإنجازات الرائدة. ويهدف كذلك إلى تطوير قدرات مسيري الموارد البشرية داخل الإدارات العمومية في مجال إدماج المساواة بين الجنسين في عملية الاختيار والتوظيف والتعيينات والانتقال والترقيات وتقييم الأداء وتحديد العوائق التي تحول دون ولوج المرأة إلى الوظيفة العمومية ومناصب المسؤولية. وقد تلقى أعضاء الشبكة الوزارية المشتركة للتشاور، خلال شهر مارس 2013، تكوينا على كيفية تطبيق هذا الدليل. ومن أجل تعزيز دور الشبكة الوزارية المشتركة للتشاور وضمان ملاءمة وفعالية عملها، تم اعتماد خطة عمل جديدة للفترة 2013-2015.

وقد صاحب هذه الجهود ارتفاع النسبة المئوية للنساء داخل الوزارات التي وصلت سنة 2012 إلى 38,6٪ مقابل 37٪ سنة 2009 و 34,4٪ سنة 2002، بزيادة قدرها نحو 4,6 نقطة خلال 10 سنوات. بيد أن معدل ولوج المرأة الموظفة إلى مناصب المسؤولية لا يزال منخفضا مقارنة مع الرجل، رغم أن هذا المعدل قد شهدت تطورا مطردا حيث مر من 10٪ سنة 2001 إلى 15,3٪ سنة 2010 و إلى 16٪ سنة 2012. إلا أن هذه النسبة لا تزال بطيئة، بزيادة قدرها 6 نقاط خلال 11 سنة.

ويتطلب تعزيز الدمج الممنهج والملائم لبعد النوع الاجتماعي في خطط عمل الوزارات، إدراج هذا البعد على مستوى إعداد الميزانية، والذي يعتبر ضروريا من أجل توزيع عادل وفعال للموارد المالية. وفي هذا السياق تندرج التجربة المغربية في إعداد ميزانية النوع الاجتماعي التي بدأت سنة 2002 وأتمت مرحلتها الثالثة سنة 2012، حيث شهدت هذه السنة صدور المراجعة الإستراتيجية لهذا البرنامج. ويتعلق الأمر بتقييم النتائج المحصل عليها، والعقبات وإبراز التوصيات التي تضمن الاستدامة الشاملة للبرنامج بعد نهاية مرحلته الثالثة. واستندت المراجعة الإستراتيجية للبرنامج أساسا على التشاور التشاركي مع الفاعلين الوطنيين وشركاء البرنامج. وقد حددت هذه المشاورات مجموعة من التوجهات المستقبلية تهم تقوية المأسسة ومواصلة الإجراءات وتعزيز وتطوير الشراكة والبحث عن نقاط قوة يمكن أن تخلق التعاون عبر ميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب. ويتعلق الأمر أساسا :

- مأسسة ميزانية النوع الاجتماعي وسبل إدماجها اعتمادا على أحكام الدستور الجديد في إطار الجهوية الموسعة والقانون التنظيمي الجديد المتعلق بقانون المالية، مع التفكير في آليات عملية وفعالة تضمن الانخراط الشامل في ميزانية النوع الاجتماعي.
- تعزيز الجهود الرامية إلى تبني إطار معياري لحقوق الفرد وضبط الأولويات على أساس هذه الحقوق.
- الإغناء المستمر للنظام الوطني للمعلومات من خلال البحوث الميدانية على غرار البحث الوطني حول ميزانية الوقت والتي تم توظيف نتائجها لتطوير وسائل تحليل الفوارق بين الجنسين.
- تعزيز جهود التعاون الإقليمي والدولي في مجال تبادل المعارف والخبرات من خلال إنشاء مركز للخبراء في هذا المجال ينهج مقاربة ترتكز على التعلم بالمشاركة، حيث تظل هذه الخطوة الوسيلة القادرة على تعزيز نقل الخبرات وتفعيل المعرفة لبلوغ مستوى متميز من حيث المنهجية والتغيير.

واستجابة لهذه التوصيات وتلك الصادرة عن إعلان مراكش، أحدث بوزارة الاقتصاد والمالية، في فبراير 2013، مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي، وألحق بمديرية الدراسات والتوقعات المالية. ومن أجل خلق شبكة تفاعل بين جميع المتدخلين في مجال ميزانية النوع الاجتماعي و تقوية روابط الشراكة (على صعيد مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من خلال التركيز على الشراكات جنوب - جنوب وجنوب- شمال)، يستند مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي على القاعدة الإلكترونية لتدبير المعارف الذي يمكن الولوج إليه من خلال البوابة الالكترونية لوزارة الاقتصاد والمالية[1]. وتضمن هذه القاعدة الإلكترونية لإدارة المعارف :

- تجميع الوثائق الإلكترونية والورقية الخاصة بميزانية النوع الاجتماعي، مما يسمح بتحقيق الأهداف المتعلقة بتجميع الوثائق الخاصة ببرنامج ميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب (تقارير، عروض أشغال التظاهرات والمؤتمرات، الدلائل، ومحاضر الاجتماعات ...) وتوحيد مصادر المعلومات المتصلة بموضوع ميزانية النوع الاجتماعي على الصعيد الوطني والدولي وتدبيرالمحتويات التي سيتم إنشاؤها في المستقبل.
- تدبير شبكات المعلومات والفاعلين وتجميع المهارات والخبرات والذاكرة الضمنية من أجل خلق روابط بين الفاعلين وتبادل التجارب ونشر المعرفة المتعلقة ببرنامج ميزانية النوع الاجتماعي.

ومن أجل إنجاح عمل مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي وضمان تحقيق النتائج المتوقعة، تم في06 يونيو 2013 التوقيع على اتفاقية شراكة بين وزارة الاقتصاد والمالية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لتنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار خطة عمل مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي من خلال وضع إطار عملي للمركز وتحديد الأطراف المعنية وآليات رصد وتقييم أنشطة هذا المركز.

2.3. الولوج العادل للحقوق الاجتماعية

يعد حق الولوج للتعليم والصحة والسكن والبنيات التحتية (الماء والكهرباء والطرق،...) من حقوق الإنسان الأساسية المتعارف عليها دوليا من خلال المواثيق الدولية والجهوية والعديد من الدساتير بما فيها

[1] http://km-bsg.finances.gov.ma

الدستور المغربي. ويتطلب تطبيق وحماية هذه الحقوق، عبر هذه الآليات، تفعيل السياسات والبرامج الملائمة التي تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المتباينة لمختلف شرائح الساكنة المستهدفة.

ففي مجال الولوج للتعليم، قامت وزارة التربية الوطنية بوضع برنامجين بشراكة مع الاتحاد الأوروبي والوكالة الكندية للتنمية الدولية يهدفان إلى وضع مخطط استراتيجي على المدى المتوسط من أجل مأسسة المساواة بين الجنسين (مخطط العمل الاستراتيجي على المدى المتوسط من أجل مأسسة المساواة بين الجنسين) وذلك من أجل تزويد الوزارة بالقدرة المؤسساتية الدائمة التي تجعل من المساواة بين الجنسين مبدأ للحكامة في النظام التربوي من حيث تحديد المفاهيم وإنجاز الميزانية وتقديم وتتبع وتقييم الخدمات التربوية.

وقد ترجمت مختلف الجهود المبذولة في هذا الإطار من طرف وزارة التربية الوطنية، بشراكة مع مختلف المتدخلين في مجال التعليم، بارتفاع ملحوظ على المستوى الوطني لمؤشر التكافؤ بين الجنسين في الابتدائي، حيث انتقل من 0,84 سنة 2000-2001 إلى 0,91 (91 فتاة ممدرسة مقابل 100 فتى ممدرس) سنة 2012-2013، أي بارتفاع يقدر ب 7 نقاط مئوية. وفي المجال القروي، انتقل هذا المؤشر من 0,76 إلى 0,89 (89 فتاة ممدرسة مقابل 100 فتى ممدرس) أي بتزايد بـ 13 نقطة مئوية.

وخلال نفس الفترة، انتقل مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الإعدادي الثانوي من 0,75 إلى 0,79، مرتفعا ب4 نقاط مئوية. وفي المجال القروي، عرف هذا المؤشر تزايدا ملحوظا (18 نقطة مؤية). حيث انتقل من 0,42 من إلى 0,60. كما ارتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي التأهيلي العمومي على الصعيد الوطني بـ 7 نقاط مئوية خلال الفترة مابين 2000-2001 و2012-2013 منتقلا من من 0,85 إلى 0,92. و تجدر الإشارة أن هذا المؤشر شهد أكبر ارتفاع سنة 2008-2009 ليصل إلى0,99. وفي المجال القروي، انتقل هذا المؤشر من 0,48 من إلى 0,64، بتزايد بـ 16 نقطة مئوية.

وبالرغم من الجهود المبذولة، تبقى نسبة الهدر المدرسي في التعليم مرتفعة لدى الفتيات (2,7%)، مقارنة مع الفتيان (1,2%)، وبارتفاع بـ0,8 نقطة مئوية مقارنة مع المتوسط الوطني (1,9%). وبلغت نسبة الهدر المدرسي سنة 2012-2013 في التعليم الثانوي، 9,3 % على الصعيد الوطني مع تسجيل نسبة أكبر لدى الفتيان (10,6% مقابل 7,6% بالنسبة للفتيات). كما بقيت نسبة الهدر المدرسي في التعليم الثانوي التأهيلي مرتفعة بالرغم من التراجع الكبير المسجل بين الموسمين 2010-2011 و2012-2013، منتقلا من 11% إلى 8,7% على العموم، ومن 11,4% إلى 8,4% بالنسبة للفتيات ومن 10,7% إلى 8,9% بالنسبة للفتيان.

ووعيا منها بأهمية التحديات اللازم رفعها، وضعت وزارة التربية الوطنية مخططا تنمويا على المدى المتوسط خلال الفترة 2013-2016 يرتكز على أربعة توجهات استراتيجية وهي: تقديم عرض تعليمي يأخذ بعين الاعتبار الإنصاف وتكافؤ الحظوظ، وتحسين جودة المحتوى البيداغوجي، وتطوير حكامة النظام التعليمي وضمان تدبير جيد للموارد البشرية عبر تقوية الطاقات والكفاءات.

وتجدر الإشارة إلى إمكانية إغناء هذه الاستراتيجية بناء على التوجيهات الملكية التي جاءت في خطاب 20 غشت 2013، والتي أكدت على ضرورة وضع القطاع في إطاره الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وكذا على دور القطاع في تكوين وتأهيل الموارد البشرية للاندماج في التنمية. كما أكدت التوجهات الملكية على استعجالية التوفيق بين جميع البرامج التكوينية والمناهج التعليمية مع متطلبات سوق الشغل وعلى ضرورة القيام بفحص موضوعي للوضعية الراهنة لقطاع التعليم والتكوين عبر تقييم المنجزات وتحديد نقاط الخلل مع الأخذ بعين الاعتبار الميثاق الوطني للتربية والتكوين. كما شجعت هذه التوجهات على ضرورة تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

وبخصوص حق المرأة في التعليم، فقد حقق المغرب تقدما ملحوظا خلال السنوات الأخيرة في مجال محاربة الأمية لدى هذه الفئة. وقد منحت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة سنة 2012 ميزة الشرف لجائزة "كونفيشيوس" لمحو الأمية لمديرية محاربة الأمية لجهودها المبذولة في إطار برنامجها حول محو الأمية وما بعد محو الأمية ومساهمتها في تمكين ودعم استقلالية النساء. إلا أنه رغم التقدم المسجل في مجال محاربة الأمية، تظل النساء أكثر عرضة لهذه الآفة حيث تبلغ نسبتهن 37% سنة 2012 مقابل 25% فقط بالنسبة للرجال. كذلك الأمر بالنسبة الوسط القروي حيث أن نسبة النساء اللواتي يعانين من الأمية تصل إلى 55%[2].

[2] وحسب تقديرات المندوبية السامية للتخطيط، يقدر معدل الأمية على المستوى الوطني 36,7% و25,3% لدى الرجال 47,6% لدى النساء.

وفي مجال الولوج إلى التعليم العالي، فقد تم تحقيق التكافؤ بين الجنسين ، وهو ما يؤكده معدل التأنيث الذي تجاوز 50% في بعض الشعب، خاصة في طب الأسنان (74%) وشعب التجارة والتسيير (63%). ومن أجل تعزيز هذه المكتسبات، تم الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي عند وضع استراتيجية عمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر خلال الفترة 2013-2016 وذلك من خلال عدة مشاريع وأنشطة تهدف إلى منح الطلبة والطالبات نفس ظروف التكوين ونفس الفرص من أجل ضمان نفس الحظوظ في النجاح والإدماج المهني. وبرسم الموسم الدراسي 2012-2013، بلغ عدد المسجلين الجدد في التعليم العالي الجامعي ما يقارب 190.566 طالب، 48% منهم فتيات، ليبلغ بذلك عدد الطلبة في التعليم العالي 596.319 طالبا.

وفي مجال الولوج العادل للخدمات الصحية، تولي استراتيجية عمل وزارة الصحة أهمية كبيرة لتطوير جودة الخدمات وتحسين الاستقبال في المستشفيات ومؤسسات العلاج العمومية وتأمين الولوج العادل للخدمات الصحية الأساسية خاصة عند الإنجاب و في الحالات المستعجلة مع إعطاء الأولوية للمناطق القروية والمهمشة. كما تم التركيز على ضرورة تحسين الولوج للأدوية خاصة لدى الفئات المعوزة من خلال خفض أثمنة الأدوية وتشجيع استعمال الأدوية الجنيسة.

ونتيجة لهذه المجهودات، بلغت نسبة النساء الحوامل المستفيدات من الرعاية الصحية قبل الوضع 77,1% على الصعيد الوطني (91,6% في المجال الحضري مقابل 62,7% فقط في المجال القروي) سنة2011، بزيادة 9,3 نقطة مئوية مقارنة مع سنة 2004. وصلت نسبة النساء المستفيدات من العلاجات ما بعد الولادة 22% سنة 2011. وفيما يخص المساعدة عند الإنجاب، فقد ارتفعت إلى 73,6% على الصعيد الوطني سنة 2011 (62,6% سنة 2004).

وحسب نتائج البحث الوطني الديموغرافي المتعدد 2009-2010، عرفت نسبة وفيات الأمهات انخفاضا مهما خلال السنوات الخمس الأخيرة لتصل إلى 112 لكل 100.000 ولادة حية سنة 2009-2010 ، مع تسجيل فوارق مهمة بين المجالين الحضري والقروي (73 لكل 100.000 ولادة حية في المجال الحضري، مقابل 148 لكل 100.000 ولادة في المجال القروي).

وفيما يخص وفيات الأطفال والرضع، فقد واصلت انخفاضها، حيث تقلصت نسبة وفيات الأطفال أقل من سنة بنسبة 28% خلال السنوات السبع الأخيرة، منتقلة بذلك من 40 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2003 إلى 28,8 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2011. وقد عرف معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات تراجعا ملحوظا، ليصل إلى 30,5 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2011 مقابل 47 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2003-2004، أي بانخفاض يناهز 35%.

ولازال قطاع الصحة يواجه العديد من التحديات التي تعيق التحقيق الكامل للأهداف المنشودة. حيث أن الأمية والفقر ونقص البنيات التحتية الأساسية والولوج للماء الصالح للشرب وضعف تحسيس الساكنة حول المخاطر الصحية وكذا ضعف إشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية، تعتبر كلها عوامل تحد من فعالية النظام الصحي الوطني. فعلى سبيل المثال، يظل الولوج إلى السكن مرتبطا بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، الذي هو مرتبط بدوره بمستوى الدخل والتشغيل، كما أن جودة السكن تؤثر على الصحة.

ومن أجل تجاوز هذه الصعوبات، يتم التحضير لاستراتيجية جديدة تؤطر قطاع الصحة مع إعطاء أهمية كبيرة للمحددات الاجتماعية للصحة. وسيرتكز هذا الإصلاح على ثلاث محاور أساسية: العمل على محددات الصحة، التقدم نحو التغطية الشاملة، وحكامة النظام الصحي (العمومي والخاص والمنظم وغير المنظم). وفيما يخص حكامة القطاع، يتعين تفعيل ثلاث ورشات: تنمية الموارد البشرية والتعاقد بين القطاعين العمومي والخصوصي وإصلاح شامل لنظام المعلومات.

ويعتبر الحصول على سكن لائق من أولويات العمل الحكومي. وهكذا، تم وضع عدة برامج تهدف إلى حل معضلة تفشي السكن غير اللائق، خصوصا مدن الصفيح وكذا تشجيع السكن الاجتماعي. ومنذ انطلاق برنامج "مدن بدون صفيح" سنة 2004، تم الإعلان عن 48 مدينة بدون صفيح ضمن 85 مدينة يستهدفها البرنامج. وهكذا، بلغ عدد الأسر المستفيدة من البرنامج 362.319 أسرة، لتنخفض نسبة الساكنة التي تعيش في دور الصفيح إلى 3% متم يونيو 2013 مقابل 8,2% سنة 2004 .

ووعيا منها بالأهمية القصوى لوضع نظام معلوماتي يراعي بعد النوع الاجتماع و يسمح بوضع برامج تستجيب للحاجيات المتباينة للساكنة المستهدفة وتضمن المساواة في الولوج للسكن اللائق، تعمل حاليا وزارة السكنى وسياسة المدينة بشراكة مع هيأة الأمم المتحدة للمرأة على إطلاق بحث حول "تقييم آثار برامج محاربة السكن غير اللائق على ظروف عيش الأسر". وسيمكن هذا البحث من الحصول على معلومات قيمة تسمح بتقييم آثار برامج محاربة السكن غير اللائق على ظروف عيش الأسر من منظور النوع الاجتماعي.

وبخصوص الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية، مكنت العديد من البرامج منها البرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي وبرنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب وكذا البرنامج الوطني للطرق القروية من تقليص الخصاص في البنية التحتية الأساسية والتي تعاني منها المناطق القروية خاصة منها المهمشة.

وبذلك مكن برنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب من تسجيل تحسن ملحوظ في نسبة ولوج الساكنة القروية إلى الماء الشروب، والتي انتقلت من 14% سنة 1994 إلى 93% عند نهاية سنة 2012 (منها 30% ربط منفرد). وقدرت نسبة الساكنة المستفيدة من الماء الشروب بحوالي 12,5 مليون نسمة. وتتراوح هذه النسبة بين 63% و100 % حسب الأقاليم.

وموازاة مع ذلك، مكن برنامج كهربة العالم القروي من تحسين نسبة ولوج الساكنة القروية للكهرباء، والتي انتقلت من 20% سنة 1995 إلى 97,4% سنة 2011 ثم إلى 98,06% سنة 2012. وبلغ عدد السكان المستفيدين من البرنامج، عند نهاية سنة 2012، ما يقارب 12 مليون نسمة.

كما يلعب قطاع النقل دورا حيويا في تحسين مستوى عيش السكان (تسهيل الولوج إلى خدمات الصحية والتعليم والتشغيل،...). ومن أجل تقليص الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي، يجب نهج سياسات في النقل والبنيات التحتية الأساسية التي تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المختلفة للساكنة (نساء، ورجال، وفتيان وفتيات). وقد عززت الجهود المبذولة في إطار البرنامج الوطني للطرق القروية من ولوج الساكنة القروية للشبكة الطرقية، حيث وصلت نسبة الولوج إلى 74% سنة 2012. وقد بلغ عدد الساكنة القروية المستفيدة من هذا البرنامج الى 2.634.100 فرد سنة 2012.

ووعيا منها بالآثار السلبية لتدهور الموارد الطبيعية على الساكنة والمرتبطة بالارتفاع المتواصل للساكنة الحضرية والاستغلال غير العقلاني للثروات الطبيعية بالوسط القروي، تأخذ الوزارة المكلفة بالبيئة بعين الاعتبار الحاجيات المتباينة للساكنة المستهدفة عند إعداد إستراتيجيته القطاعية وذلك عبر وضع عدة برامج لتحسين البيئة تروم تحسين الظروف المعيشية للساكنة. ونخص بالذكر، تحسين المجالات التي تؤثر بشكل مباشر على الصحة، والإطار المعيشي للساكنة من خلال المحافظة على جودة المياه، وتقنين الانبعاثات الملوثة للجو، وتدبير النفايات، وانجاز دراسات لتقييم أثر بعض المشاريع العمومية، خاصة على البيئة، والتنمية، وإعادة تأهيل المناطق المحمية والمحافظة عليها، وعلى السواحل والتربة بالإضافة إلى الولوج إلى المعلومة البيئية.

وتندرج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقت سنة 2005 في إطارالتنمية البشرية المستدامة كإستراتيجية شمولية تهدف إلى تفعيل الحقوق الأساسية، ومحاربة الفقر في الوسط القروي والتهميش الاجتماعي والهشاشة وتساهم بشكل ملحوظ في دينامية التنمية البشرية انسجاما مع أهداف الألفية من أجل التنمية.

وقد تم أخذ بعين مقاربة النوع الاجتماعي في هياكل الحكامة للمبادرة وكذا في المشاريع المبرمجة. وبهذا، ارتفعت تمثيلية النساء داخل هياكل المبادرة من 12% برسم المرحلة الأولى إلى أكثر من 20% سنة 2012. وفي نفس السياق، تم استهداف حوالي 1,5 مليون امرأة استفدن من 29.000 مشروع منذ انطلاق المبادرة في إطار البرامج المتعلقة بإحداث مراكز لصالح النساء (مراكز استماع ودور نسائية ومراكز استقبال النساء في وضعية هشاشة،..) وتطوير الأنشطة المدرة للدخل ومحاربة الهدر المدرسي وتقليص وفيات الأمهات.

3.3. الاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية

ترتبط التحديات المتعلقة بالنمو الاقتصادي بشكل وثيق بخلق فرص الشغل والإدماج الاقتصادي. حيث يعتبر النمو والاستقرار الاقتصادي ضروريين من أجل فتح آفاق جديدة للنساء، علما أن المساهمة في سوق الشغل تعد ضمانة للنمو والاستقرار. وإن المساهمة القوية للنساء في سوق الشغل من شأنها أن تحد من أثر تراجع الساكنة النشيطة وبالتالي تعزز النمو الاقتصادي. كما أن تحسين الآفاق المهنية للنساء قد يساهم أيضا في

التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهنا تكمن أهمية التنسيق بين مختلف المتدخلين كالقطاعات الوزارية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وكذلك هو الشأن بالنسبة للبرامج التي وضعتها وزارة التشغيل ("إدماج" و"تأهيل") والتي استفادت منها النساء بشكل جيد. و يبقى ولوج النساء للخدمات الممنوحة في إطار برنامج "مقاولتي" دون المستوى المنشود مما يعكس الولوج الضعيف للمرأة للمقاولة الفردية. وقد بلغت حصة النساء المستفيدات من برنامج "إدماج" عند نهاية ماي 2013، ما يناهز 49%. كما استفادت 2.222 امرأة من برنامج "تأهيل" خلال نفس الفترة، أي ما يعادل 67% من مجموع المستفيدين. وبخصوص برنامج مقاولتي، فقد مكن خلال الأشهر الأولى من سنة 2013، من مواكبة 715 مرشحا منهم 198 امرأة حاملة لمشروع، أي 29% من مجموع المستفيدين. وإضافة إلى هذه البرامج، فقد عرفت سنة 2012 تفعيل تدابير جديدة لإنعاش التشغيل، خاصة تحمل كلفة التغطية الاجتماعية وعقد الإدماج المهني التي تم إطلاقهما سنة 2011.

وبالرغم من هذه الجهود، تبقى مساهمة النساء في سوق الشغل ضعيفة، حيث لا يتجاوز معدل نشاطها 24,7% سنة 2012. وإن انخفاض مستوى النشاط لدى النساء يفسر بشكل كبير الفارق بين معدلات التشغيل لدى الرجال (67,2%) والنساء (22,3%). ويبين تطور نسب التكافؤ بين الرجال والنساء على مستوى التشغيل، أن حظوظ الرجال للحصول على شغل يفوق ثلاث مرات حظوظ النساء. وحسب وسط الإقامة، فان الفوارق بين الجنسين في التشغيل ترتفع مرتين في العالم الحضري مقارنة مع العالم القروي و التي يمكن تفسيرها بضعف نشاط النساء مقارنة مع الرجال أكثر منه بصعوبات الولوج إلى التشغيل. وقد بلغ معدل البطالة سنة 2012، نسبة 8,7% بالنسبة للرجال مقابل 9,9% بالنسبة للنساء اي بفارق يقدر بـ1,2 نقطة. وقد تفاقم هذا الفارق خلال النصف الأول من سنة 2013 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2012.

ونظرا لهذه الصعوبات ومن أجل تشجيع الحضور الكمي والكيفي للنساء في عالم الشغل، فإن وزارة التشغيل مطالبة في إطار المخطط الحكومي للمساواة بوضع نظام يسهر على تطبيق قانون الشغل من أجل ضمان المساواة بين الرجال والنساء في سوق الشغل وذلك من خلال دعم القطاعات التي تتواجد فيها النساء بكثرة كقطاع النسيج والصناعات الغذائية وتطوير الأنشطة المدرة للدخل ووضع إجراء لتشجيع مقاولات القطاع الخاص للانخراط في معايير المسؤولية الاجتماعية للمقاولات والتي تؤكد على إدراج المساواة بين الجنسين في تسيير المقاولات بتعاون مع الكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب. كما تميزت سنة 2013 بإطلاق برنامج وطني للتشغيل الذاتي للشباب خلال الفترة 2013-2016 يندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2020، التي أعدتها وزارة الشباب والرياضات. ويستهدف هذا البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي للشباب 5.000 شابا تتراوح أعمارهم بين 18 و30 سنة، 40% منهم نساء شابات بمستوى دراسي لا يتجاوز الباكالوريا.

ووعيا منها بالتحديات التي تواجهها المرأة القروية خصوصا الفقر والأمية، والتي ينتج عنها تكاليف اقتصادية مهمة ناجمة عن نقص في استغلال الرأسمال البشري، والمؤدية إلى ضعف إنتاجية العمل وبالتالي إلى تباطؤ التنمية القروية والتطور الفلاحي، وضعت وزارة الفلاحة على رأس أولوياتها ضمن سياستها التنموية، الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي للنساء القرويات وذلك بشراكة مع العديد من القطاعات الوزارية والمنظمات الدولية. وبذلك، تم إبرام شراكة مع الاتحاد الوطني لنساء المغرب سنة 2013 لمدة 3 سنوات تهدف إلى إنعاش المنظمات النسائية القروية من أجل جعلها طرفا مهما في المشاريع المدرجة في إطار الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر وذلك من خلال تعزيز تحسيس وتكوين هذه المنظمات وكذا البحث عن أسواق جديدة لمنتجاتها. كما تم التوقيع أيضا على شراكة مع المركز الأوروبي للتكوين والفلاحة[3] في أبريل 2013 من أجل إطلاق مشروع "دعم الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي للنساء القرويات بالمغرب من خلال إدماجهن في الاقتصاد الاجتماعي" على مستوى 8 جهات و9 أقاليم نموذجية[4] خلال الفترة 2013-2015. وذلك عبر تسريع إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مخطط المغرب الأخضر من خلال تعزيز قدرات الفاعلين في المجلس الفلاحي والمتدخلين من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة القروية.

وبالنسبة للأنشطة المتعلقة بالصيد البحري، وعلى غرار العديد من جهات العالم، تبقى مساهمة المرأة في هذا القطاع ضعيفة جدا ومحدودة، في حين تعتبر النساء طرفا مهما في الصيد البحري التقليدي وفي تكتلات الصيد باعتبارهن أيادي عاملة أو ربات مقاولة أو كزوجات أو أمهات أو أخوات الصيادين. وبذلك، تم اتخاذ

[3] منظمة إيطالية غير حكومية

[4] يتعلق الأمر بسوس- ماسة- درعة (تزنيت وزاكورة)، دكالة-درعة (آسفي)، الشاوية-وردیغة (سطات)، الجهة الشرقية (الناظور)، تازة-تاونات-الحسيمة (تاونات)، تادلة-بني ملال (أزيلال)، كلميم-سمارة (طاطا)، مراكش-تانسيفت-الحوز (الصويرة).

العديد من التدابير من أجل تشجيع المساواة بين الرجال والنساء في القطاع في إطار مخطط العمل لوحدة النوع الاجتماعي والتنمية. حيث يوجد في طور الإنجاز مشروعان[5] لإحداث وحدات تثمين منتجات البحر في إطار برنامج حساب تحدي الألفية بالمغرب. كما تم الاهتمام بمحو الأمية الوظيفية على وجه الخصوص من أجل تشجيع التشغيل والدخل في القطاع وذلك من خلال برنامج استفاد منه 20.000 صياد بحري وعائلاتهم[6].

أما بالنسبة لقطاع السياحة، فهو يملك مؤهلات كبيرة تجعل منه قطاعا مهما لصالح تمكين النساء، حيث يمنح آفاقا مهمة لتشجيع مساهمة النساء في الساكنة النشيطة والمقاولات النسائية. وتتميز النساء المشتغلات في هذا القطاع بحضورهن القوي في مجال الخدمات وأعمال المكتب، ويظل تواجدهن ضعيفا في مناصب الشغل غير المؤدى عنه في المقاولات السياحية العائلية. وتجدر الإشارة، أن القطاع السياحي يضم ضعف عدد النساء المشغلات مقارنة باقي القطاعات. وبذلك، فإن إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في البرامج والسياسات المؤطرة للقطاع السياحي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عدد من التوصيات خصوصا تلك المتعلقة بتسهيل خلق المقاولات الفردية النسائية في قطاع السياحة، مع ضمان ولوج النساء إلى القروض والأرض والملكية، مع اقتراح تكوين مناسب وموارد ملائمة من أجل دعم المقاولات المسيرة من طرف النساء وتشجيع الريادة النسائية في مجال السياحة على جميع المستويات (عمومي وخاص وجماعي) وذلك بإعداد برامج الريادة على مستوى المقاولات السياحية الصغرى والكبرى.

وبالنظر إلى كل ما سبق، يرتبط تفعيل حق النساء للولوج والاستفادة بشكل متساوي من الفرص الاقتصادية بشكل وثيق بإدخال أسس متينة تشجع على إحداث المقاولات الفردية النسائية وكذا تشجيع مشاركة النساء في آليات الحكامة للوحدات المخصصة لتدبير الشؤون الاقتصادية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى الجهود المبذولة من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل تعزيز كفاءات النساء في مجال التسيير من خلال برنامج "بينهن في الجهات" والذي يطمح إلى تقوية مهارات النساء المقاولات في التسيير في 4 جهات: أكادير والقنيطرة وآسفي ومكناس. وقد تم استكمال محطتين من هذا البرنامج (استفادت 80 مقاولة من المحطة الأولى و40 مقاولة من المحطة الثانية). وتوجد المحطة الثالثة في طور الإنجاز لصالح 70 مقاولة.

ولا يمكن عزل الجهود المبذولة لتشجيع المقاولة النسائية عن باقي الجهود من أجل تطوير المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة في النسيج الاقتصادي الوطني. ففي هذا الإطار، تم وضع الاستراتيجية الوطنية لإنعاش المقاولة الصغيرة جدا (التي تمت صياغتها سنة 2010 وأطلقت فعليا سنة 2013) والتي تعتمد على التشاور المستمر بين القطاع العمومي والخاص على كل من الصعيد الوطني والجهوي. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى دعم ومواكبة وتطويرالمقاولات الصغيرة جدا المنظمة التي تم إحداثها من طرف الرجال والنساء والمنسجمة مع القانون.

وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى التوقيع على بروتوكول التعاقد في مارس 2013 بين الصندوق المركزي للضمان وجمعية النساء رئيسات المقاولة بالمغرب من أجل تفعيل صندوق الضمان "إليك" والذي يهدف إلى تشجيع ومواكبة تطوير المقاولة الخاصة النسائية، عبر السماح للمرأة رئيسة المقاولة بالولوج إلى القروض من أجل تطوير مشروعها. وتستفيد من صندوق الضمان، المقاولات النسائية التي في طور الإنشاء وتتوفر على مشروع استثمار وتتطلب قرضا لا يتجاوز 1 مليون درهم. وقد حددت نسبة الضمان في 80% من قيمة القرض.

وموازاة مع ذلك، يشكل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في هياكل حكامة المقاولات العمومية والخاصة حافزا مهما لمشاركة الكاملة للنساء في تدبير الشؤون الاقتصادية. وفي هذا الإطار، تم تشكيل فريق عمل داخل المعهد المغربي للإداريين برئاسة وزارة الشؤون العامة والحكامة يهدف إلى دعم تمثيلية ومشاركة النساء داخل هياكل حكامة المقاولات من أجل تحفيز التنافسية والأداء الجيد للمقاولة. وتشير نتائج الدراسة التي أنجزها هذا الفريق حول تمثيلية النساء في هيئات الحكامة للمقاولات العمومية الكبرى والخاصة والتي تم تقديمها في أبريل 2013 إلى أن أقل من نصف هذه المقاولات تضم امرأة واحدة على الأقل في هيكل الحكامة. وبذلك، وعلى خلاف العديد من الدول، لا تضطلع المقاولات العمومية المغربية بدور نموذجي وريادي في هذا المجال.

---

[5] الأول بسيدي إيفني، ويروم خلق 100 منصب شغل للنساء والثاني يهدف إلى تحسين دخل 300 امرأة منخرطة في تعاونية بسيدي عابد (إقليم الجديدة)

[6] المصدر: www.app.ma

ومن أجل معالجة هذا الخصاص، تم تحديد خمس مجالات أساسية للتدخل تروم تشجيع المقاولات على تطبيق القوانين الحالية، وإدخال نظام المحاصصة لتمثيل النساء في هياكل الحكامة، ومواكبة النساء في مسلسل الولوج لمناصب الحكامة في المقاولات (التكوين، التدريب،...)، ومحاربة الأنماط الاجتماعية والثقافية التمييزية عبر إدراج مفهوم المساواة بين الجنسين في جميع السياسات العمومية ووضع سياسة تشجع على ولوج النساء لهياكل الحكامة ضمن مقاربة ممنهجة على المدى الطويل تشرك جميع الأطراف المعنية وتضع المقاولة في قلب الرهانات المطروحة للتنمية.

وبالنظر إلى ما سبق، فقد حقق المغرب تقدما ملحوظا خلال السنوات الأخيرة في مجال المساواة بين الجنسين، تشهد بشكل واضح على عزيمته في تشجيع ولوج النساء إلى حقوقهن. ويتعين على المغرب الالتزام بمواصلة الجهود ورفع التحديات وتطبيق مقتضيات الدستور التي تنص على المساواة والتكافؤ ومحاربة جميع أشكال التمييز وكذا التزام الدولة باتخاذ كل التدابير لتحقيق ذلك. ويتجلى هذا الالتزام على المستوى القطاعي من خلال مختلف المخططات والبرامج المنجزة من طرف القطاعات الوزارية. ففي هذا الإطار، يتطرق القسم الموالي من التقرير للجهود المبذولة من طرف كل قطاع في مجال إدماج المساواة بين الجنسين في مخططات العمل بالنظر إلى المرجعية المعيارية المؤطرة لمجال تدخله وكذا الاختلالات المستخلصة من خلال تحليل مؤشرات النتائج التي تشير إلى مستوى تمتع كل من النساء والرجال بحقوقهم.

II. الولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية

يشمل هذا المحور مجموعة من القطاعات الوزارية التي تعمل على إرساء المؤسسات من أجل المساواة بين الجنسين والولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية. وتضم هذه القطاعات وزارة العدل والحريات ووزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية والإدارة العامة للجماعات المحلية ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة الوظيفة العمومية وتحديث القطاعات العامة ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وبشؤون الهجرة ووزارة الاتصال.

1. وزارة العدل والحريات

أخذا بعين الاعتبار تطلعات الشعب المغربي والهيئات السياسية والنقابية لحماية حقوق الإنسان وكذلك الحاجة المتزايدة إلى تزويد المغرب بنظام قضائي مستقل، متكامل وفعال وقادر على ترسيخ احترام قيم العدالة والإنصاف والمساواة، وضعت الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح العدالة بمقاربة تشاركية الميثاق الوطني لإصلاح القضاء الذي تم الموافقة عليه من طرف جلالة الملك في يوليوز 2013 وتم عرضه في شهر شتنبر 2013. ويعتبر هذا الميثاق بمثابة خطة عمل تتضمن قائمة التدابير التي سوف يتم اتخاذها إلى غاية 2015. وتؤكد توجهات هدا الميثاق على ضرورة إدماج بعد النوع الاجتماعي في التدابير المتوقع اتخاذها لضمان ولوج متساوي للنساء والرجال إلى العدالة.

1.1. جذاذة تقديمية للوزارة والإطارالمعياري لحقوق الإنسان

1.1.1. جذاذة تقديمية

تهدف التدابير التي تتخذها وزارة العدل والحريات أساسا إلى تعزيز دور العدالة كأداة فعالة لبناء الديمقراطية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتناط بوزارة العدل والحريات مهمة أساسية تتمثل في إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في ميدان العدالة وفقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل (المسطرة المدنية والمسطرة الجنائية، مدونة الأسرة...) والسهر على احترام وتطوير حقوق الإنسان ووضع الاستراتيجيات المتعلقة بالموارد البشرية والمالية وذلك بما يكفل حسن سير عمل المحاكم وتصريفا جيدا للعدالة. وقد آثرت الوزارة أن ترجئ بعض برامجها الإستراتيجية، في انتظار ما سيسفر عنه الحوار الوطني من توجهات، باعتبار أن الهيئة العليا لإصلاح منظومة العدالة، المشرفة على هذا الحوار، هي الجهة المؤهلة لرسم التوجهات الكبرى لمجالات الإصلاح الإستراتيجية.

ولتنفيذ المهام الموكلة إليها، بلغ عدد موظفي وزارة العدل والحريات سنة 2013، 14.890 موظف من بينهم 7.147 امرأة، أي ما يعادل نسبة تمثيلية نسوية تفوق 48%. وبالنسبة لفئة القضاة، تمثل النساء 22,3% من مجموع السادة القضاة مقابل 22,1% سنة 2012، أي ما يعادل 809 قاضية من بين 3630 قاض وقاضية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن ميثاق إصلاح قطاع العدل شدد على الحاجة إلى ضمان تمثيلية المرأة القاضية من بين العشر أعضاء المنتخبين في المجلس الأعلى للسلطة القضائية (بما يتناسب مع تمثيليتها في هيئة القضاء) وذلك على أساس امرأة قاضية واحدة على الأقل من بين القضاة الأربعة الذين يمثلون محاكم الاستئناف وقاضيتين على الأقل من بين القضاة الستة الذين يمثلون المحاكم الابتدائية.

كما تجدر الإشارة إلى توفر وزارة العدل والحريات على مجموعة من الهياكل لرصد قضايا النوع الاجتماعي والمرأة والطفل والأسرة. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بخلية النوع الاجتماعي التي تم إحداثها سنة 2005 والمرتبطة مباشرة بالكتابة العامة. وتتكون هذه الخلية من مجموعة من نقاط الارتكاز المسؤولة عن إدماج النوع الاجتماعي في ميزانية وبرامج الوزارة (أنظر المرفق رقم 1).

2.1.1. الإطار المعياري لحقوق الإنسان

انضم المغرب إلى عدد من الاتفاقيات الدولية والوطنية التي تهتم بمجال العدالة كعنصر أساسي لضمان حقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اتفاقية محاربة كل أشكال العنف ضد النساء، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من العقوبات القاسية أو اللاإنسانية، اتفاقية حقوق الطفل...) (أنظر الملحق رقم 2).

وعلى الصعيد الوطني، جاء الإصلاح الدستوري لتعزيز الانجازات التي تحققت في مجال حقوق الإنسان وتأسيس نظام قضائي عادل حيث تنص المادة 6 من الدستور الجديد على أن القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة وأن جميع الأشخاص الذاتيين والمعنويين بما في ذلك السلطات العمومية متساوون أمام القانون ومجبرون على الخضوع له.

ومن حيث الجهود المبذولة لمواكبة الآليات الدولية في مجال احترام حقوق الإنسان، تجدر الإشارة إلى أن السنتين 2012 و2013 تميزتا بإحراز تقدم كبير سواء على مستوى اغناء المكاسب الوطنية في مجال حقوق الإنسان (الموافقة على ميثاق إصلاح قطاع العدل، إلغاء المادتين 494، 495 و496 من القانون الجنائي ...) وتعزيز التعاون مع الآليات الدولية العاملة في هذا المجال من خلال :

- المصادقة، في ماي 2013، على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛
- التوقيع بجنيف على البرتوكول الثالث الملحق باتفاقية بحقوق الطفل الخاص بمسطرة الالتزام وهو معروض حاليا على البرلمان للمصادقة؛
- المشاركة، في مارس 2012، في أشغال الدورة 20 لمجلس حقوق الإنسان وإجراء عدد من اللقاءات الثنائية مع ممثلي الهيئات الدولية؛
- التهيئ لمشاركة المملكة المغربية في الدورة السابعة والخمسين للجنة وضعية المرأة، عبر إعداد مذكرة حول المكتسبات التشريعية والمؤسساتية بشأن حماية المرأة ورفع التمييز عنها؛

2.1. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.1. وضع السياسات والإستراتيجيات القطاعية

تقديم ميثاق إصلاح قطاع العدل بعد المصادقة عليه

من أجل تلبية تطلعات مختلف شرائح المجتمع المغربي بخصوص توفير نظام قضائي حديث، شفاف، مستقل وسهل الولوج، تم الشروع في ورش إصلاح قطاع العدل وفقا للتوجيهات الملكية السامية. وهكذا، جاء إحداث الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح القضاء (التي تتألف من 40 عضوا، منهم 8 نساء) في 8 مايو 2012 ليشكل حجر الأساس لهذا المبتغى.

ويعتبر الميثاق الذي تمت الموافقة عليه بعد مرور عام على إطلاق الحوار الوطني حول إصلاح القضاء بمثابة خطة عمل واضحة لتنفيذ كل إصلاحات العدل والنظام القضائي. وينقسم هدا الميثاق إلى ستة أهداف رئيسية إستراتيجية و36 أهداف فرعية و200 آلية للتنفيذ.

وتتمثل أهداف الميثاق في تعزيز استقلال السلطة القضائية وتخليق نظام القضاء وتعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات وتحسين فعالية وكفاءة الجهاز القضائي وتوسيع القدرات المؤسسية للسلطة القضائية وتحديث إدارة العدالة.

ويتضمن الميثاق أيضا قسما مخصصا لتشخيص قطاع العدل والصعوبات التي تعوق سير العمل فيه وكذلك العوامل التي حكمت وضع التصميم العام لإصلاح القضاء.

2.2.1. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء

برنامج "قضاء القرب: تقريب المؤسسة من المواطنين"

عملت وزارة العدل والحريات على اتخاذ عدة تدابير من أجل ضمان التنزيل الجيد لقانون قضاء القرب الذي دخل حيز التنفيذ يوم 5 مارس 2012. حيث تم التعريف بمستجدات هذا القانون عن طريق تنظيم لقاءات تواصلية مباشرة مع المسئولين القضائيين والمديرين الفرعيين بهدف مناقشة تصورات تفعيل المقتضيات القانونية الجديدة لهذا القانون.

وبالنظر لأهمية توفير وسائل النقل في تفعيل قضاء القرب، قامت الوزارة بإعداد برنامج لاقتناء 59 سيارة بمبلغ إجمالي قدره 10,94 مليون درهم ستخصص لنقل القضاة من المحاكم الابتدائية إلى مراكز القضاة المقيمين وإلى المقرات السابقة لمسؤولي السلطات المحلية.

وقد أبرز التقييم الأولي لهذه التجربة أنها تعاني من بعض الثغرات، إذ تبين من خلال القضايا المسجلة بأقسام قضاء القرب، أن بعض الأشخاص المعنويين يستفيدون كذلك من المجانية التي تم تطبيقها فقط لفائدة الأشخاص الذاتيين. ولذلك فإن الوزارة بصدد دراسة إعداد تعديل قانون قضاء القرب لكي يطبق فقط على الأشخاص الذاتيين فقط.

وفي نفس السياق، تم توقيع البروتوكول الإداري للتعاون لمشروع "تعزيز قضاء القرب، المرحلة 2 " في نونبر 2012 بين المغرب والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي للتنمية وذلك لتعزيز نظام قضاء القرب في المملكة. ويساهم هذا النظام، الذي تموله هذه الوكالة بحدود مليون أورو على مدى 36 شهرا، في إرساء نظام قضائي مغربي أكثر فعالية من خلال تحسين ولوج المواطنين إلى العدالة، وكذلك جودة إدارة القطاع، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية.

برنامج وضع خلايا للتكفل بالنساء والأطفال في المحاكم

حقق هذا البرنامج الذي يرمي بالأساس إلى تيسير ولوج النساء والأطفال إلى العدالة، بما في ذلك ضحايا العنف، انجازات ملحوظة خلال سنة 2012، نذكر من بينها:

- تنظيم ثلاث دورات تكوينية استهدفت تحسين معالجة قضايا النساء ضحايا العنف. في المجموع استفاد من هذه الدورات القضاة وكذا المساعدات الاجتماعيات ورؤساء كتابة الضبط أعضاء الخلايا حوالي 500 قاضي و148 مساعد اجتماعي وحوالي 180 مسؤول عن كتابة الضبط.
- تعيين 50 مساعد ومساعدة اجتماعية تم إلحاقهم بالخلايا المكلفة بالمرأة. وهكذا أصبح عددهم الإجمالي 148 مساعد ومساعدة اجتماعية.
- مواكبة إعداد مخططات جهوية للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بجهتين تجريبيتين هما طنجة وفاس.
- تخصيص وتجهيز فضاءات خاصة لاستقبال النساء والأطفال في هذه الخلايا بالمحاكم في ظروف تراعي أوضاعهم الخاصة والاجتماعية.
- التعريف بهذه الخلايا بالمحاكم لتسهيل الولوج إليها من طرف النساء والأطفال ضحايا العنف وإعداد المطويات والوثائق اللازمة وكذا حملات تحسيسية في هذا المجال.
- إحداث سجلات على مستوى كتابة الضبط لمراقبة وتتبع مسار قضايا النساء والأطفال ضحايا العنف داخل المحكمة منذ بدء المسطرة القضائية إلى غاية التنفيذ.

برنامج "دعم تطبيق مدونة الأسرة من خلال تسهيل ولوج النساء لخدمات العدالة"

يهدف برنامج "دعم تطبيق مدونة الأسرة من خلال تسهيل ولوج النساء لخدمات العدالة" الذي تم تفعيله من طرف وزارة العدل بشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للمرأة، إلى تعزيز الحكامة في قطاع العدل وإدماج بعد النوع الاجتماعي من أجل تسهيل ولوج المتقاضين للعدالة والتنفيذ الفعال لمدونة الأسرة. وللقيام بذلك، تتمثل النتائج المسطرة لهذا البرنامج أساسا في وضع آليات مؤسساتية عملية وفعالة لتتبع وتقييم تنفيذ مدونة الأسرة من أجل اقتراح التدابير لإجراء تعديلات إذا لزم الأمر. ويمكن تلخيص أهم إنجازات هذا البرنامج خلال سنة 2012 فيما يلي:

- إعداد دراسة حول مستوى الرضى عن خدمات قضاء الأسرة على مستوى خمسة أقسام تجريبية (بني ملال والدار البيضاء وخنيفرة وجدة وطنجة)؛ وقد شملت هذه الدراسة 528 شخص.
- إنشاء أرضية لإستراتيجية الشراكة والتواصل في مجال قانون الأسرة؛
- إنجاز بحث نوعي وكمي حول مدى استحسان المرتفقين لمصالح أقسام قضاء الأسرة؛
- إعداد خطة عمل لقسم قضاء الأسرة حول تطبيق قانون الأسرة وكذلك إنجاز دليل مرجعي حول ممارسة المساعدة الاجتماعية القضائية في أقسام قضاء الأسرة؛
- إنجاز دراسة حول تطبيق مقتضيات الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكذا اتفاقيات حقوق الطفل في إطار قانون الأسرة؛
- تنظيم ورشات تشاورية حول خدمات شباك المعلومات القضائية؛

- إصدار إحصائيات قضاء الأسرة (2012).

ويعتبر إرساء أسس تجربة القاضي الوسيط ببعض أقسام قضاء الأسرة من بين المبادرات المحمودة التي اتخذتها وزارة العدل والحريات وذلك بهدف الحد من الصعوبات التي تعترض المتقاضين في علاقاتهم ببعض المصالح المكلفة بالإجراءات في المحاكم، والمساهمة في تبسيط تنفيذ الإجراءات والمساطر.

وطبقا لمقتضيات المادة 172 من مدونة الأسرة وبهدف دعم الوظائف الاجتماعية للقضاء وتمكين القضاة من معلومات وأبحاث اجتماعية حول الأوضاع الحقيقية للأسر والأطفال موضوع النزاع، تم توظيف 24 مساعدة اجتماعية للعمل بأقسام قضاء الأسرة في أفق تعميم نتائج هذه التجربة على مجموع أقسام قضاء الأسرة.

تفعيل صندوق التكافل الأسري

بميزانية قدرها 160 مليون درهم، تم نشر القرار المشترك بين وزير العدل والحريات ووزير الاقتصاد والمالية المتعلق بالمصادقة على الاتفاقية المبرمة بين الدولة وصندوق الإيداع والتدبير لتسيير عمليات "صندوق التكافل الأسري" بالجريدة الرسمية ل 30 أبريل 2012. وتطبيقا للقانون رقم 10-41، تم تحديد المستفيدين من هذا الصندوق في المرأة المطلقة المعوزة والأطفال المستحقين للنفقة. كما تم تحديد مبلغ النفقة في 350 درهم شهريا لكل طفل مع تحديد سقف 1050 درهم لكل أسرة.

ولضمان التفعيل الإداري والمالي السليمين للصندوق، وكذلك إنشاء آليات لرصد جميع المعاملات التي تتم من خلاله، تم تعيين لجنة تتألف من ممثلين عن وزارة العدل والحريات ووزارة الاقتصاد والمالية وصندوق الإيداع والتدبير.

وقد بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من التسبيقات الممنوحة في إطار صندوق التكافل الأسري عند نهاية شهر غشت 2013، 1.599 امرأة بمبلغ يقارب 12,49 مليون درهم.

3.2.1 إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

بلغت الميزانية المخصصة لوزارة العدل والحريات برسم سنة 2013، 3,52 مليار درهم (مع مراعاة التعديل الذي عرفته ميزانية الاستثمار والمقررة في أبريل 2013). وبلغت نفقات التسيير 3,442 مليار درهم بارتفاع يقدر بحوالي 10,2% مقارنة مع السنة الفارطة.

أما بالنسبة لنفقات الاستثمار التي استفادت منها الوزارة فقد بلغت ما يقارب 79,2 مليون درهم[7] مقسمة بين الإدارة المركزية والسلطة القضائية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه تم تحديد ميزانية الاستثمار المخصصة لبرنامج "دعم قسم قضاء الأسرة بالمحاكم الابتدائية" برسم سنة 2013 في 70 مليون درهم (قبل التعديل الذي عرفته ميزانية الاستثمار) مقابل 14,5 مليون درهم سنة 2012 و16 مليون درهم سنة 2011 و32 مليون درهم سنة 2010 و26 مليون درهم سنة 2009 و14,03 مليون درهم سنة 2008.

مبيان1 : الميزانية المخصصة لبرنامج "دعم قسم قضاء الأسرة"

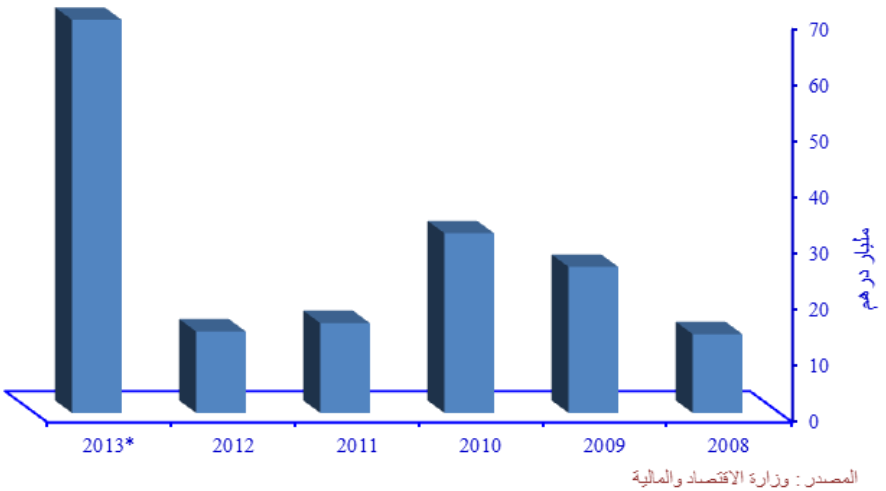

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

[7] على أساس الظهير رقم 2-13-285 بتاريخ 5 أبريل 2013، عرفت ميزانية الاستثمار لوزارة العدل والحريات تعديلا.

مكن فحص مؤشرات الأهداف لسنة 2013 الخاصة بوزارة العدل والحريات من إحصاء ما يقارب 55 مؤشر منها 51 مؤشر خاص بميزانية التسيير (15 مؤشر إضافي مقارنة مع سنة 2012) والباقي لميزانية الاستثمار (نفس عدد مؤشرات السنة الفارطة). ويبين تحليل هده المؤشرات (أنظر الملحق رقم 3) إلى عدم أخذ بعد النوع الاجتماعي بعين الاعتبار رغم وضع القطاع لمجموعة من البرامج التي تهدف إلى تعزيز الولوج المتساوي للمرأة والرجل لخدمات العدالة. وهو ما يشكل إكراها يحول دون ضمان متابعة أفضل لهذه البرامج وتقييم آثارها من زاوية النوع الاجتماعي وكذلك اقتراح التدابير التعديلية اللازمة عند عدم بلوغ الأهداف المتوخاة.

ولهذا الغرض، فمن المناسب إدماج مؤشرات إضافية نذكر منها تلك المتعلقة بتقليص آجال معالجة القضايا المتعلقة بقضاء الأسرة وعدد الأحكام المعالجة لقضايا الأسرة وعدد المستفيدين من صندوق التكافل الأسري وعدد النساء والأطفال ضحايا العنف المكفل بهم من طرف المحاكم...(أنظر الملحق رقم 3)

3.1. تحليل النتائج والتحديات التي يجب رفعها

تميزت السنتان الأخيرتان بإنتاج إحصاءات مهمة ومؤشرات تراعي النوع وذلك تماشيا مع المجهودات المبذولة من طرف القطاع لتعزيز حقوق المرأة وتكريس مبدأ المساواة في الولوج إلى العدالة.

فيما يتعلق بتطبيق مدونة الأسرة، حسب أخر الإحصاءات المتاحة، تم إبرام 311.581 عقد زواج سنة 2012 مقابل 313.356 سنة 2011، أي بتراجع طفيف لا يتعدى نسبة 0,57 %. كما تفيد أيضا هذه الإحصائيات أن عدد عقود الزواج المبرمة دون رخصة الولي بلغ 65.036 أي بنسبة 20,87% من مجموع رسوم الزواج المبرمة سنة 2012. كما أن نسبة زواج القاصرين تظل مرتفعة نسبيا، إذ مثلت 10,97% من مجموع رسوم الزواج مسجلة انخفاضا عن سنة 2011 والتي بلغت فيها 12,46%. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2012، تم إيداع ما مجموعه 42.783 طلبا تتعلق النسبة الأكبر منها بالإناث (99,75%). كما تراجعت نسبة تعدد الزوجات والتي انتقلت من 0,35% حسب عقود الزواج المسجلة سنة 2011 إلى 0,26% سنة 2012.

ومن جهة أخرى سجل الطلاق بالاتفاق بين الزوجين ارتفاعا بنسبة 17,13% بين 2011 و2012، إذ انتقل عدد رسوم الطلاق الاتفاقي من 12.209 سنة 2011 إلى 14.301 سنة 2012. وبلغت نسبة طلب طلاق الشقاق من طرف الزوجات برسم سنة 2012 ما نسبته 58% (مقابل 42% بالنسبة للرجال) مسجلة ارتفاعا مقارنة بسنة 2011 بنسبة 4,92%.

أما فيما يخص اقتسام الممتلكات فقد بلغ مجموع وثائق الاتفاق على استثمار الأموال المكتسبة خلال الحياة الزوجية ما مجموعه 641 وثيقة مسجلة تقدما بنسبة 5,25% مقارنة بسنة 2011 التي لم يتعد فيها هذا العدد 609 وثيقة. وعلى مستوى التنفيذ، بلغت نسبة تنفيذ قضايا الأسرة في عمومها لتبلغ 74,54% من مجموع هذه القضايا، فيما بلغت سنة 2012 نسبة تنفيذ الأحكام في هذا المجال 57,73% .

وتجدر الإشارة إلى أن الجهود التي تبذلها وزارة العدل والحريات لتعزيز مبدأ المساواة الذي اعتمده المشرع المغربي يواجه مناخا غير مواتي وخاصة فيما يتعلق بالسلوكيات الاجتماعية العامة التي تشكل تحديا كبيرا للتنفيذ الفعال للمساواة بين الجنسين (العادات والتقاليد في بعض المناطق الجغرافية، وانخفاض الوعي والثقافة القانونية، والمواقف النمطية التي تشوب أدوار ومسؤوليات المرأة داخل المجتمع، بالإضافة إلى التأخير في اعتماد القانون الخاص بالمساعدة الاجتماعية ...).

وتتطلب هده الوضعية تكثيف الجهود بين جميع الأطراف المعنية من أجل تعزيز ثقافة المساواة التي يجب اعتبارها كرهان للتنمية. ومن هذا المنظور، تمت المصادقة على ميثاق إصلاح قطاع العدل الذي يكمن جوهره في العمل المتواصل، من خلال تطوير قدرات النظام القضائي وتخليقه وتأهيله وذلك لتكريس قضاء قادر على أداء وظيفته في خدمة المواطن، بشكل مستقل ومبسط وفقا لأساليب الإدارة الحديثة. وفي هذا الصدد تم اقتراح بعض التوصيات في إطار هذا الميثاق ترمي إلى تحقيق هذه الأهداف، ومنها على الخصوص:

- توطيد استقلالية السلطة القضائية من أجل استقلالية القضاء وترسيخ حق المواطن في اللجوء إلى قضاء مستقل، نزيه وفعال؛

- تعزيز الحماية القضائية للحقوق والحريات المتعلقة بمراجعة السياسة الجنائية (مع التأكيد على ضرورة إرساء سياسة جنائية واقية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي) وإصلاح سياسة التجريم والعقوبات وذلك بدءا من ملاءمة القوانين الوطنية مع الدستور والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمحاربة الجريمة وباحترام لحقوق الإنسان وانتهاء باتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لتحقيق العدالة وتحسين نجاعة القضاء الجنائي؛
- الرفع من فعالية قطاع العدل وتسهيل الولوج إلى الحقوق من أجل توفير قضاء فعال وقريب لخدمة المتقاضين وذلك عن طريق تطوير التنظيم القضائي وعقلنة الخريطة القضائية والرفع من فعالية النجاعة القضائية وتبسيط الإجراءات وتحسين جودة الأحكام والخدمات القضائية وكذلك تسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم أخذا بعين الاعتبار أحكام الدستور المتعلقة بحقوق المتقاضين وقواعد تسيير القضاء؛
- تطوير القدرات المهنية لجميع عناصر النظام القضائي، بما في ذلك القضاة وموظفي هيئة كتابة الضبط والمحامون... وذلك من خلال إنشاء مؤسسات مكيفة مع مختلف فاعلي النظام وتحسين شروط الولوج إلى المهن القضائية والقانونية وضمان جودة التكوين الأساسي ورفع مستوى التكوين المستمر، فضلا عن توطيد آليات تعزيز ثقة المواطنين في هذه المهن؛
- تحديث أساليب الإدارة القضائية والتي تتطلب معالجة الجوانب الهيكلية والتنظيمية في هذه الإدارة، مما سيمكنها من تسهيل إنجاز مهمتها بشكل صحيح وتلبية احتياجات المواطنين بكل كفاءة وفعالية.

2. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

تمثل الإصلاحات التي شملت الحقل الديني أحد أوجه التقدم المهمة في المجتمع المغربي. وقد تجلت هذه الإصلاحات في مجموعة من التدابير اتخذتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في عدة مجالات همت المستوى التشريعي والحق في تولي مناصب المسؤولية، والولوج إلى معاهد التعليم العتيق، والانخراط في برنامج محو الأمية، إلى غير ذلك من المجالات.

1.2. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المعياري لحقوق الإنسان

1.1.2. جذاذة تقديمية

بمقتضى المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.03.193 الصادر في 4 دجنبر 2003، تعمل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على تحقيق الأهداف التالية :

- التعريف الصحيح بحقائق الدين الإسلامي الحنيف والسهر على نشر تعاليمه السمحة وقيمه الراسخة؛
- أداء رسالة الأوقاف والمحافظة على كيانها والعمل على تنمية ممتلكاتها وتحسين مداخيلها، للصرف منها على وجوه الخير والبر والإحسان والتضامن طبقا للمصلحة التي وقفت من أجلها وفي مقدمتها خدمة مصالح الدين وتحقيق المنفعة للمسلمين؛
- الحفاظ على القيم الإسلامية وسلامة العقيدة والحفاظ على وحدة المذهب المالكي والعمل على ضمان إقامة الشعائر الدينية في جميع مساجد المملكة في ظروف من الطمأنينة والسكينة والتسامح والإخاء؛
- إحياء التراث الإسلامي وبعث الثقافة الإسلامية والعمل على نشرها على أوسع نطاق؛
- المساهمة في بناء المساجد وترميمها وتوسعتها وتجهيزها وتأطيرها ودراسة طلبات الترخيص ببنائها؛
- إعداد سياسة الدولة في مجال التعليم العتيق والإشراف عليه وتنظيم شؤونه؛
- توثيق أواصر التعاون وإقامة علاقات التبادل والتنسيق مع القطاعات والهيئات الوطنية والدولية في إطار السعي لتحقيق أهداف الوزارة؛
- وضع سياسة للتكوين الأساسي والمستمر لفائدة الأطر الدينية من أجل تحسين أدائهم والرفع من مستوى تكوينهم.

ولتحقيق هذه الأهداف، تتوفر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على 4.247 موظفا، منهم 859 بالإدارة المركزية و3.388 بالمصالح الخارجية. أما فيما يخص توزيعهم حسب النوع، فتجدر الإشارة إلى أن

عدد النساء بالوزارة يصل إلى 1.382 أي 32,54% من العدد الإجمالي البالغ 4.247 موظفا. أما من حيث شغلهن لمناصب للمسؤولية، فإن عددهن يقارب 56 من أصل 416 منصبا، أي بنسبة 13,46% .

كما تعتبر الوزارة عضوا في اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني والشبكة البين وزارية للمساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية واللجنة الوزارية للخطة الحكومية للمساواة.

2.1.2. الإطارالمعياري لحقوق الإنسان

يشير دستور المملكة المغربية في ديباجته إلى أن المغرب "دولة اسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية الموحدة بانصهار كل مكوناتها العربية-الاسلامية والأمازيغية والصحراوية الحسانية والغنية بروافدها الافريقية والاندلسية والعبرية والمتوسطية". كما يركز الدستور على قيم الانفتاح والتسامح التي يتسم بها المجتمع المغربي "كما أن الهوية المغربية تتميز بتبوء الدين الاسلامي مكانة الصدارة فيها، وذلك في ضل تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الانسانية جمعاء.

ووعيا منها بأهمية هذه القيم، شاركت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في إعداد التقارير المتعلقة بإعمال حقوق الإنسان التالية :

- التقرير الدوري الجامع في نسخه التاسعة عشرة والعشرون والواحدة وعشرون المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- التقرير الوطني الأول المتعلق بتنفيد الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

2.2. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تراعي بعد النوع الاجتماعي

1.2.2. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

يروم مخطط العمل الذي اعتمدته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تهيئة مندمجة وفعالة للشأن الديني من أجل تقديم صورة الإسلام الحقة (الإسلام المتسامح مع الذات والآخر والمنفتح على العصر ومستجداته) بهدف ترسيخ البناء الروحي السليم المنسجم مع تعزيز الثوابت التاريخية والمذهبية للمغرب.

كما يروم مشروع تأهيل الشأن الديني وعقلنتـه ضخ قيم التسامح والتعايش في شرايين المجتمع باعتبارها عوامل داعمة وحاسمة في كل إصلاح مجتمعي يبتغي تحقيق تنمية مستدامة شاملة ترتكز على تجديد الثقافة الدينية التقليدية السائدة وإعادة الاعتبار لمؤسسات تطوير المعرفة، وتجديد البرامج التعليمية الدينية التقليدية وتعزيز ثقافة التعددية.

2.2.2. مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

انخراطا منها في مسلسل الإصلاحات التي أعلنت عنها الحكومة وما التزمت به من حكامة جيدة وحسن التدبير ومن منطلق الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين كمكون أساسي لنجاح مسلسل تحديث الحقل الديني وانجاز المهام المنوطة بالوزارة، أعطت هذه الأخيرة الأولوية لإدماج بعد النوع الاجتماعي في برامجها.

تدبير الموارد البشرية:

تحرص وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على تطبيق التزامات الشبكة البين وزارية للمساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية والتي تتمثل في :

- تطبيق مقتضيات النصوص التشريعية المتعلقة بولوج الوظيفة العمومية والتي تعتمد مبدأ الشفافية والمساواة في ولوج المناصب تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص؛
- تحيين الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات وإعداد التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات وكذا خرائطية الوظائف بغية الاستثمار الأمثل للموارد البشرية سواء تعلق الأمر بالتوظيف أوالترقية أوتقييم الأداء أوالتكوين

المستمر أوتطوير الهياكل التنظيمية للانتقال من تدبير مباشر للموظفين إلى نموذج جديد مبني على التدبير التوقعي؛

- الإعلان عن مناصب المسؤولية الشاغرة مع مراعاة مبدأ المساواة بين الجنسين بهدف تحديث الإدارة؛
- تطبيق مقاربة النوع الاجتماعي فيما يخص تشكيل اللجان الخاصة بإجراء الانتقاء المتعلق بتقلد مناصب المسؤولية؛

التعليم العتيق

يعتبر التعليم العتيق مكونا أساسيا في نظام التربية والتكوين الوطني. كما يستفيد المواطنون من انتشاره الواسع، وذلك لخصوصية منهجيته وملاءمته مع ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية. وقد عملت الوزارة على إشراك النساء في هذا القطاع، بجعلهن مستفيدات من برامج التعليم العتيق واعتبارهن فاعلات ناشطات داخل المنظومة البيداغوجية. وتجدر الاشارة الى أن نسب تواجد النساء في ميدان التعليم العتيق تبقى ضئيلة.

برنامج محوالأمية بالمساجد

تهدف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من خلال هذه البرامج إلى النهوض بالتربية والتكوين لبلوغ التنمية الشاملة وتثمين محوالأمية باعتبارها رافعة أساسية لرقي المجتمع وإحياء دور المساجد وبعث رسالتها في تأطير المواطنين والمواطنات وكذا بناء برنامج يستجيب لحاجيات المستفيدين ويواكب التطور والمستجدات.

وفي هذا الاطار، اعتمدت الوزارة برامج ومناهج تكوين ناجعة لتزويد المستفيدين بالمعارف والكفاءات والمهارات وجعلهم قادرين على الانخراط الإيجابي في مسلسل التنمية الشاملة. كما عملت وفق نظام عصري في هندسة وتنفيذ التكوين لفائدة أطرها التربوية لتأهيلها وتحسين أدائها .وتجدر الاشارة الى أنه قد تم أخذ مقاربة النوع الاجتماعي بعين الاعتبار في هذا البرنامج.

برنامج تكوين المرشدات (في إطار برنامج تكوين الأئمة والمرشدات)

يهدف هذا البرنامج في دفعته الثامنة إلى تكوين 50 مرشدة[8] من بين فوج يضم 200 إماما مرشدا. كما يهدف هذا البرنامج إلى:

- التدريب على التطبيق العملي للمعلومات النظرية المقررة في البرنامج.
- التعرف على ظروف العمل وشروطه وضوابطه في ضوء الرسالة المنوطة بهن.
- التعود على طبيعة العمل والإيمان به لقداسته وأهميته والتشرف بالانتساب إلى سلك العاملين به.
- تكوين مرشدات من أهل الورع والتقوى والاستقامة فضلا عن العلم والدراية بشؤون الدين ومستجدات العصر، قادرات على المساهمة في استتباب الأمن الروحي والطمأنينة في نفوس المواطنين وتنزيه المسجد من كل ما قد يخل بحرمته.

وتوكل إلى المرشدات المتخرجات مهام محددة في إطار الثوابت المذهبية والوطنية، وهي كالتالـي:

- إلقاء دروس في مختلف العلوم الإسلامية والوعظ والإرشاد قصد تبليغ أحكام الشريعة الإسلامية.
- المساهمة في الحفاظ على الوحدة الدينية للمجتمع وتماسكه ضمن ثوابت الأمة.
- تعليم القرآن الكريم.
- إعطاء دروس في محو الأمية.
- المساهمة في الأنشطة الثقافية والاجتماعية بالمسجد.
- الحفاظ على النظام في المسجد وحمايته من كل نشاط خارج الإطار الديني.

3.2. إعدادالميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

تحليل نفقات التسيير والاستثمار

بلغت ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، برسم السنة المالية 2013، ما يقارب 3,41 مليار درهم. وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب المرسوم رقم 2.13.285 الصادر بتاريخ 5 أبريل 2013 تم تعديل ميزانية الاستثمار برسم السنة المالية 2013. وبذلك بلغ مجموع ميزانية الوزارة 2,78 مليار درهم.

[8] يتوجب على الراغبات ولوج برنامج تكوين الأئمة والمرشدات أن يكن من حملة الإجازة من إحدى الجمعات المغربية أوشهادة أخرى معادلة، اللواتي أن لا يتعدى سنهن خمسا وأربعين (45) سنة وأن يكن حافظات لكتاب الله كاملا أونصفه على الأقل، ومتمتعات بالحقوق المدنية وبصحة جيدة.

وقد بلغت ميزانية التسيير 2,206 مليار درهم، بزيادة قدرها 10,1% مقارنة مع ميزانية التسيير المعتمدة سنة 2012. وتجدر الإشارة إلى أن برامج التعليم العتيق وتكوين المرشدات ومحوالأمية بالمساجد قد استفادت على التوالي من 7,8% و9,56% و0,66% من الميزانية المرصودة للمعدات والنفقات المتنوعة. أما فيما يخص ميزانية الاستثمار، فقد بلغت 575,73 مليون درهم أي ما يشكل 20,7% من ميزانية الوزارة.

تحليل مؤشرات النجاعة حسب النوع الاجتماعي

حرصا منها على تطبيق مبدأ الفعالية، وضعت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، برسم سنة 2013، قرابة 44 مؤشرا للأهداف متعلقة بميزانية التسيير. أما فيما يخص ميزانية الاستثمار، فقد همت 194 مؤشر أهداف تأخذ بعين الاعتبار التصنيف حسب الجهة.

وقد مكن تحليل هذه المؤشرات من رصد هيمنة مؤشرات الوسائل والنتائج وغياب مؤشرات النجاعة. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من الإدراج الفعلي لبعد النوع الاجتماعي في البرامج التي تنفذها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، تم رصد غياب مؤشرات الأهداف التي تراعي بعد النوع الاجتماعي، مما قد يسبب خللا من حيث رصد وتقييم الأهداف المرجوة من هذه البرامج فيما يخص أثرها من منظور النوع الاجتماعي. ولتجاوز هذه الثغرة، ينبغي جندرة المؤشرات المتعلقة بهذه البرامج حسب الجنس وإرفاقها بالأهداف السنوية قصد القيام بإجراءات التقويم اللازمة في حالة عدم بلوغ الأهداف المتوقعة (أنظر الملحق 3).

4.2. تحليل أهم مؤشرات النتائج

مكنت الجهود التي بذلتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من تحسين بعض المؤشرات المتعلقة بحضور المرأة في المجال الديني كمستفيدات من مختلف البرامج أوكعضوات في الجهاز البيداغوجي المصاحب لهذه البرامج. وقد ارتفعت هذه المؤشرات بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة وخصوصا المؤشرات المتعلقة بالتعليم العتيق وبرنامج محوالأمية بالمساجد وبرنامج تكوين المرشدات.

التعليم العتيق

عملت الوزارة على إشراك الإناث في هذا القطاع، وسعت إلى المساواة بينهن وبين إخوانهن الذكور في جميع الفئات: متمدرسين وأطر تربوية. فمن حيث التمدرس، يناهز عدد الإناث ما مجموعه 4.662 متمدرسة أي بنسبة 15,65% من أصل مجموع المتمدرسين البالغ عددهم 29.797 متمدرسا.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد المتمدرسات اللواتي يستفدن من المبيت بالداخليات لا يزال منخفضا جدا (247 مستفيدة أي بنسبة 1,32% من أصل مجموع المستفيدين الذين قارب عددهم 18.749 مستفيدا). أما من حيث الاستفادة من الإطعام، يصل عدد المتمدرسات المستفيدات من هذه الخدمة إلى 1.822 مستفيدة أي بنسبة 9,52% من أصل مجموع المستفيدين البالغ عددهم 19.137 مستفيدا.

وبخصوص فئة "الأطر الإدارية والتربوية"، فإن عدد الإناث تجاوز 422 إطارا، أي بنسبة 11,26% من أصل 3.747 إطارا. في حين أن عدد الإناث بفئة "الأعوان" يناهز 300 مستخدمة بنسبة 37,88% من أصل 792 عونا ومستخدما.

برنامج محوالأمية بالمساجد

بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 252.675 مستفيدا سنة 2012، منهم 222.396 من الإناث أي بنسبة 88,02% من مجموع المستفيدين، في حين قارب عدد الأطر التربوية 5.794 إطارا، 4.482 منهم من الإناث، أي بنسبة 77,36%.

برنامج تكوين المرشدات (في إطار برنامج تكوين الأئمة والمرشدات)

وصل عدد المرشدات المتخرجات الى 406، موزعة على مختلف جهات المملكة. وقد تم توزيع خريجات برنامج التكوين على المندوبيات الجهوية للشؤون الإسلامية لغاية سنة 2013 على النحوالتالي:

توزيع خريجات برنامج تكوين المرشدات على المندوبيات الجهوية للشؤون الإسلامية لغاية سنة 2013

الجهة	عدد المرشدات
الرباط سلا زمور زعير	59
الدار البيضاء الكبرى	40
مكناس تافيلالت	49
الغرب الشراردة بني احسن	18
فاس بولمان	32
سوس ماسة درعة	32
دكالة عبدة	16
الشاوية وردیغة	16
تادلة أزيلال	16
مراكش تانسيفت الحوز	30
الجهة الشرقية	37
كلميم السمارة	4
العيون بوجدور الساقية الحمراء	4
وادي الذهب الكويرة	2
تازة الحسيمة تاونات	15
طنجة تطوان	16
المجموع	406

3. الإدارة العامة للجماعات المحلية

إن تعزيز مشاركة المرأة في التسيير المحلي يساهم في الولوج العادل للخدمات المحلية، وبالتالي يقلل من الفوارق القائمة بين الجنسين في التمتع بالحقوق الأساسية، لا سيما في الوسط القروي.

1.3. جذاذة تقديمية للمديرية العامة للجماعات المحلية والإطار المعياري

1.1.3. جذاذة تقديمية

تتمثل مهام المديرية العامة للجماعات المحلية في إعداد القرارات التي يتخذها وزير الداخلية في إطار صلاحياته اتجاه الجماعات المحلية وضمان رصد ومراقبة التنفيذ. حيث تواكب الجماعات المحلية وتتدخل في جميع الإصلاحات الهادفة إلى تحديث الإدارة المحلية.

وتتمثل أهم منجزات المديرية العامة للجماعات المحلية في التأهيل الحضري وفي تحسين تدبير المرافق العمومية والحد من الفوارق الاجتماعية في المناطق القروية وتشجيع الأنشطة الاجتماعية والثقافية مثل تطوير المدارس وتعزيز الأنشطة الرياضية في الجماعات المحلية ودعم برامج التنمية الوطنية.

ومن أجل أداء المهام المسندة إليها، تتوفر المديرية العامة للجماعات المحلية على موارد بشرية متنوعة الكفاءات، حيث مازال معدل التأطير النسوي مرتفعا ليصل 68% بالنسبة للأطر العليا و25% للأطر المتوسطة، ليكون بذلك مقاربا للمعدل المسجل بالنسبة للرجال (انظر الملحق 1).

2.1.3. الإطار المعياري لحقوق الإنسان

تنص المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل فرد الحق في المشاركة في تسيير الشؤون العامة لبلاده، إما مباشرة أو عن طريق ممثلين منتخبين وأن لكل فرد الحق في الحصول، على قدم المساواة، على وظيفة عمومية في بلده وعلى أن إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكومة". ويتعهد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بضمان حقوق المرأة وتعزيز تمثيلها في مراكز القرار من خلال المواد 3-7 و3-6-23.

وقد صادق المغرب في عام 1993على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتزم بتحسين التمثيلية السياسية للمرأة على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية والقانونية، وفي جميع مستويات اتخاذ القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، يتماشى تعزيز التمثيل السياسي للمرأة مع أهداف الألفية للتنمية و على الخصوص الوصول إلى الهدف الثالث الذي ينص على تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال سياسات وطنية إرادية.

كما يكفل الدستور المغربي الجديد حق المرأة في المشاركة في أخذ القرار وتسيير الشأن العام على النحو المنصوص عليه في المواد 30، 115 و146.

وفي نفس الإطار، أكد القانون رقم 36-04 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 22) على أن الحزب يجب أن ينص في نظامه الأساسي على نسبة النساء والشباب الواجب إشراكهم في الأجهزة المسيرة للحزب.

وبالإضافة إلى ذلك، ساعد إصلاح الميثاق الجماعي لسنة 2008 في إعادة النظر في نمط الاقتراع ومأسسة تدابير التمييز الإيجابي لصالح المرأة (حصة 12% وصندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء). وفي نفس الإطار، صادق المجلس الحكومي على مشروع مرسوم بشأن صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء يروم اقتراح مجموعة من الإجراءات تتعلق بإعادة صياغة المرسوم الحالي. ويقتصر هذا المرسوم الجديد، بشكل خاص، على تحديد مدة مهمة أعضاء اللجنة المسؤولة عن إدارة الصندوق في دورة واحدة لضمان تجديد النخب داخل الهيئة وتمكينها من تنظيم البرامج والأنشطة التي بدأتها الأحزاب السياسية والمجتمع المدني على المستوى المحلي وليس فقط على المستوى الجهوي والوطني على النحو المخطط له سابقا.

2.3. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

لقد تم أخذ العديد من الإجراءات بعين الاعتبار على مستوى تعزيز الحقوق السياسية للمرأة من أجل تدعيم مشاركتها في الحكامة المحلية. وهكذا، تم إحداث صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء قصد توفير الدعم لتقوية قدرات تمثيلية المرأة في الانتخابات الجماعية والتشريعية.

ويمول الصندوق المشاريع المقدمة من طرف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال تقوية قدرات النساء أو في مجال الحكامة المحلية أو التنمية البشرية. كما تم تحديد سقف التمويل في مبلغ 200.000 درهم يتم تمويل 70% منه على الأقل من قبل الدولة.

وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت المديرية العامة للجماعات المحلية في تدعيم وتعزيز المساواة بين الجنسين في السياسات العامة من خلال بعض الإجراءات، بما في ذلك:

- المساهمة في إعداد القانون المتعلق بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- المساهمة في تطوير إستراتيجية مندمجة لحماية الطفل؛
- المساهمة في تطوير الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب؛
- المشاركة في العديد من ورشات العمل الجهوية المخصصة لتقوية وتعزيز الدور القيادي للمرأة في المغرب في مجال التسيير المحلي واللامركزية.

وتماشيا مع توصيات قمة "المدن الإفريقية" التي انعقدت في مراكش سنة 2009، لإنشاء شبكة إفريقية للنساء المنتخبات محليا بإفريقيا (RAFELA)، تم عقد أول منتدى لهذه الشبكة في مارس 2011 والتي تهدف إلى تعزيز :

- القيادة النسائية على جميع مستويات صنع القرار وخاصة في الجماعات المحلية بالقارة الإفريقية؛
- الحكامة الجيدة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين؛
- تطوير الهدف الثالث (تمكين المرأة) وذلك تماشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن هذه الشبكة استفادت، في أكتوبر 2013، من عدة تكوينات تتعلق بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والتخطيط المحلي مع مراعاة بعد النوع والتي تعتبر ثمرة للشراكة بين وزارة الاقتصاد والمالية، المديرية العامة للجماعات المحلية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

إدماج بعد النوع في برامج التكوين لمديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية

بهدف جعل الجماعات المحلية في قلب دينامكية التقدم والتنمية للبلاد من خلال إدارة محلية ديمقراطية وفعالة وناجعة وذات كفاءة ومواطنة ومستجيبة لبعد النوع الاجتماعي، وضعت مديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية مخططا استراتيجيا للفترة 2011-2015 أعطى دينامية جديدة لإدارة التكوين. ويقوم هذا المخطط على أربعة أهداف :

- تعزيز عرض التكوين من أجل تطوير الكفاءات على مستوى الجماعات المحلية؛
- تطوير هندسة التكوين مراعية لشروط الجودة؛

- بناء نموذج اقتصادي متوازن لتمويل التكوين؛
- تطوير تسيير قائم على النتائج.

وتستند مراعاة بعد النوع على مستوى إستراتيجية عمل مديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية على :

- تحديد احتياجات النساء الموظفات والمنتخبات محليا؛
- وضع برامج تكوينية لفائدة النساء المنتخبات محليا والنساء الموظفات على المستوى المحلي؛
- تعزيز القيادة والريادة النسائية؛
- تدعيم قدرات النساء في مجال تسيير الشأن المحلي ؛
- تلقين مبادئ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تشجيع تبادل الخبرات والتجارب الجيدة.

وقد استفاد ما يقرب من 30.000 من النساء المنتخبات محليا والنساء الموظفات أو ممثلات المجتمع المدني، ما بين 2010 و2013، من برامج التوعية والتكوين وتقوية القدرات والانخراط في شبكات ورحلات التبادل على المستوى الوطني والجهوي والدولي.

أما بالنسبة لعرض التكوين للفترة 2011-2015، فقد بلغ عدد النساء المسجلات 6.884 منتخبة وموظفة محلية، أي 21% من مجموع المسجلين.

تحديد الاحتياجات في مجال التكوين للجماعات المحلية (2011-2015)

الفئة المستهدفة	عدد المسجلين		
	الرجال	النساء	المجموع
المنتخبون المحليون والمنتخبات المحليات	8.571	1.231	9.802
الموظفون	17.262	5.653	22915
المجموع	25.833	6.884	32.717

المصدر مديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية 2013.

كما تميزت سنة 2013 بتوشيح مديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية بميدالية التميز من قبل هيئة الأمم المتحدة للخدمة العامة وذلك مكافأة على جهودها المبذولة من أجل إدماج بعد النوع الاجتماعي في مخططها الاستراتيجي.

النظام المعلوماتي الجماعي المستجيب للنّوع الاجتماعي

يعتبر النظام المعلوماتي الجماعي أداة مهمة تساعد الجماعات القروية المنخرطة في مسلسل التخطيط الاستراتيجي التشاركي على تدبير مستقل ومستدام لتنميتها.

وقد قامت المديرية العامة للجماعات المحلية منذ سنة 2009، بإدماج بعد النوع الاجتماعي على صعيد نظام المعلومات الجماعي عبر إجراء تقارب بين هذا الأخير ونظام المعلومات للتتبع على المستوى المحلي (CBMS). ويشكل نظام المعلومات الجماعي أداة مهمة لإغناء المنوغرافيات الجماعية بتحليلات موضوعاتية، وللتشخيص على المستوى المحلي، وللتخطيط المراعي لبعد النوع الاجتماعي، ولأجل وضع مخططات جماعية للتنمية. كما يمكن هذا النظام من توفير جداول قيادة مفصلة وموجزة مع إطارات تحليل منهجية.

ويوفر هذا النظام منهجية لجمع المعلومات وبرنامجا معلوماتيا متمحورا حول قاعدة للبيانات مكونة من ثلاث وحدات تخص المنوغرافية والمخططات الجماعية للتنمية وجداول القيادة.

المخطط الجماعي للتنمية

حسب المادة 36 من الميثاق الجماعي، يقوم المجلس الجماعي بإنجاز المخطط الجماعي للتنمية، والذي يحدد الأعمال التنموية المزمع إنجازها بتراب الجماعة على مدى ست سنوات في أفق تنمية مستدامة وفق منهج تشاركي يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي.

وموازاة مع ذلك، قامت المديرية العامة للجماعات المحلية بعدة إصلاحات تهدف إلى ترسيخ اللامركزية وتقوية الوضعية المؤسساتية للجماعة وإعادة تأهيل السياسة المحلية. وتتوخى هذه المؤسسة، من خلال فرض إلزامية إعداد المخطط الجماعي للتنمية، وضع مخطّط لامركزي وتشاركي وضامن للعدالة الاجتماعية ويحد من عدم المساواة بين الجنسين.

ويراعي إدماج مقاربة النّوع الاجتماعي في المخطّطات الجماعية للتنمية، أولويات وانتظارات الرجال والنساء خلال إعداد وتنفيذ وتتبع المخطّطات (إشراك المرأة في الدراسات التقنية والتنسيق خلال التشخيص وخلال تحديد الاحتياجات الخاصة) وذلك من خلال:

- ضمان المشاركة الفعّالة للمرأة في جميع مراحل عملية التخطيط.
- ضمان إدماج الاحتياجات والمصالح المختلفة للمرأة والرجل في تحديد الرؤية والأهداف والمؤشرات.
- استخدام وتطوير وتحسين الوسائل اللاّزمة لإدماج مقاربة النّوع الاجتماعي وتكييفها للواقع المغربي.
- الاعتراف بمكانة ودور المرأة في المجتمع.
- اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التهميش أوالتقييد للنساء في ممارسة حقوقهنّ كمواطنات.
- المساهمة في الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المرأة والرجل.

وقد استفاد حوالي 95 إطارا للتنمية على مستوى العمالات والأقاليم (23% منهم نساء) من تكوين كي يواكبوا الجماعات في إعداد المخطط الجماعي للتنمية. ويأخذ هذا التكوين بعين الاعتبار بعد النوع وإدماجه المنهجي وبطريقة أفقية على مستوى جميع مراحل تخطيط وتتبع وتقييم المخططات الجماعية للتنمية.

لجنة المساواة وتكافؤ الفرص

تجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن المديرية العامة للجماعات المحلية شرعت في إنشاء نظام داخلي لفائدة الجماعات يهدف إلى توجيهها و مساعدتها في تأسيس لجان المساواة وتكافؤ الفرص[9] وتسريع تنفيذها.

وفي هذا الإطار، قامت حوالي 640 جماعة بتأسيس هذه اللجان عبر اعتماد مقاربة منهجية. كما تم، أيضا، تنظيم مجموعة من الورشات للتكوين والتوعية لفائدة الأعوان والمنتخبين الجماعيين.

وضعية النظام المعلوماتي الجماعي

تم تصميم واختبار نسخة جديدة من النظام المعلوماتي الجماعي المدمج لمقاربة النّوع في مجموعة من الجماعات. حيث تم توزيع النظام المعلوماتي الجماعي (نسخة V3.5g) على 106 جماعة بالجهة الشرقية (جماعات قروية وجماعات حضرية لا يفوق عدد سكانها 35.000 نسمة). إذ استخدم هذا الاختبار لإعداد منوغرافية جماعية وإعداد المخطط الجماعي للتنمية.

3.3. تحليل أهم مؤشرات النتائج

انطلق مسلسل ترسيخ مبادئ الإنصاف والمساواة بين الجنسين في المغرب بإصلاح قانون الانتخابات القائم على الديمقراطية والحكامة المحلية. وفي هذا الإطار، يعتبر تخصيص حصة للنساء[10] في مراكز القرار

[9] أسّست هذه اللجنة بموجب المادة 14 من الميثاق الجماعي وخوّل لها الحق في اقتراح وتنوير المجلس الجماعي في القضايا المتعلقة بالإنصاف وتكافؤ الفرص. وتتكون اللجنة من أعضاء الجمعيات المحلية والفاعلين في المجتمع المدني المقترحة من طرف رئيس المجلس.

[10] القانون رقم 36-04 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 22) يوجب على الحزب أن ينص في نظامه الأساسي على نسبة النساء والشباب الواجب إشراكهم في الأجهزة المسيرة للحزب.

السياسي من أهم المكتسبات، حيث تعتبر مسألة الحصص من التدابير الإيجابية لفائدة تمثيلية المرأة بالإدارة المحلية.

وخلال انتخابات 12 يونيو2009، ساهم إصلاح قانون الانتخابات في زيادة عدد الناخبات بالمجالس الجماعية إلى 3.428 (20.458 ترشيح نسوي) مقابل 127 سنة 2003، وبالتالي ارتفعت تمثيلية النساء من 0,56% سنة 2003 إلى 12,38% في الانتخابات الأخيرة. كما شكلت نسبة النساء المنتخبات المتدخلات في المجال الاجتماعي 40,41% مقابل أكثر من 15,64% في ميدان الشباب والرياضة و10,95% في المجال الثقافي. كما بلغت نسبة النساء المستشارات أعضاء المكاتب 42,72% مقابل 57,28% نساء مستشارات، دون احتساب المكاتب أو الأغلبية المنتخبة، و فقط 0,50% من النساء المنتخبات هن رئيسات.

وبالنظر إلى المستوى الدراسي، نجد أن 71% من المنتخبات في الجماعات، على المستوى الوطني، لهن مستوى دراسي ثانوي أو عالي مقابل 52% لدى الرجال. وبالإضافة إلى ذلك، 46% من المنتخبات في الجماعات لا يتعدى سنهن 35 سنة. وقد تم انتخاب 12 امرأة رئيسة جماعة منها 10 بالوسط القروي.

4. وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

بالنظر إلى الإصلاحات المؤسساتية والقانونية التي ينهجها المغرب في مجال احترام حقوق الإنسان، نفذت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية إستراتيجية القطب الاجتماعي 4+4 التي تهدف إلى إرساء أسس مجتمع متماسك يتمتع فيه المواطن بالأمن والحرية وتكافؤ الفرص واحترام الكرامة، من خلال مبدأ الربط بين حقوق وواجبات المواطنة من حيث المسؤولية والمساءلة.

1.4. جذاذة تقديمية للوزارة وللإطار المعياري لحقوق الإنسان

1.1.4. جذاذة تقديمية

تنسق وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية أنشطة المؤسسات التي تقع تحت وصايتها والتي تشكل ركائز القطب الاجتماعي على المستوى الوطني وتتمثل في التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية والمعهد الوطني للعمل الاجتماعي.

وتتمحور المهام الرئيسية لهذا القطب الاجتماعي حول أربعة محاور إستراتيجية وهي: تعزيز التنمية الاجتماعية عبر تعزيز تفاعل مستمر وديناميةإيجابية، ومعالجة أسباب الفقر بهدف الحد من هذه الآفة، تعزيز إدماج الأشخاص في وضعية صعبة، وكذا تعميم ثقافة التضامن والمشاركة والمسؤولية والشراكة. ومن أجل القيام بمهامها تتوفر وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية على 396 موظفا، تمثل منهم المرأة نسبة 50,4%، مع استحواذ العنصر النسوي على نسبة 38,5 % من مناصب المسؤولية بالوزارة (انظر الملحق 2).

تعتبر وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية الهيئة المؤسسية المسؤولة عن تطوير وتنفيذ إستراتيجية تعزيز وضعية المرأة ودعم وتعزيز الوضعية القانونية للمرأة وتقوية تمكين المرأة من أجل المشاركة الكاملة في التنمية. وبالإضافة إلى هذه المهام، تقوم وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بتنسيق الإجراءات المتخذة من قبل جميع الأطراف الفاعلة (الإدارات العمومية والمنظمات العمومية والخاصة والمجتمع المدني، ...) التي تعتبر طرفا في هذه الإستراتيجية.

2.1.4. الإطار المعياري لحقوق الإنسان

صادق المغرب على الآليات الرئيسية المتعلقة بحقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والتي تتمثل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري وإعلان وبرنامج العمل بكين واتفاقية حقوق الطفل وخطة عمل "عالم صالح للأطفال" والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وبروتوكولها الاختياري. كما كرس

المغرب سنة 2013 للتعبئة المستمرة من أخطار العنف ضد المرأة. وهكذا، انضم المغرب في فبراير 2013 لمبادرة هيأة الأمم المتحدة للمرأة " لنتعهد جميعا من أجل إنهاء العنف ضد النساء والفتيات" التي تهدف، من خلال 16 تدبير إلى تشجيع الحكومات على اتخاذ تدابير للمساعدة على منع العنف ضد النساء والفتيات وتقديم المساعدة للنساء والفتيات المعنفات.

وتعمل الوزارة بشراكة مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان على تنسيق التقارير المتعلقة بتتبع تنفيذ المعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب والمتعلقة باحترام حقوق المرأة. وبالتالي، تميزت سنة 2013 بعرض تقرير عن تقدم المغرب في تنفيذ "برنامج عمل بيجين" بموجب عقد الدورة 57 للجنة وضعية المرأة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وموازاة مع ذلك، تم تقديم التقريرين الدوريين الثالث والرابع عن تتبع تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في 30 مايو2012. أما بالنسبة لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد نسقت المندوبية البين الوزارية لحقوق الإنسان سنة 2013 إنجاز تقرير تتبع هذه الاتفاقية.

2.4. الجهود المبذولة لتنفيذ السياسات العمومية التي تراعي بعد النوع الاجتماعي

1.2.4 وضع السياسات والإستراتيجيات القطاعية

وضعت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية إستراتيجية القطب الاجتماعي للفترة الممتدة ما بين 2012 و2016، من خلال الانخراط في دينامية الديمقراطية القائمة على حقوق الإنسان وتسريع وتيرة التنمية المستدامة والمنصفة، وذلك تماشيا مع أحكام الدستور الجديد. وتهدف هذه الخطة الجديدة إلى توفير أسس مجتمع تضامني يرفع من شأن الكرامة والمساواة من خلال تعزيز الاندماج الاجتماعي للفئات الفقيرة وتعزيز التماسك الاجتماعي والتضامن والإنصاف والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية.

إستراتيجية القطب الاجتماعي 4 +4

تنقسم إستراتيجية القطب الاجتماعي "إستراتيجية 4+4" للفترة الممتدة ما بين 2012 و2016 إلى أربعة محاور وهي : الدعم المؤسساتي وتعزيز القطب الاجتماعي، والتأطير والدعم وهيكلة العمل الاجتماعي، والنهوض بالعمل التكافلي والتضامني وكذا تحقيق المناصفة والمساواة والعدالة الإجتماعية.

- **الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة للفترة 2012-2016**

في إطار الإجراءات المتعلقة بالمحور الرابع من إستراتيجية القطب الإجتماعي، نسقت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" في أفق المناصفة للفترة 2012-2016 والتي تشكل إطارا للعمل المشترك عبر اتخاذ إجراءات لتحقيق التقارب بين مختلف المبادرات الرامية إلى إدماج حقوق المرأة في السياسات العمومية وبرامج التنمية، مع أخذ البعدين الجهوي والمحلي بعين الاعتبار. وعرضت الخطة الحكومية للمساواة في مجلس الحكومة يوم 2 ماي 2013 واعتمدت يوم 6 يونيو2013. وعرضت أيضا على لجنتي القطاعات الإجتماعية في مجلس النواب ومجلس المستشارين يوم 17 يوليوز 2013.

تتكون الخطة الحكومية للمساواة من ثمانية مجالات، مقسمة إلى 24 هدف و132 إجراء يتعين تنفيذه. وترتكز الخطة على المجالات التالية :

1- مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة؛
2- مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
3- تأهيل منظومة التربية والتعليم على أساس الإنصاف والمساواة؛
4- تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية؛
5- تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات؛
6- التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء؛
7- الولوج المنصف والمتساوي لمناصب إتخاذ القرار الإداري والسياسي؛
8- تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل.

وقد تطلب تفعيل الخطة الحكومية للمساواة بعد اعتمادها من قبل مجلس الحكومة إنشاء لجنة وزارية لاقتراح تدابير تشريعية وعملية لتنفيذ الخطة. واعتمد المرسوم رقم 2-13-495 المتعلق بتأسيس هذه اللجنة من قبل مجلس الحكومة. كما تم عقد أول اجتماع لهذه اللجنة برئاسة رئيس الحكومة يوم 13 شتنبر 2013.

- **إنشاء هيئات لمكافحة العنف والتمييز**

- الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز

وفقا للمادة 164 من الدستور التي تنص على إحداث الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز وبموجب المادة 19 من الدستور والتي تضمن احترام الحقوق والحريات، وبالموازاة مع مسؤوليات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عينت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية لجنة علمية مؤلفة من خبراء في مختلف المجالات (القانون وعلم الاجتماع والاقتصاد ...). وكلفت هذه اللجنة بدراسة المقترحات المقدمة من مختلف الجهات الفاعلة من الجمعيات والأحزاب السياسية ومجموعة من الباحثين والنقابات.... وذلك من أجل تقديم مشروع مرسوم إنشاء هذه الهيئة نهاية سنة 2013. وقد قدمت اللجنة وثائق التصميم ومشروع القانون خلال شهر يونيو2013.

- مرصد العنف ضد المرأة

دعت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية إلى تكوين لجنة قيادة تتألف من ممثلين للإدارات الحكومية المشاركة في مكافحة العنف ضد المرأة وممثلو المنظمات غير الحكومية والباحثين الجامعيين من أجل وضع رؤية للمرصد الوطني للعنف ضد المرأة. وقد اجتمعت اللجنة عدة مرات واقترحت إنشاء هذا المرصد سنة 2013.

- **مخطط العمل الوطني للطفولة**

وضعت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية مخطط العمل الوطني للطفولة (2006-2015) " مغرب جدير بأطفاله،" يتمحور حول المواضيع التالية:

- إعداد إستراتيجيات وبرامج لضمان حماية أفضل للأطفال؛
- تنسيق تدخلات مختلف الشركاء المعنيين بتعزيز حقوق الطفل؛
- إنشاء بنيات القرب الخاصة بحماية الطفل؛
- دعم الجمعيات العاملة في هذا المجال؛
- مراجعة وملاءمة التشريعات والأنظمة المتعلقة بالطفل؛
- إجراء الدراسات والبحوث؛
- تنظيم حملات توعية لمكافحة مختلف أشكال الاستغلال والعنف ضد الأطفال.

تقييم مرحلي لمخطط العمل الوطني للطفولة (2006-2015)

أسفر التقييم المرحلي لمخطط العمل الوطني للطفولة الذي أنجز سنة 2011 والذي قدمت نتائجه سنة 2013، على أن الهدف المتعلق بحماية الأطفال لا يزال بعيدا عن التحقيق بالرغم من المكاسب الكبيرة التي تحققت في سياق هذا المخطط وذلك بسبب نقص التنسيق بين القطاعات المعنية (عدم ملاءمة الممارسات والإجراءات، بسبب عدم وجود جهاز مندمج وموحد لحماية الأطفال، وغياب نظام معلوماتي مندمج ومشترك بين مختلف الفاعلين في مجال حماية الطفولة) ونقص الموارد المالية والبشرية المؤهلة وضعف إدماج نهج حقوق الأطفال في برمجة الإجراءات وكذا غياب التتبع والتقييم.

ولمعالجة هذه الصعوبات والامتثال لمبادئ وأحكام مختلف الآليات التي صادق عليها المغرب، تعمل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بشراكة مع اليونيسيف على إعداد سياسة عمومية مندمجة لحماية الطفولة. وتهدف هذه السياسة التي تم اعتمادها بشراكة مع جميع الفاعلين بما في ذلك الأطفال، إلى وضع إطار إستراتيجي متعدد التخصصات يشمل جميع التدابير والإجراءات لحظر ومنع جميع أشكال الإهمال والاستغلال والعنف ضد الأطفال، مع تحديد واضح لأوجه التوافق وآليات التنسيق العملية التي من شأنها تحسين إمكانية الوصول للخدمات والتغطية المجالية وكذا تحسين مواصفات وأثر الإجراءات والخدمات من خلال ترشيد الاستفادة من الموارد البشرية والمالية.

- **الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الإعاقة**

في إطار حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تميزت سنة 2012 ب:

- إطلاق طلب عروض لتنفيذ المسح الوطني الثاني حول الإعاقة؛
- تطوير أربعة دلائل توجيهية لأسر الأطفال ذوي الإعاقة؛
- إعداد دراسة عن واقع التعليم والتكوين للمكفوفين وضعاف البصر؛
- إعداد مخطط عمل لتحسين إمكانية الولوجيات في إطار اتفاقية التعاون الموقعة في مارس 2012 مع البنك الدولي؛
- تقديم المساعدة التقنية لفائدة 2.772 محتاج ذوإعاقة.

كما تجدر الإشارة إلى أن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية تعمل حاليا على وضع سياسة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتهدف هذه السياسة إلى ضمان التمتع الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم تماشيا مع أحكام الدستور الجديد والالتزامات الواردة في الخطة الحكومية.

2.2.4. إعداد الميزانية ووضع مؤشرات النجاعة

بلغت ميزانية وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية 626,5 مليون درهم سنة 2013، منها 109,6 مليون درهم[11] خاصة بنفقات الاستثمار.

وكما سبق الذكر، يعمل القطب الاجتماعي لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية باستراتيجية مشتركة متفرعة إلى العديد من المجالات بما في ذلك الدعم المؤسساتي وتعزيز القطب الاجتماعي والتدريب والدعم وهيكلة العمل الاجتماعي وتعزيز الدعم والتضامن وكذا تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية. كما يتماشى توزيع ميزانية وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية مع المحاور المبينة في الجدول التالي:

توزيع ميزانية الإستثمار حسب البرامج

مجال العمل	النسبة في ميزانية الاستثمار[12]
التنمية الاجتماعية	**29,5%**
دعم وتوجيه الجهات الفاعلة في التنمية	7,3%
هيكلة العمل الإجتماعي على المستوى المجالي	13,5%
الإدماج الإجتماعي من خلال التمكين الاقتصادي	2,2%
الوقاية والإدماج الإجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة	10,4%
هيكلة العمل الإجتماعي على المستوىالمجالي	0,1%
تعزيز وتطوير دعم الآخرين	2,0%
الإدماج الإجتماعي من خلال التمكين الإقتصادي	1,1%
المشاركة في تأسيس تكافؤ الفرص	6,6%
شؤون المرأة والأسرة والطفولة	11,1%
دعم وتوجيه الجهات الفاعلة في التنمية	3,0%
هيكلة العمل الإجتماعي على المستوى المجالي	1,8%
توطيد قيم الدعم والتضامن	1,3%
مأسسة ونشر مبادئ العدالة والمساواة	0,9%
مكافحة جميع أشكال التمييز والعنف والإقصاء	0,8%
الإدماج الإجتماعي من خلال التمكين الإقتصادي	1,1%
المشاركة في تكافؤ الفرص	0,8%

المصدر:الميزانية، قانون المالية 2013.

[11] عرفت هذه الميزانية تعديلا.
[12] دون اعتبار التعديل الذي شمل ميزانية الاستثمار.

مكنت دراسة مؤشرات الأهداف المرقمة لميزانية وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الإجتماعية سنة 2013 من رصد ما يقارب 83 مؤشرا من بينها 12 تخص ميزانية التسيير و71 تخص ميزانية الإستثمار. ولقد بين هذا التحليل وجود عدة مؤشرات تراعي مقاربة النوع الإجتماعي. ومع ذلك، توجد مؤشرات أخرى يمكن أن تراعي هذه المقاربة (انظرالملحق 3).

3.4. تحليل مؤشرات النتائج الرئيسية المتعلقة بالقطاع

أحرز المغرب تقدما كبيرا في مجال مكافحة العنف ضد المرأة والحد من تشغيل الأطفال وتحسين حصول ذوي الإحتياجات الخاصة على حقوقهم. ومع ذلك، يجب على المغرب مواصلة هذه الجهود لبلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية بحلول سنة 2015 وكذا احترام الإلتزامات الدولية المصادق عليها في مجال حقوق الإنسان.

مؤشرات العنف ضد المرأة

بالنسبة لانتشار العنف ضد المرأة، تبين من البحث الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط والذي شمل حوالي 9,5 مليون امرأة تتراوح أعمارهن ما بين 18 و64 سنة أن قرابة 6 ملايين امرأة أي 62,8% تعرضن للعنف بشكل أوبآخر خلال الإثنى عشر شهرا السابقة لإجراء البحث. منهن 3,8 مليون في الوسط الحضري و2,2 مليون في الوسط القروي.

وفيما يخص مجال التعنيف، تتعرض النساء في بيت الزوجية للعنف بنسبة 55% (3,7 مليون إمرأة معنفة)، تليهن النساء خارج بيت الزوجية بنسبة 47,4% (403 ألف امرأة معنفة). ويبلغ معدل انتشار العنف في الأماكن العامة 32,9% (3,1 مليون امرأة معنفة). أما في المؤسسات العمومية، فيبلغ حوالي 24,2% (81 ألف إمرأة معنفة). وعلى الصعيد المهني، يبلغ هذا المعدل 16% (280 ألف امرأة معنفة) وعلى المستوى الأسري، تم تسجيل نسبة 13,5% (1,3 مليون امرأة معنفة).

وسيتم تحيين هذا البحث خلال سنة 2014 لتقييم التقدم المحرز في مكافحة هذه الظاهرة. ومن المقرر إجراء المزيد من البحوث والدراسات من قبل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الإجتماعية وستركز هذه البحوث على الجزء التحليلي لهذه الظاهرة.

المؤشرات المتعلقة بحقوق الطفل

حسب معطيات البحث الوطني حول الشغل، يبلغ عدد الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 7 سنوات و15 سنة حوالي 92.000 طفل سنة 2012 وهو ما يشكل 1,9% من هذه الفئة العمرية. وبذلك سجل تراجع ظاهرة تشغيل الأطفال مند سنة 1999 بحوالي 7,2 نقطة مقارنة مع سنة 1999، حيث كانت نسبة الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 7 و15 سنة 9,7% أي 517 ألف طفل.

وتتركز ظاهرة الأطفال العاملين أقل من 15 سنة أساسا في الوسط القروي بنسبة 9,3% (85 ألف طفل) مقارنة بنسبة 16,2% سنة 1999 (452 ألف طفل). أما في الوسط الحضري، فهي تمثل 0,3% (7 آلاف طفل) مقابل 2,5% سنة 1999 (65 ألف طفل). وهكذا، فإن تسعة من بين كل عشرة أطفال عاملين (4,92%) يعيشون في الوسط القروي. وعلاوة على ذلك، تشمل هذه الظاهرة الفتيان أكثر من الفتيات، أي 54,1% من الذكور. وتختلف هذه النسبة من 51,1% في المناطق القروية إلى 90,3% في المناطق الحضرية.

وتبعا لظروف عملهم، فإن 21,7% من الأطفال العاملين يتابعون دراستهم و59,2% غادروا المدرسة و19,1% لم يلتحقوا أبدا بالمدرسة (78,3% غير متمدرسين من بين الأطفال العاملين). ويرتكز الأطفال العاملين في قطاعات إقتصادية معينة، حيث يعملون في المناطق القروية في قطاع الفلاحة والغابة والصيد بنسبة 95,5%. أما في المناطق الحضرية، فإن 58,4% يعملون في قطاع الخدمات و31,3% في قطاع الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية.

وفي المناطق القروية، يعمل أكثر من تسعة من بين كل عشرة أطفال لمساعدة أسرهم. أما في المناطق الحضرية، فحوالي نصف الأطفال هم متدربون (51,5%) وحوالي الربع منهم يعملون من أجل "المساعدات العائلية" (25,3%) وطفل من بين خمسة أطفال يعملون كمستخدمين بنسبة 1,22% وكمستقلين بنسبة 1,1%.

يضم المغرب 1.530.000 معاقا[13]، أي 5,12% من مجموع ساكنة البلاد. وما يناهز 56,4% من الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة تتراوح أعمارهم ما بين 16 و60 سنة، ويعيش 41,2% منهم في الوسط القروي و58,8% في الوسط الحضري و16% في الأحياء الفقيرة. وتكثر الإعاقة عند الذكور بنسبة 5,49% مقابل 4,75% لدى الإناث.

وبالنسبة لدعم تمدرس الأطفال ذوي الإعاقة، مكنت الجهود التي بذلها المغرب من زيادة عدد الأطفال ذوي الإعاقة الذين لديهم إمكانية التمدرس سنة 2012 إلى 5.998 متمدرس، حيث تمثل الفتيات 37,1% مقابل 5.509 سنة 2011.

تطور عدد الأقسام والمتمدرسين في وضعية إعاقة

السنة الدراسية	عدد الأقسام	عدد المتمدرسين في وضعية إعاقة
2007-2006	299	3360
2008-2007	425	3820
2009-2008	457	4204
2010-2009	469	4909
2011-2010	480	5238
2012-2011	526	5509
2013-2012	555	5998

المصدر وزارة التربية الوطنية

5. وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

لا يعبر معدل تأنيث الوظيفة العمومية والتزايد المستمر لعدد النساء اللائي يلجن الإدارات العمومية عن تواجد إنصاف ومساواة في فرص الولوج إلى مناصب المسؤولية واتخاذ القرار. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتقليص هذه الفوارق، فإن مجموعة من العوائق لاتزال تحول دون بلوغ المرأة لدوائر اتخاذ القرار مناصفة مع الرجال والتي تتمثل أساسا في صعوبة التوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية. ويشكل إحداث شبكة التشاور البين الوزارية منذ 2010 من أجل إدماج المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية الإطار الذي من شأنه أن يقدم الاقتراحات والتدابير الرامية إلى الرقي بحضور المرأة في الإدارات العمومية كما وكيفا.

1.5. تقديم الوزارة

1.1.5. جذاذة تقديمية

تتمثل المهمة الأساسية لوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في إعداد السياسة الحكومية المتعلقة بالوظيفة العمومية وبتحديث القطاعات العامة والسهر على تنفيذها.

ولتحقيق مهامها، تتوفر الوزارة على 344 موظف وموظفة بمعدل تأنيث يصل إلى 42%. وتضم هياكل الوزارة مصلحة مكلفة بمقاربة النوع الاجتماعي والتي أحدثت منذ 2012 بقسم تثمين الموار البشرية التابع لمديرية تحديث الادارة. وتسهر هذه المصلحة على تتبع مشروع مأسسة المساوات والانصاف بين الجنسين في الوظيفة العمومية بصفة عامة (أنظر المرفق رقم 1).

2.1.5 الإطار المعياري

تتماشى توجهات وزارة الوظيفة العمومية مع الآليات الدولية لاحترام حقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء وأهداف الألفية من أجل التنمية).

[13] البحث الوطني حول الإعاقة 2004-2004، وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تعزيز توافق التشريعات الوطنية مع الالتزامات التي تعهد بها المغرب، أكد الدستور على ضرورة تطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين والمواطنات في الولوج للوظيفة العمومية. ويتطلب تنفيذ هذه الأحكام اعتماد مساطر جديدة تتعلق بالتعيين في المناصب العليا لضمان حكامة رشيدة وتحسين المردودية داخل الإدارة. وقد تم سن القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيينات في المناصب العليا واعتمد تنفيذ مرسومه في أكتوبر 2012، الذي يحدد مبادئ ومعايير التعيين في المناصب العليا، بما في ذلك المساواة في تكافؤ الفرص والجدارة والكفاءة والشفافية بين الجنسين. وفي نفس السياق ووفقا للمادة 31 من الدستور التي تهدف إلى تكريس حق المساواة في تكافؤ الفرص والجدارة للولوج إلى الوظيفة العمومية، أطلقت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في 6 يوليو2012، بوابة الخدمات العمومية www.emploi-public.ma تضع هذه الأخيرة رهن إشارة المرشحين للمناصب العمومية جميع المعلومات المتعلقة بشروط ومواعيد وأماكن مباريات التوظيف (أنظر المرفق رقم 2).

2.5. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.5. أهم البرامج والمشاريع المنجزة

ترتكز الإستراتيجية الجديدة لتحديث الإدارة العمومية على رؤية موحدة تضع المواطن والمقاولة في صلب تحديث المرفق العام وذلك من أجل استعادة الثقة بين المواطن والإدارة انطلاقا من مرجعية تستند إلى الأحكام الدستورية الجديدة والتوجيهات الملكية السامية وكذا البرنامج الحكومي. وتتبنى هذه الاستراتيجية على رؤية شاملة ومتكاملة من الأهداف والبرامج التحديثية، من خلال تنسيق العمل بين مختلف الإدارات ونظام لرصد وتتبع الإنجازات. وتندرج المحاور الأساسية للإستراتيجية الجديدة كما يلي:

- تبسيط المساطر والإجراءات لتحسين جودة العلاقة بين الإدارة والمواطن وذلك بتطوير جودة الاستقبال والإرشادات وتيسير الولوج إلى الخدمات الإدارية العمومية وكذا تدعيم وتطوير الإدارة الالكترونية؛
- تثمين الرأسمال البشري والعمل على الرفع من مردوديته وذلك عن طريق اعتماد إطار مؤسساتي ملائم وتدبير حديث للموارد البشرية وكذا تدعيم الحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية؛
- إرساء حكامة جيدة وتنظيم ناجح للنهوض بكفاءة المرافق العمومية من خلال تعزيز النزاهة ومحاربة الرشوة وترشيد الهياكل الإدارية ودعم اللاتمركز الإداري.

كما عملت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة على إنجاز مختلف المشاريع المدرجة في الإستراتيجية الجديدة وفق برامج تعاقدية مع مختلف مديريات الوزارة، تضمنت تحديدا للمشاريع التي سيتم إنجازها والأهداف المزمع تحقيقها والمدة الزمنية للإنجاز وكذا الموارد البشرية والمالية اللازمة لذلك.

2.2.5 الأخذ بعين الاعتبار لمبادئ المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

في إطار البرنامج الاستراتيجي المتوسط المدى من أجل مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، قامت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة منذ 2010 بإحداث شبكة للتشاور بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية تهتم بإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية وتضم 15 قطاعا وزاريا. وتهدف الشبكة إلى تحفيز مختلف الوزارات لاعتماد التدابير الرامية لترسيخ هذا المبدأ.

إنجازات شبكة التشاور البين الوزارية برسم الفترة 2010-2013

عرفت الشبكة سنة 2013 توسيعا لعدد أعضائها الذي بلغ 22 قطاعا وزاريا كما تم تشكيل ثلاث لجن تابعة للشبكة: الأولى مكلفة بالبرمجة والتعاون، الثانية تهتم بالتتبع والتقييم واللجنة الأخيرة التي تعنى بالإعلام والتوثيق والتواصل.

كما اتسمت سنة 2013 بعملية تقييم مخطط عمل الشبكة للفترة الممتدة ما بين 2011 و2013 وذلك حسب مقاربة تشاركية تضم جميع الأطراف المعنية بالشبكة. حيث تتمثل أهم إنجازات الشبكة فيما يلي :

- تدعيم وتنمية قدرات ومعلومات أعضاء الشبكة في مجال إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في تدبير الموارد البشرية (آليات وطنية ودولية) وذلك عن طريق عدة دورات تدريبية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والوكالة الألمانية للتعاون (GIZ)؛
- إعداد دراسة تتعلق بالتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة في الإدارة العمومية والتي قدمت أهم نتائجها سنة 2012 لأعضاء شبكة التشاور بين الوزارات. حيث قامت هذه الدراسة بتحديد عدد من التدابير والآليات المؤسساتية الملائمة لضمان التوازن بين الحياة العملية والحياة الخاصة للموظفين ونذكر من بينها:
  - ✓ إصدار وبلورة ترسانة قانونية أكثر ملائمة ومراعاة للإكراهات التي يواجهها موظفوالإدارات العمومية في مجال التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة؛
  - ✓ اعتماد تدابير تشريعية وتنظيمية في الإدارة تمكن الموظفين والموظفات من التوفيق بين الحياة المهنية والحياة العائلية (مرونة توقيت العمل الإداري، تقنين رخصة الأبوة،.....الخ)؛
  - ✓ إعادة تنظيم وتطوير الخدمات ومصالح الاستقبال لتوفير تجهيزات اجتماعية لمساعدة الآباء وذلك بتحسين مرافق العلاج والتطبيب وتوفير روض الأطفال وإعادة النظر في البرامج المدرسية مراعاة لظروف الموظفين في الوظيفة العمومية؛
  - ✓ القيام بإحصاءات دورية وطنية حسب النوع تخص توزيع المهام والأنشطة بين الرجال والنساء في مختلف الإدارات العمومية لأنها تشكل أساس السياسات العمومية والتدابير الناجعة في مجال العمل على التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة.
- إعداد دراسة خاصة بولوج النساء لمراكز المسؤولية في الوظيفة العمومية والتي تهدف إلى تحديد عوامل ضعف تواجد النساء بمراكز المسؤولية بالإدارة العمومية ؛
- إعداد الدليل المنهجي في مجال إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في عملية الانتقاء والتوظيف والتعيين والانتقال والترقية وتقييم الأداء بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويهدف هذا الدليل إلى تطوير قدرات مسيري الموارد البشرية بالإدارات العمومية للمساهمة في إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في عملية توظيف وانتقاء وتعيين الموظفين وإلى تحديد عراقيل ولوج النساء لمناصب المسؤولية في الوظيفة العمومية. ولقد استفاد في شهر مارس 2013 أعضاء شبكة التشاور بين الوزارات من دورة تدريبية حول الدليل؛
- وضع الإطار المرجعي لإحداث وتفعيل مرصد النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية وذلك من خلال إعداد الشروط المرجعية للمرصد.

محاور مخطط عمل شبكة التشاور البين الوزارية برسم الفترة 2013-2015

يستند تحديد محاور مخطط عمل الشبكة برسم الفترة 2013-2015 على مجموعة من المقترحات التي تمت بلورتها إثر عملية التقييم التي عرفها أول مخطط عمل للشبكة. وتروم هذه المحاور:

- مأسسة شبكة التشاور البين الوزارية من أجل المساواة بين الرجال والنساء في الوظيفة العمومية ونسج شراكات وتحالفات (شبكة مسيري الموارد البشرية، مركز الامتياز لميزانية النوع الاجتماعي...الخ.) ؛
- تدعيم الآليات المحدثة لإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية كالدليل المنهجي في مجال إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في عملية الانتقاء والتوظيف والتعيين والانتقال والترقية وتقييم الأداء؛
- إعداد إستراتيجية عمل من أجل مأسسة آليات الإنصاف والمساواة بين الجنسين الناتجة عن التوصيات التي أفضت إليها الدراسة الخاصة بالتوفيق بين العمل والعائلة في الإدارة العمومية وكذا الدراسة المتعلقة بولوج النساء لمراكز المسؤولية.

3.2.5. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

بلغ مجموع الاعتمادات المخصصة لوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، برسم سنة 2013، 101,03 مليون درهم، بارتفاع بلغ 7,2% مقارنة بسنة 2012. كما بلغت نفقات التسيير71,47 مليون درهم. وتشمل نفقات الموظفين 54,03 مليون درهم (أي ما يمثل 53,5% من الميزانية الإجمالية للوزارة) وكذا نفقات المعدات والنفقات المختلفة التي تصل نحو 17,44 مليون درهم.

وبالنسبة لميزانية الاستثمار، التي عرفت تعديلا، لتستقر في 29,55 مليون درهم أي بارتفاع يصل إلى 20,6% بالمقارنة مع السنة الفارطة. ويندرج توزيع نفقات الاستثمار حسب البرامج كالتالي :

البرنامج	الجزء المتعلق بميزانية الاستثمار %
تثمين الموارد البشرية	21
إعادة هيكلة المساطر	7
حكامة وتنظيم	12,5
دعم مجالات تحديث الإدارة العمومية	21
مساندة الادارة العامة	38,5

المصدر وزارة الاقتصاد والمالية

في إطار منهجية النجاعة، عملت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة على تحديد 26 مؤشر هدف من بينهم 5 مؤشرات تتعلق بميزانية التسيير و21 مؤشر يهم ميزانية الاستثمار. ورغم كون الوزارة تعد من بين الوزارات التي نجحت في مأسسة المساواة بين الجنسين في ممارساتها ومخططات عملها، إلا أن تحليل هذه المؤشرات مكن من ملاحظة عدم إدراج النوع الاجتماعي فيها (أنظر المرفق رقم 3).

3.5. تحليل أهم مؤشرات النتائج

يتضح من خلال التقرير الخاص بحصيلة الموارد البشرية للقطاعات الوزارية، الذي أعدته وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة بموجب سنة 2012، أن معدل التأنيث برسم نفس السنة في الإدارة العمومية بلغ 38,6% مقابل 37% سنة 2009 و34% سنة 2002 أي بزيادة 4,6 نقاط خلال عشر سنوات، دون احتساب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة للوقاية المدنية اللتين يتسمان بمعدل تأنيث جد ضئيل مقارنة مع باقي القطاعات الوزارية.

وحسب الوضعية المهنية، تبلغ نسبة الأطر 67,65% من مجموع النساء الموظفات. حيث تصل نسبة النساء ذوات مستوى الإجازة حوالي 20,88%، بينما لا تتعدى الموظفات اللواتي ينتمين لفئة الأعوان 11,47%. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة النساء من الأطر العليا هي أكثر أهمية في المصالح الخارجية حيث تمثل 68,81% بينما تبلغ هذه النسبة بالمصالح المركزية 53,41%.

ويوضح توزيع الموظفين حسب الفئات العمرية أن الشريحة العمرية لثلاثين سنة وأقل أكثر تأنيثا بنسبة 43% مقابل 31,5% بالنسبة للشريحة العمرية التي تفوق 50 سنة و27% بالنسبة للشريحة العمرية الأكثر من 56 سنة وهوما يدل على ارتفاع وتيرة توظيفات العنصر النسوي خلال السنوات الأخيرة.

كما يعتبر ولوج النساء الموظفات لمناصب المسؤولية محدودا مقارنة مع وضعية الرجال . وتجدر الإشارة إلى أن نسبة ولوج النساء لهذه المناصب تعرف تطورا متواصلا، إذ انتقلت من 10% سنة 2001 إلى 15,3% سنة 2012، وذلك بوتيرة بطيئة أي بزيادة 6 نقط خلال 11 سنة، مما يدل على عدم التناسق بين هذه التطورات مع مستوى تأنيث الإدارة العمومية. علما أن ما يقرب من 88,3% من النساء المسؤولات تشغل منصب رئيس قسم أورئيس مصلحة فيما لا تتجاوز نسبة النساء المسؤولات في منصبي كاتبة عامة ومديرة 6% و11% على التوالي.

6. وزارة الاقتصاد والمالية

لقد تم خلال فبراير 2013 إحداث مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي بوزارة الاقتصاد والمالية بناءا على توصيات المؤتمر الدولي حول ميزانية النوع الاجتماعي المنعقد بمراكش خلال نونبر 2012 وخصوصا تلك التي تدعولتعزيز المناخ الملائم للتطور ولتدبير وتقاسم المعرفة، وكذا تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في إطار التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي. ويعتمد المركز على إغناء الخبرة المكتسبة والابتكار والتعلم واقتسام الخبرات لخلق دينامية التميز عبر

ربط مجموع الفاعلين في مجال النوع الاجتماعي على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي (شبكة الشبكات).

1.6. جذاذة تقديمية للوزارة والإطارالقانوني لحقوق الانسان

1.1.6 جذاذة تقديمية

تقوم وزارة الاقتصاد والمالية بإعداد السياسات الضريبية والجمركية ومراقبة تنفيذها، وتحصيل الإيرادات ودفع النفقات العمومية، كما تتكلف بإعداد السياسات الائتمانية وتلك المتعلقة بالمالية الخارجية. وتشارك الوزارة بشكل فعال في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات الاقتصادية والقطاعية والاجتماعية من خلال إعدادها لمشروع قانون المالية.

كما تقوم الوزارة بتحديد شروط التوازنات المالية الداخلية والخارجية ووضع الأحكام والتدابير اللازمة لتحقيقها وبمراقبة المداخيل والنفقات وبالمراقبة المالية للشركات والمؤسسات العمومية والسلطات المحلية، وتنظيم ومراقبة شركات التأمين وإعادة التأمين وبالمشاركة في إعداد عقود برامج مع المؤسسات العمومية وتفعيلها، وباجراء العقود المتعلقة بأملاك الدولة العقارية وغير العقارية، والدفاع عن حقوق الإدارة العمومية بواسطة الوكالة القضائية للمملكة.

لتنفيذ هذه المهام، بلغ عدد الموظفين بوزارة الاقتصاد والمالية لسنة 2013 ما يقارب 16.823 موظفا من بينهم 36% من النساء (أنظر الملحق 1).

وقد انعكس التزام الوزارة بتعزيز المساواة بين الجنسين وباعتماد الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على المستوى التنظيمي من خلال إنشاء مصلحة التقرير الاقتصادي والاجتماعي وتقرير ميزانية النوع الاجتماعي بمديرية الدراسات والتوقعات المالية سنة 2011 وهي المسؤولة عن تنسيق برنامج الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي مع مجموع الفاعلين وعن إعداد التقرير حول النوع الاجتماعي. كما يتكلف فريق متألف من ممثلين عن مديريات الميزانية والشؤون الإدارية والعامة والدراسات والتوقعات المالية بتتبع وتنسيق برنامج الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، وكذا الإجراءات المدرجة بخطة العمل الخاصة بمركز الامتياز لميزانية النوع الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب التذكير بأن الوزارة ممثلة كذلك على مستوى شبكة التنسيق البين الوزارية من أجل إدماج المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.

2.1.6. الإطار المعياري لحقوق الانسان

تتعهد الوزارة، انطلاقا من كونها المسؤولة عن إدارة المالية العمومية، من خلال مصادقة المغرب على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية " بالعمل من أجل ضمان الحد الأقصى من الموارد المتوافرة لديها، بهدف التوصل بشكل تدريجي إلى الإعمال الكامل للحقوق المعترف بها في هذه المعاهدة " (المادة 2 الفقرة 1 من المعاهدة). كما ينص الدستور الجديد في المادة 77 على مسؤولية البرلمان والحكومة عن الحفاظ على التوازن المالي للدولة (انظر الملحق 2).

2.6. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي

1.2.6. أهم البرامج والمشاريع المعتمدة

نذكر من بين البرامج الرئيسية المدرجة في خطة عمل الوزارة للفترة 2012-2016 ما يلي:

- مواكبة التنفيذ المندمج للاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية بهدف بناء اقتصاد وطني قوي وتنافسي وضامن للعدالة الاجتماعية؛
- الحكامة الجيدة لأملاك الدولة من خلال إعداد مدونة أملاك الدولة والتدبير الفعال للأملاك الممنوحة؛
- تسهيل ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة للتمويل عبر تحسين آليات الضمان؛
- تعزيز التدبير المبني على الحكامة الجيدة بواسطة إصلاح نظام مراقبة نفقات الدولة ومنظومة الصفقات العمومية والنظام المحاسباتي العمومي؛
- إطلاق عملية الإصلاح الضريبي استنادا على توصيات المناظرة الوطنية بهذا الشأن؛

- إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية بهدف تعزيز نجاعة أداء التدبير العمومي، وتقوية شفافية المالية العمومية وتعزيز دور البرلمان في مناقشة الميزانية؛
- ترشيد النفقات العمومية من خلال التحكم في كتلة الأجور، وتحسين حكامة المؤسسات العمومية وتعزيز دور المفتشية العامة للمالية؛
- تحسين تحصيل الديون العمومية من خلال إصلاح شمولي لمدونة تحصيل الديون العمومية وتطوير آليات تحصيل الديون العمومية وتبسيط المساطر المتعلقة بتحصيل موارد الدولة والجماعات الترابية؛
- متابعة تأطير وتحديث القطاع المالي في سياق الالتزامات الدولية الرامية لتعزيز تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد؛
- اعتماد سياسة القرب مع المواطنين والشركاء بواسطة تحسين جودة الخدمات والاستقبال والتدبير الأمثل للتظلمات وتعليل القرارات، وتنميط وتبسيط المساطر؛
- مواصلة تحديث وزارة الاقتصاد والمالية عن طريق توطيد الأخلاقيات والقيم وتفعيل المخطط المديري الشامل لتدبير الموارد البشرية ومواصلة تنفيذ الإدارة الالكترونية.

2.2.6.الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء

تزامنت سنة 2012 مع السنة الأخيرة من المرحلة الثالثة من برنامج الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي. حيث عرفت هذه السنة إنجاز تقييم استراتيجي مرحلي للبرنامج. يشمل هذا الأخير تقييما للانجازات، وللتقدم المحرز، وكذا العقبات والتوصيات التي من شأنها ضمان الاستمرارية الشاملة للبرنامج بعد نهاية المرحلة الثالثة. واستند هذا التقييم أساسا على الاستشارة التشاركية للفاعلين الوطنيين، شركاء البرنامج. وقد أجريت هذه المشاورات في إطار ورشة عمل بحضور الشركاء الرئيسيين المساهمين في تنفيذ البرنامج.

وقد حددت هذه النتائج مجموعة من التوجهات المستقبلية من حيث تعزيز إضفاء الطابع المؤسساتي لإدماج المساواة بين الجنسين في برمجة الميزانية وتعزيز الشراكة والبحث عن سبل خلق توافقات عن طريق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بالمغرب، وكذا الدور الذي يجب إسناده لمركز الامتياز بالمغرب. ويتعلق الأمر بـ :

- إضفاء الطابع المؤسساتي للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وطرق إدماجها على أساس الدستور الجديد وفي إطار الجهوية المتقدمة والقانون الأساسي الجديد لقانون المالية، مع التفكير بآليات عملية وقابلة للتنفيذ من أجل ضمان الإدماج العام للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي ؛
- تعزيز الجهود الرامية لتلبية الحاجة لاعتماد الإطار المعياري الموجه نحو حقوق الإنسان وضبط الأولويات على أساس هذه الحقوق؛
- الإغناء المستمر للنظام الوطني للمعلومات سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي من خلال البحوث الميدانية على غرار البحث الوطني حول ميزانية الوقت والتي تم توظيف نتائجها لتطوير وسائل تحليل الفوارق بين الجنسين.
- تعزيز جهود التعاون الإقليمي والدولي في مجال تبادل المعارف والخبرات من خلال إنشاء مركز قائم على التكوين من خلال تقاسم المعرفة في إطار مجموعات الخبراء. ويعتبر هذا المركز الوسيلة القادرة على تعزيز تقاسم الخبرات وتطبيق المعارف من حيث المنهجية والتغيير.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تثمين التجربة المغربية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي، نظمت وزارة الاقتصاد والمالية بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤتمرا دوليا رفيع المستوى حول ميزانية النوع الاجتماعي في نونبر 2012. وقد عرف المؤتمر حضور أكثر من 200 مشارك من مختلف دول العالم. حيث شكل فرصة مثالية لدراسة مختلف التجارب في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي والتقدم المحرز وعوامل النجاح والعقبات والدروس المستفادة من أجل استخلاص طرق ضمان استدامة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي كأداة للتقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

واتفق المشاركون في المؤتمر على توصيات تهدف إلى وضع ميزانية الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في إطار النقاش بين الحكومات حول التنمية ما بعد سنة 2015. كما ناشد المشاركون في المؤتمر أصحاب القرار والمجتمع الدولي للالتزام بتحسين التمويل والتتبع لتعزيز المساواة بين الجنسين. وهكذا، دعا المشاركون إلى :

- اعتماد الإطار المعياري العالمي لحقوق الإنسان وملائمة السياسات العمومية مع الأولويات المنبثقة عنه؛
- تعزيز تناسق السياسات العمومية في مقاربتها الأفقية في ظل شمولية الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة؛
- تعزيز الميزانية القائمة على أساس الأداء من خلال المأسسة الدائمة للتدبير المتمحور على النتائج في إطار الأهداف والمهام والبرامج الحكومية المنفتحة على تدبير للقرب يراعي النوع الاجتماعي؛
- تنسيق عمل مختلف الجهات المتدخلة (التنفيذية والتشريعية والقضائية والمجتمع المدني والشركاء التقنيون الماليون) بشكل يستند على التتبع والتقييم مع الأخذ في الاعتبار المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي الملائمة؛
- تعبئة واستدامة التمويلات الكافية لانجاز برامج التنمية في إطار نموذج للتمويل يقوم على احترام الاتفاقيات والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان والعمل الكريم والمساواة بين الرجل والمرأة والاستدامة البيئية والأشخاص ذوي الإعاقة؛
- تقوية محيط ملائم للتنمية والتدبير وتقاسم المعرفة وكذا لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي في إطار التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي.

وفي هذا الإطار، تم خلال فبراير 2013 إحداث مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بوزارة الاقتصاد والمالية وذلك في إطار هذه التوصيات خاصة المتعلقة بتطوير وتبادل الخبرات بين الشركاء الدوليين في مجال الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي. ويرمي هذا المركز إلى التعلم والابتكار في مجال ميزانية النوع الاجتماعي من خلال التعلم بين ذوي الاختصاصات المتماثلة والتبادل جنوب-جنوب للمعرفة، والشراكات الثلاثية والتبادل شمال-جنوب.

تناط بمركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي المهام التالية :

- **المحور الأول**: إغناء الخبرة المكتسبة على مدى عشر سنوات من التجربة المتواصلة في مجال ميزانية النوع الاجتماعي وذلك عبر نظام تدبير المعارف المنجز من طرف وزارة الاقتصاد والمالية بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛
- **المحور الثاني** :تعميق الابتكار عبر دعم البحث والتجديد في مجال ميزانية النوع الاجتماعي على الصعيد الوطني والدولي؛
- **المحور الثالث**: دعم اعتماد ميزانية النوع الاجتماعي من قبل مجموع المتدخلين، عبر تعزيز قدرات الفاعلين المعنيين؛

ومن أجل الربط الشبكي لجميع المتدخلين، سيعتمد المركز على الأرضية الالكترونية لتدبير المعارف في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرضية أصبحت عملية منذ نونبر 2013[14] وتضمن :

- إغناء الوثائق الإلكترونية والورقية في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، مما يسمح بتحقيق الأهداف المتعلقة بإغناء الإنتاج الوثائقي لبرنامج الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بالمغرب (تقارير، فعاليات المؤتمرات، دلائل، محاضر الاجتماعات...) وبتشارك الموارد الوثائقية المتعلقة بموضوع النوع الاجتماعي على الصعيد الوطني والدولي وكذلك بتدبير مضمونها في المستقبل؛
- إدارة الشبكات ومجموع الخبراء وإغناء المهارات والاستفادة من التجارب. وتهدف هذه الوظيفة إلى ربط الفاعلين وتقاسم التجارب ونشر المعلومات حول ميزانية النوع الاجتماعي.

وفي هذا الصدد، تم التوقيع على اتفاقية شراكة بين وزارة الاقتصاد والمالية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة يوم 6 يونيو 2013 لتنفيذ الأنشطة المنصوص عليها في خطة عمل مركز الامتياز وذلك عن طريق وضع إطار لتفعيل المركز مع تحديد الأطراف المعنية وآليات تتبع وتقييم أنشطة هذا المركز لإنجاح مهامه وضمان تحقيق النتائج المنتظرة.

[14] http://km-bsg.finances.gov.ma

3.2.6. إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات النجاعة

تحليل ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية (دون احتساب النفقات المشتركة)

بلغت الميزانية المخصصة لوزارة الاقتصاد والمالية (دون احتساب النفقات المشتركة والدين العمومي) 2,5 مليار درهم سنة 2013، مع الأخذ بعين الاعتبار التعديل الذي سجلته ميزانية الاستثمار. حيث بلغت هذه الأخيرة 168,4 مليون درهم. وقد خصصت في غالبيتها للبنية التحتية المعلوماتية ولبناء وتأهيل فضاءات الاستقبال والدراسات والتكوين . فيما وصلت ميزانية التسيير إلى 2,33 مليار درهم .

تحليل النفقات المشتركة

بلغت النفقات المشتركة المتعلقة بميزانية التسيير، للسنة المالية 2013، ما قيمته 68,4 مليار درهم، بزيادة 9,2% مقارنة مع سنة 2012. ويعزى هذا الارتفاع لزيادة توقعات نفقات المقاصة المتعلقة بأسعار المواد البترولية.

أهم النفقات	المبلغ بالدرهم
صندوق المقاصة والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني	50 مليار
الصندوق المغربي للتقاعد	12 مليار
الاحتياط الاجتماعي	2 مليار

وقد بلغت النفقات المشتركة المتعلقة بميزانية الاستثمار للسنة المالية 2013 ما يناهز 18,6[15] مليار درهم. ويلخص الجدول التالي أهم هذه النفقات.

أهم النفقات	المبلغ بالدرهم
مساهمات ومعونات مختلفة	6,9 مليار
تحديث التجهيزات	6,8 مليار
صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	1,6 مليار
صندوق دعم التماسك الاجتماعي	1 مليار
صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية	1 مليار

تحليل مؤشرات الأهداف

حددت وزارة الاقتصاد والمالية سنة 2013 بناء على المهام الرئيسية لمختلف مديريات الوزارة، 53 مؤشر أهداف متعلق بميزانية الاستثمار والتي تعتبر في أغلبها مؤشرات أداء. وتجدر الإشارة إلى أهمية إضافة مؤشرات أخرى تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي بعلاقة مع مهام الوزارة مثل عدد الإدارات المدمجة للنوع الاجتماعي في برمجة ميزانياتها وعدد الإدارات المستفيدة من التكوين في مجال النوع الاجتماعي المقدمة من طرف مركز الامتياز وعدد المستفيدين من ورشات التكوين المنظمة في إطار برنامج هذا المركز (الملحق رقم 3).

7. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

تساهم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بشكل فعال في مصادقة وتنفيذ مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الرامية لتعزيز وضع المرأة ومكافحة جميع أشكال التمييز ضدها. وتعمل الوزارة كذلك، بتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، على ضمان تقديم التقارير الدورية لرصد تنفيذ الالتزامات بموجب هذه الآليات الدولية إلى الهيئات الدولية المسؤولة في الوقت المحدد لها، وذلك تماشيا مع المعايير المطبقة في هذا المجال.

1.7. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المعياري لحقوق الإنسان

1.1.7. جذاذة تقديمية

إضافة إلى واجباتها الدبلوماسية، تلعب الوزارة دور الواجهة مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، وعلى وجه الخصوص مع ممثليهم المعتمدين لدى المملكة المغربية. وكذلك تعتبر الوزارة نقطة الوصل لجل التعاملات مع المؤسسات المذكورة ولجميع المشاورات مع الشركاء الأجانب.

[15] لا يأخذ هذا المبلغ بعين الاعتبار التعديل المسجل على مستوى النفقات المشتركة المتعلقة بميزانية الاستثمار.

وبالتالي، فإن الوزارة مكلفة بالتأكد من أن التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية يتم وفقا لاستراتيجيات وأولويات المملكة، وذلك من خلال تنظيم مشاورات مستمرة ومراجعات منتظمة لتقييم تنفيذ برامج التعاون .

لتحقيق أهدافها، تشغل الوزارة 2.821 موظفا، من بينهم 32% من النساء. وفي المناصب العليا، تمثل نسبة النساء 20,2%[16]. وتجدرالإشارة إلى أن الوزارة ممثلة لدى شبكة التشاور بين الوزارات لإدماج المساواة بين الجنسين في الإدارة العمومية .

2.1.7. الإطار المعياري

يعطي المغرب، الذي انخرط في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[17] وإعلان فيينا (1993)، أولوية للتعاون الدولي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، فإن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون لها دور مباشر في تعزيز حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن يتمتع بها كل فرد[18].

تقوم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، من خلال مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات، برصد انضمام المملكة إلى المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان. وهكذا، بعد إشرافها على عملية رفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من قبل المغرب، تتابع الوزارة باهتمام اعتماد مشروع القانون بشأن تنفيذ البروتوكول الاختياري للاتفاقية[19]. ومن المناسب أن نلاحظ، في هذا الباب، أن الوزارة كانت جزءا من الوفد الوطني الذي مثل المغرب في أعمال الدورة 57 للجنة وضع المرأة التي عقدت في مارس 2013، في مقر الامم المتحدة في نيويورك والتي كان موضوعها الرئيسي" المنع والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ".

وفي إطار الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية، تواصل الوزارة دعم الحملة الوطنية لتعزيز ورفع مستوى الوعي العام حول أهداف الألفية من أجل التنمية " 8 من أجل 8 "، التي أجريت بشراكة مع المكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة في المغرب ووزارة الاتصال.

2.7. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.7. إعداد السياسات والاستراتيجيات

ينظم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة على التنمية الجديد (UNDAF) الممتد للفترة 2012-2016 التعاون بين المغرب ووكالات الأمم المتحدة والوزارات والشركاء للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف ومنظمات المجتمع المدني[20]. ويعتبر إطار العمل هذا تتويجا لمسلسل من التشاورات بين جميع الأطراف المعنية، وذلك بتنسيق من طرف الوزارة.

2.2.7. الأخذ بعين الاعتبار قضايا المساواة واستقلالية النساء

بصفتها المنسق الوطني للتعاون الدولي، تبذل الوزارة جهدا كبيرا في وضع وتنفيذ ورصد مشاريع وبرامج التعاون مع الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف وكذا الإقليمية (الاتحاد الأوروبي، التعاون الإسباني، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، اليونيسيف، هيأة الأمم المتحدة للمرأة، صندوق الأمم المتحدة للسكان ...)، التي تدرج إدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج التنمية من بين أولوياتها.

---

[16] انظر الملحق 1.

[17] المادة 22: لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع الحق في الضمان الاجتماعي وفي أن تتحقق، بواسطة الجهود الوطنية والتعاون الدولي وبما يتفق ونظام كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لاغنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته.

[18] انظر الملحق 2.

[19] يمكن البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية من تسجيل شكاوى النساء اللواتي استنفدن جميع طرق التظلم المحلية للمطالبة بحقوقهن. ويعترف البروتوكول باختصاص "لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة" في ما يتعلق باستلام ودراسة هذه الشكاوى.

[20] يرتكز إطار عمل الأمم المتحدة (2012-2016) على خمسة مجالات للتدخل والتي تم الاتفاق على أهميتها وعلى تلبيتها لمتطلبات التنمية. وتتجلى هذه المجالات في تعزيز نوعية التعليم والتكوين، وتحسين قطاع الصحة والتغذية (خاصة بالنسبة للأم والطفل)، ومتابعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحد من الفقر واللامساواة، وتعزيز الحكامة الديمقراطية المراعية للنوع الاجتماعي وحماية البيئة والتنمية المستدامة. وقد تم تخصيص ميزانية 147 مليون دولار لتمويل برامج وأنشطة هذا المخطط.

توطيد التعاون مع الاتحاد الأوروبي

يعمل المغرب جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة . وللتذكير، كجزء من هذا التعاون، وقع الاتحاد الأوروبي، في يوليوز 2012، مع السلطات المغربية اتفاقية تمويل برنامج الدعم لتنفيذ الخطة الحكومية من أجل المساواة في أفق المناصفة، مما وفر للمغرب غلافا ماليا قدره يفوق 497 مليون درهم. وقد اعتمد المغرب ومجلس أوروبا، يوم 24 أبريل 2012، خطة عمل بعنوان "أولويات 2012-2014 للمغرب في إطار التعاون مع الجوار"، التي تعرض مجالات التعاون بين الطرفين في مجال حقوق الإنسان، وسيادة القانون والديمقراطية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين التي تحظى بمكانة هامة.

كما هومنصوص عليه في خطة العمل لتنفيذ الوضع المتقدم، الذي دخل حيز التنفيذ في الأول من يناير 2013، تساهم الوزارة أيضا، بتشاور مع الإدارات الوزارية المعنية والاتحاد الأوروبي، في :

- تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومبدأ المساواة في الحقوق والحريات في القضايا المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والبيئية ؛
- تحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء، وإنشاء هيئة المساواة ومحاربة كافة أشكال التمييز؛
- تطبيق الخطة الخكومية للمساواة في أفق المناصفة 2012-2016، لتحقيق المساواة بين الجنسين في السياسات العمومية؛
- إنشاء وتعزيز الهياكل والآليات لتعزيز وحماية حقوق المرأة؛
- مواصلة إنشاء الآليات والوسائل لتعزيز تنفيذ مدونة الأسرة من قبل الأطراف المعنية وكذا القيام بحملات التوعية وتدريب القضاة على مبادئ وأهداف المدونة وإمداد محاكم الأسرة بالموارد البشرية والمادية الملائمة؛
- استكمال الإطار التشريعي لمكافحة العنف ضد المرأة (كجزء من الإصلاح للقانون الجنائي واعتماد القانون المتعلق بالعنف ضد المرأة) .

كما تعنى الوزارة بتنسيق فريق مشترك بين الوزارات لتتبع مشاريع ومبادرات الاتحاد من أجل المتوسط المتعلقة بالقضايا الإقليمية خاصة المساواة بين الجنسين

تعزيز التعاون بين المغرب ووكالات منظومة الأمم المتحدة

واصلت الوزارة، بتشاور وثيق مع الشركاء الوطنيين ومنظومة الأمم المتحدة، تفعيل هياكل حكامة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة على التنمية (2012-2016)، كجزء لتنفيذ هذا الإطار للتعاون.

وفي هذا الصدد، ينبغي التذكير أن الوزارة قامت بلفت انتباه كافة القطاعات الوزارية المعنية بشأن بضرورة تعيين نقط تنسيق دائمة في مجموعات العمل (بما في ذلك المجموعة 4 المسؤولة عن رصد العمليات المخططة لها والتي تعتزم تعزيز الحكامة المراعية للفوارق بين الجنسين) لضمان المشاركة والمراقبة المستمرة والثابتة، وذلك من أجل الانخراط في مناقشات موضوعية قادرة على تحسين فعالية الأنشطة المبرمج لها وتسريع تحقيق النتائج المتوخاة .

وبالإضافة إلى ذلك، شاركت الوزارة خلال سنة 2013، ممثلة بمديرية التعاون المتعدد الأطراف، شاركت الوزارة في ورش العمل المخصص لتطوير خطة الحكومة من أجل المساواة والإنصاف بين الجنسين (2012-2016)، والذي حدد المجالات التي يمكن أن تساهم فيها الوزارة . وتتجلى هذه المجالات في : *المجال 1* الرامي إلى نشر ثقافة المساواة وتحسين صورة المرأة و*المجال 5* المتعلق بدورات التوعية لصالح الدبلوماسيين المعينين في الخارج حول قضايا المرأة (مدونة الأسرة، قانون الجنسية، ...) و*المجال 6 الذي* يركز على إعداد برنامج لتشجيع وتمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية.

3.2.7. إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات النجاعة

تحليل الميزانية

انخرطت الوزارة في السنوات الأخيرة في عملية تحديث، هادفة إلى وضع آليات جديدة للتدبير الأمثل. وهي تعمل حاليا، على ضمان مراقبة منتظمة لهذه الإصلاحات والتقييم المستمر لخطط العمل هاته، وذلك عن طريق اعتماد إطار النفقات المتوسطة المدى ابتداء من السنة المالية 2014.

وسجلت الميزانية المخصصة لقطاع الشؤون الخارجية والتعاون خلال الفترة 2003-2013 تزايدا بنسبة 38,2%، مسجلة بذلك زيادة بمعدل سنوي قدره 3,2%. وبموجب قانون المالية لسنة 2013، بلغت هذه الميزانية 2,07 مليار درهم، مع الأخذ بعين الاعتبار التعديل المسجل على مستوى نفقات الاستثمار. وتحتل رواتب الموظفين نسبة 69,7% من إجمالي الميزانية المخصصة للوزارة وذلك بزيادة قيمتها 9,3% بالمقارنة مع السنة الفارطة، تليها نفقات التجهيزات والنفقات المتنوعة بحصة 26,5%، أي ما يعادل ارتفاعا بنسبة 2,6%. أما بالنسبة للنفقات المخصصة للاستثمار التي تناهز 77,65 مليون درهم، فإن حصتها لا تتعدى 3,7 % من مجموع الاعتمادات لسنة 2013. وقد خصص ما يقرب من 67% من النفقات للبعثات الدبلوماسية والمكاتب القنصلية (تحديث أدوات التدبير، واقتناء الإقامات وتهيئة وإعداد البنايات الإدارية) .

إدماج النوع الاجتماعي في مؤشرات أهداف وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

في إطار إصلاح الميزانية المرتكزة على النتائج، انخرطت الوزارة في شمولية الاعتمادات، منذ سنة 2005، لضمان قدر أكبر من الكفاءة في إدارة الاعتمادات الميزانية وفقا لصلاحيات الوزارة. وهكذا، تشمل مؤشرات الأهداف لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون 23 مؤشرا. يخصص 14 مؤشرا منها لتتبع ميزانية التسيير و9 لتتبع نفقات الاستثمار. ويبين تحليل هذه المؤشرات انعدام وجود مؤشرات تدمج مقاربة النوع الاجتماعي، مما يحول دون إنجاز تقييم فعال للمجهودات المبذولة في مجال النهوض بدور المرأة والمساواة بين الجنسين.

ومن هذا المنطلق، يبدومن المهم إغناء مؤشرات الأهداف الحالية وكذا إعداد مؤشرات جديدة تبرز بشكل أفضل تأثيرات البرامج التي تتكلف الوزارة بتفعيلها على مستهدفيها. وفي هذا الإطار، يجب إدماج بعض المؤشرات، من بينها: عدد الإجراءات المتخذة سنويا في إطار البرنامج "8 من أجل 8"، وعدد التداريب المتعلقة بقضايا مقاربة النوع الاجتماعي التي يستفيد منها الدبلوماسيون المعينون للعمل بالخارج وعدد المستفيدين منها، وكذا عدد المستفيدين من البرنامج الذي يهدف إلى تشجيع وتمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية (أنظر الملحق 3).

8. الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وبشؤون الهجرة

تقدر الجالية المغربية المقيمة بالخارج بحوالي 4,5 مليون نسمة، أي ما يقارب 15% من السكان القاطنين بالمغرب. ومن الملاحظ تزايد تمثيلية النساء في تدفق المهاجرين المغاربة خلال الثلاث عقود الأخيرة (نسبة النساء من المهاجرين المغاربة هي الأكبر في شمال أفريقيا). كما لاتزال البنية السوسيو ديموغرافية للمهاجرات المغربيات تسجل تغيرات وتحولات عميقة. حيث بدأت هجرة النساء إلى الخارج مع بداية الثمانينيات وذلك في إطار التجمع العائلي دون إمكانية الحصول على عمل مأجور. فكان بذلك إسهامهم اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا وبالتالي غير مرئي. لكن خلال الثلاث عقود الماضية، بدأت المرأة المغربية تهاجر أكثر فأكثر ككيانات اقتصادية مستقلة في إطار مشروع عمل مثمن على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. وبالتالي، فإن إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الإستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز حقوق المهاجرين المغاربة أمر ضروري لضمان ملاءمتها وفعاليتها.

1.8. تقديم الوزارة والإطار المعياري

1.1.8. جذاذة تقديمية

تعمل الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وبشؤون الهجرة[21] على تعزيز العمل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعليمي لفائدة الجالية المغربية المقيمة في الخارج وعلى المشاركة في الحفاظ على

[21] بعد تعيين الحكومة الجديدة يوم 10 أكتوبر 2013، ستضطلع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، أيضا، بتدبير شؤون الهجرة.

مصالحها المادية والمعنوية وكذا تشجيع العمل الجمعوي للجالية، إضافة إلى تتبع تدفق الهجرة للمغاربة. كما تشارك الوزارة في المفاوضات المرتبطة بالاتفاقيات الثنائية والدولية وفي تمثيل الحكومة المغربية لدى المنظمات والمؤتمرات والاجتماعات الدولية والجهوية، بالإضافة إلى السهر على تطبيق الإجراءات اللازمة لضمان إعادة إدماج المهاجرين العائدين إلى المغرب بصفة نهائية في ظروف جيدة.

تقدر شغيلة الوزارة بـ 100 موظف, 46 منهم من النساء. مع الإشارة إلى أن82,6%من هاته النساء يشتغلن كأطر. وتولي الوزارة أهمية ملحوظة لاحترام حقوق المرأة المغربية القاطنة بالخارج جعلتها تشدد على إنشاء مصلحة "دعم النساء المغربيات القاطنة بالخارج" من أجل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في خطة عمل الوزارة والذي يعتبر من اختصاص مديرية العمل التربوي والسوسيو اجتماعي والقضايا القانونية. وقد أصبحت مصلحة "دعم النساء المغربيات القاطنات بالخارج" ممثلة أيضا (ابتداء من سنة 2013) في الشبكة البين الوزارية لتحقيق المساواة بينا لجنسين في الوظيفة العمومية.

2.1.8.الإطار المعياري

تتماشى مهام الوزارةالمنتدبةلدىرئيسالحكومةالمكلفةبالمغاربةالمقيمينبالخارجمعالعديدمن الآليات التي تهدف إلى احترام حقوق الإنسان وخاصة تلك التي تأطر تمتع المهاجرين بحقوقهم. ويتعلق الأمر، خاصة، بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل...على المستوى الوطني، فإن الدستور الجديد، المعتمد في استفتاء يوليوز 2011، ينص في المادة 16 على أن " تعمل المملكة المغربية على حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنات والمواطنين المغاربة المقيمين في الخارج في إطار احترام القانون الدولي والقوانين الجاري بها العمل في بلدان الاستقبال. كما تحرص على الحفاظ على الروابط الإنسانية معهم ولاسيما الثقافية منها وتعمل على تنميتها وصيانة هويتهم الوطنية ".

في هذا السياق، شاركت الوزارة في إعداد التقارير المتعلقة بتتبع تفعيل الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب وذلك بالتنسيق مع اللجنة البين الوزارية لحقوق الإنسان. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى مساهمة الوزارة، سنة 2013، في إعداد التقريري الحكومي الأولي المتعلق بتنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (انظر المرفق 2).

2.8. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.8. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

وضعت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج إستراتيجية عمل للثلاث سنوات الأخيرة (2008-2012)، مبنية على أساس ستة برامج ذات أولوية وهي:

- البرنامج الثقافي والتعليمي الذي يهدف إلى مساعدة الأجيال الجديدة على الاندماج في بلدان الاستقبال مع الحرص على الحفاظ على ارتباطهم بموطنهم؛
- البرنامج الاجتماعي لدعم الفئات الضعيفة وتعزيز كفاءات الجمعيات؛
- تعبئة المهارات المغربية في الخارج حتى تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المغرب؛
- دعم مشاريع الجالية المغربية في المهجر حتى تساهم في تعزيز الاستثمار الإنتاجي؛
- الدعم الإداري للجالية المغربية في الخارج من خلال تسهيل الخدمات الإدارية؛
- تنفيذ إستراتيجية متكاملة للاتصالات والمعلومات.

كما تعمل الوزارة حاليا على تنفيذ إستراتيجية جديدة في أفق 2030 من شأنها أن تمكن الوزارة من تلبية الاحتياجات الناشئة عن التطور الكبير الذي عرفته وستعرفه الجالية المغربية في العالم وعن سياسات الهجرة في بلدان الإقامة، فضلا عن احتياجات الاقتصاد المغربي للمهارات.

2.2.8. الأخذ بعين الاعتبار لقضايا المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة

منذ أوائل الثمانينيات عرف الهيكل الديموغرافي للجالية المغربية في الخارج تغيرات عميقة ترجمت بارتفاع نسبة تمثيلية النساء، مما أدى إلى ظهور حالات اجتماعية جديدة تميزت بالأداء الناجح لبعض النساء المهاجرات إضافة إلى ارتفاع نسبة التعرض إلى التهميش وإلى مختلف أشكال التمييز والعنف التي تهدد المهاجرات في وسطهم السوسيومهني. وللتعامل مع هذا الوضع، قامت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج بالعديد من الإجراءات المدرجة في إطار إستراتيجية تعزيز المساواة بين الجنسين التي اعتمدتها الوزارة. وتقوم هذه الإستراتيجية على عدة محاور، من أهمها :

- الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين كإجراء أفقي يهم جميع أعمال الوزارة؛
- تلبية حاجيات المهاجرات المغربيات من خلال التعاون القوي مع الوزارات الأخرى والنسيج الجمعوي لضمان سلامتهن من مخاطر الشبكات الإجرامية المنظمة والاتجار بهن ومن استعبادهن ومن الاوراش السرية...الخ.

وبالتالي، تم اتخاذ العديد من الإجراءات كجزء من إستراتيجية تعزيز حقوق النساء المهاجرات. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بـ :

- إنشاء إطار مرجعي لدعم النساء من أصل مغربي داخل البلد المضيف بالشراكة مع الوكالة الكندية للتنمية. ولا يزال تنفيذ هذا الدليل في بداياته؛
- نشر دليل خاص في مارس 2011 لمواكبة المغربيات المهاجرات والهادف إلى إنشاء آليات دعم دائمة ومحددة لكل بلد مضيف؛
- تنظيم أول قافلة تهم قانون الأسرة في فرنسا "قافلة المساواة والمواطنة": 30.000 مشارك في 28 مدينة فرنسية؛
- تنظيم, في وقت لاحق، لـ10 أوراش عمل حول تطبيق المدونة في مختلف بلدان أوروبا وأفريقيا. مع الإشارة في هذا الإطار، إلى أن وحدة النوع بالوزارة تعمل على العديد من الجوانب المتعلقة بتطبيق بالمدونة، كالاشتغال على تعزيز وتسهيل مهمة القضاة المرتبطين بالسفارات من خلال الموارد المالية والبشرية لضمان التطبيق السليم للمدونة على صعيد الأسر المهاجرة وعلى مراجعة وتحديث الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالجالية المغربية في الخارج, إضافة إلى التحمل السوسيو قانوني للنساء المهاجرات وأسرهم في البلد المضيف؛
- توقيع اتفاقية شراكة لتعزيز ودعم النساء المهاجرات في وضعية هشاشة بين الوزارة وجمعيات المغاربة المقيمين في الخارج في فرنسا، اسبانيا، السويد، الدانمرك، ألمانيا، هولندا، إيطاليا والسنغال.

3.2.8. إعداد الميزانية ووضع مؤشرات النجاعة

تتراوح الميزانية التي استفادت منها الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج برسم سنة 2013 بحوالي 383,433 مليون درهم، منها 247,4 مليون درهم كميزانية التسيير أي ما يعادل 64,5% من الميزانية المخصصة للوزارة لسنة 2013. وتمثل نفقات اقتناء المعدات المختلفة والتي تشمل المنحة التي تستفيد منها مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج والتي تقارب183,11 مليون درهم، حوالي 91,9% من إجمالي ميزانية التسيير. في حين تقدر نفقات الاستثمار بحوالي 136 مليون درهم. مع الإشارة إلى أن هذا المبلغ قد خضع لخفض الميزانية بحوالي 95,3 مليون درهم.

توزيع ميزانية التسيير حسب البرنامج

كشفت حصة نفقات الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج في ميزانية الدولة برسم سنة 2013 عن أهمية برامج الدعم الاجتماعي للفئات الضعيفة وتطوير الشراكة والدعم إضافة إلى تدعيم الأنشطة الثقافية التي استفادت من مبالغ تقدر على التوالي ب 35,9 مليون درهم، 25 مليون درهم و 19,5 مليون درهم، أي ما

يعادل 26,4%، 18,4% و14,4% من إجمالي ميزانية الاستثمار[22]. مع الإشارة إلى أن برنامج " مقاربة النوع الاجتماعي " المدرج ضمن برامج مديرية المهاجرين لم يستفد من أي غلاف مالي خلال العام 2013.

تحليل مؤشرات الأداء

لا تتوفر الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج على أية مؤشرات أداء كمية ،لا بالنسبة لميزانية التسيير ولا بالنسبة لميزانية الاستثمار. ومع ذلك، يمكن تطبيق العديد من المؤشرات في هذا الإطار من أجل تقييم تحقيق الأهداف المرجوة من مختلف البرامج التي تم تنفيذها من طرف الوزارة والتي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي (انظر الملحق3).

3.8. تحليل مؤشرات الأداء الرئيسية

بلغ عدد المغاربة المقيمين بالخارج المسجلين لدى القنصليات سنة 2012 حوالي 3.372.015 نسمة. وتبقى متركزة أساسا في أوروبا بحوالي 84% من مجموع المسجلين. وتصل نسبة النساء المغربيات المهاجرات إلى أكثر من 41% من مجموع الجالية المغربية. ومن بين الدول الأوروبية، كانت هذه النسبة مهمة بالنسبة لبلدان الهجرة التقليدية للمغاربة وهي الدانمرك (46,3%) وهولندا (45,7%) وبلجيكا (45,6%) والمملكة المتحدة (42,9%) وفرنسا (42,8%). ومع ذلك، فإنها تبقى منخفضة نسبيا في بلدان الهجرة الأخيرة، مثل إسبانيا (35,7%) وإيطاليا (36,8%). وفيما يتعلق بالدول العربية، تأتي الإمارات العربية المتحدة في الصدارة بحوالي 60,3%, تليها الجزائر (57,2%) والسعودية (42,4%) وليبيا (34,2%) وتونس (28,3%).

وتتميز الجالية المغربية المقيمة في الخارج بشبابها وهيمنة الراشدين. حيث أن متوسط عمر الجالية المغربية المقيمة في الخارج يناهز 26,3 سنة (27,7 سنة بالنسبة للرجال مقابل 24,7 سنة بالنسبة للنساء). فيما تتراوح أعمار ما يقارب 68,8% من الرجال المهاجرين و67,4% من النساء المهاجرات ما بين 15 و59 سنة. في حين لاتزال نسبة الشباب مهمة لكل من الرجال (26,9%) والنساء (31,5%)، الشيء الذي يشير إلى أن الهجرة المغربية تظل هجرة عمالة، محفزة بالبحث عن العمل. كما تجدر الإشارة أيضا إلى الحضور القوي للمهاجرين الذين تقل أعمارهم عن 10 سنوات، أي 18,8% بالنسبة للذكور و22,1% بالنسبة للبنات، مما يمكن إيعازه إلى الخصوبة المرتفعة للمغاربة المقيمين بالخارج إضافة إلى الهجرة في سياق التجمع العائلي.

تجدر الإشارة إلى أن النظام المعلوماتي الذي تتوفر عليه الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج يفتقر إلى البيانات المتعلقة بولوج النساء إلى مجموع برامج الوزارة كولوج النساء المهاجرات إلى صناديق الضمان "ضمان السكن" وإلى برامج تعزيز مساهمة المغاربة المقيمين في الخارج في الاستثمار (الحصول على القروض البنكية وإنشاء المقاولات...الخ) وولوج المهاجرات المغربيات الشابات إلى البرامج التعليمية والثقافية ونسبة النساء المستفيدات من مخطط مرافقة الطلاب والشباب في وضعية صعبة...الخ. وسيتطلب تصميم وتنفيذ هذا النظام الى جرد وضعية المهاجرات من خلال إجراء أبحاث واستطلاعات الرأي عن طريق تعبئة الشبكة الدبلوماسية والقنصلية المغربية. ومن المفترض أن تكون هذه المسوحات منتظمة وأن تتطرق إلى تطور الوضع السوسيو مهني للنساء المهاجرات ومستوى ولوج وتنفيذ حقوقهم (المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية).

9. وزارة الاتصال

تعد المساواة بين الجنسين من بين المشاريع ذات الأولوية التي شرعت فيها وزارة الاتصال في السنوات الأخيرة. وقد انطلقت مأسسة المساواة بين الجنسين داخل وزارة الاتصال سنة 2004 من خلال سلسلة من الدورات التدريبية حول إدماج النوع الاجتماعي. كللت هذه الجهود باعتماد برنامج على المدى المتوسط لمأسسة المساواة بين الرجال والنساء يخص القطاع وبإحداث مصلحة جديدة تعنى بإعداد وتطوير مقاربة النوع وإدماجها داخل الوزارة بشكل خاص وداخل قطاع الاتصال بشكل عام.

[22] يتعلق الأمر بنفقات الاستثمار دون أي تعديلات في الميزانية.

1.9. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المعياري لحقوق الإنسان

1.1.9. جذاذة تقديمية

تسهر وزارة الاتصال على عدة مهام، أهمها تنسيق الاتصالات الحكومية، وتعزيز الصورة المؤسساتية للمغرب، والقيام بتأطير وتنظيم وتقنين القطاع السمعي البصري بشراكة وتوافق مع الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري وتتبع ومراقبة مدى احترام المهام التربوية للخدمة العمومية ودورها في دعم العملية الديمقراطية، وتكييف الإطار القانوني وإقامة مرصد لوسائل الإعلام.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الاتصال قامت، في سنة 2008، بإنشاء وحدة تنظيمية لتعزيزمقاربة النوع الاجتماعي تحت اسم "مصلحة التكوين وتعزيز مبادرة النوع الاجتماعي". وتبلغ نسبة النساء من مجموع مستخدمي الوزارةحوالي 49% (194 موظفة من بين 403 موظف[1]). وقد تميزت سنة 2011 بنسبة تشغيل النساء في الوزارة وصلت إلى 86%، في حين شهدت سنة 2013 تعيين امرأة على رأس مديرية مركزية[2].

2.1.9. الإطارالمعياري لحقوق الإنسان[3]

كرس الدستور المغربي الجديد إطارا متقدما في تعزيز حرية الصحافة والرأي والتعبير والحق في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، وهذا من خلال المبادئ والالتزامات الواردة في الديباجة المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام، ولكن أيضا من خلال عدد من المواد، على وجه التحديد، الفصل 28 (حرية الصحافة)، والفصل 25 (حريات الفكر والرأي والتعبير)، والفصل 27 (الحق في الحصول على المعلومات) والفصل 165 (تعزيز سلطات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (HACA)).

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب قد التزم خلال دورة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الذي عقد في جنيف شهري ماي ويونيو2012 بإلغاء عقوبات الحرمان من الحرية الواردة في قانون الصحافة. وبالإضافة إلى ذلك، صادق المغرب على عشر توصيات متعلقة بحرية التعبير والصحافة من ضمن 121 توصية تم طرحهامن قبل الدول الأخرى خلال تقديم التقرير الوطني برسم الاستعراض الدوري الشامل عن وضعية حقوق الإنسان[4]. وفيما يتعلق بمساهمة وزارة الاتصال في احترام معايير وأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء، فإن الإجراءات التي تقوم بها الوزارة تتماشى مع المادة الثانية (الفقرة ه) والمادة الخامسة (الفقرة أ) من الاتفاقية[5].كما تساهم الوزارة عبر مختلف البرامج المتخذة، في التزامات المغرب بتحقيق أهداف الألفية للتنمية وخاصة الهدف الثالث الذي يرمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وزارة الاتصال، تمثل أحد أعضاء شبكة التشاور بين الوزارات المكلفة بإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية. في هذا الصدد، شاركت وزارة الاتصال في تطوير خطة عمل مشتركة لمأسسة المساواة بين الجنسين في إدارة الموارد البشرية داخل الوظيفة العمومية، ويذكر أن الوزارة ممثلة داخل شبكة التشاور في ثلاث لجان: لجنة المعلومات والتوثيق والاتصال، لجنة الشراكة والبرامج ولجنة التتبع والتقييم.

2.9. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.9. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

ركزت وزارة الاتصال برنامجها حول الإجراءات الرئيسية التالية :

المجال السمعي البصري: إعداد دفاتر التحملات للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ولشركة صورياد- القناةالثانية وMedi1TV التي تهدف إلى تطوير قطاع إعلامي مهني وتنافسي ومسؤول وملتزم بمبادئ التنوع وتكافؤ الفرص. وسيتم خلال سنة 2013 إصدارعقد البرنامج الثالث بين الدولة وكل من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد- القناة الثانية.

---

[1] تفاصيل توزيع الموارد البشرية حسب الجنس في الملحق 1.

[2] يتعلق الأمر بمديرية الدراسات وتطوير وسائل الإعلام.

[3] انظرالملحق 2

[4] للإشارة فإن وزارة الاتصال تساهم في إعداد وتنسيق وتقديم التقارير إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف.

[5] انظرالملحق 2

مجال الصحافة:

- تحديث الإطار القانوني المنظم لقطاع الصحافة: في هذا الصدد، تمت صياغة أربعة مشاريع قوانين. يتعلق الأمر بمشروع قانون الصحافة والنشر، ومشروع قانون الصحفي، مشروع قانون المجلس الوطني للصحافة ومشروع قانون الصحافة الإلكترونية. وستندمج جميع هذه المشاريع في إطار قانوني شامل ومندمج. وتجدرالإشارة إلى أنه تم إنشاء لجنة استشارية علمية في أكتوبر 2012، مكونة من ممثلي الصحافة والناشرين، وأعضاء من المجتمع المدني والجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان من أجل اقتراح ودراسة وتوسيع التشاور والحوار حول مسودات المشاريع.
- إعداد مشروع قانون الصحافة الإلكترونية وكتاب أبيض للصحافة الإلكترونية يروم بالنهوض بقطاع الصحافةالإلكترونية وتطويره، هذاالكتاب الذي هو ثمرة عمل تشاوري، انطلق يوم 10 مارس، بين مختلف المهنيين والقطاعات المختصة، من أجل بحث القضايا المتصلة بالصحافة الإلكترونية، بالخصوص القضايا القانونية، والمهارات والتقنيات المتعلقة بالصحافة الإلكترونية، فضلا عن أخلاقيات المهنة والملكية الفكرية.
- توقيع عقد البرنامج بين وزارة الاتصال والفيدرالية المغربية لناشري الصحف للفترة 2013-2017، من أجل تأهيل المقاولة الصحفية وتعزيز احترافيتها.

الإنتاج السينمائي:

- الاستمرار في دعم الإنتاج السينمائي الوطني ورفع جودته وتطويرالنشاط السينمائي بمدينة ورززات وإنشاء وتحديث القاعات السينمائية. ومن هذا المنطلق، تم تأسيس لجنتين مكلفتين بتنظيم المهرجانات السينمائية وتحديث القاعات السينمائية. ويبقى الهدف من إنشاء هاتين اللجنتين هو ضمان "قواعد تكافؤ الفرص والشفافية ورصد الدعم " من أجل "تحسين الكفاءة المهنية للمهرجانات السينمائية" من جهة، و"إعادة تأهيل المسارح في المغرب" من جهةأخرى.
- إعداد كتاب أبيض حول القطاع السينمائي يتضمن العشرات من التوصيات المتعلقة بالإنتاج السينمائي ورفع جودته وترويجه ودعم الثقافة السينمائية.

تعزيز تكوين الصحفيين: إحداث معهد عالي لمهن السمعي البصري والسينما (ISMAC) لتعزيزتأهيل الموارد البشرية العاملة في هذا القطاع.

2.2.9. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء

اعتمدت وزارة الاتصال في دجنبر 2006، برنامج متوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين في قطاع الاتصال. وإلى جانب هذا البرنامج[6] انخرطت الوزارة في العديد من الإجراءات، المذكورة أدناه، من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين.

تعزيز المساواة بين الجنسين

من بين الإجراءات المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع الاتصال :

- التعديل المقترح للقانون رقم 77-03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري من خلال تعديل المواد 4 و9 التي تكافح الصور النمطية والتمييز والحط من كرامة المرأة في وسائل الإعلام؛
- الدراسة التقييمية للبرنامج المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين في قطاع الاتصال: انخرطت وزارة الاتصال بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقييم هذا البرنامج للاستفادة من الإنجازات واستخلاص التوجيهات التي سيتم استخدامها لإعداد البرنامج المقبل.
- إحداث المرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام كآلية وأداة حكامة لتحسين وتعزيز الحضور الإعلامي للمرأة.
- توقيع اتفاقية بين وزارة الاتصال ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية لتنفيذ البرنامج الحكومي "إكرام" من أجل المساواة "(2012-2016).

[6] حصيلة البرنامج المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين في قطاع الاتصال مفصلة في تقرير النوع لسنة 2013.

تعزيز قدرات الصحفيات

انخرطت وزارة الاتصال خلال سنة 2012 في حوار مع شبكة النساء الصحفيات، وذلك لبناء شراكة تهدف إلى تعزيز قدرات الصحفيات ووجودهن في قطاع الإعلام الوطني، بما في ذلك تسهيل وصولهن إلى مناصب المسؤولية في مختلف وسائل الإعلام.

وضع آلية مشتركة لحماية الصحفيين والتزام الحكومة بالتقصي حول كل انتهاك في حق الصحفيين وعدم تسجيل حالات انتهاك جسيمة لحرية عملهم[7] بهدف تحسين ظروف ممارسة مهنة الصحافة، ثم الاتفاق بين وزارة الاتصال والنقابة الوطنية للصحافة المغربية على آلية مشتركة من أجل الوقاية من أي حادث محتمل قد يقع الصحفي ومعالجة القضايا الطارئة. وتجدرالإشارة إلى أن وزارة العدل عبرت عن التزامها بفتح التحقيق في الشكايات المرفوعة إليها في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت وزارة الاتصال حوارا، بتاريخ 29 فبراير2012، مع الائتلاف المغربي لمنظمات حقوق الإنسان الذي يضم 18 هيئة وطنية، بشأن القضايا المتصلة بقطاع المعلومات والاتصالات. وأعربت الوزارة عن استعدادها لبناء شراكة مع فعاليات مدنية تعنى بالترويج للإنتاج السمعي البصري العمومي، بالإضافة إلى الانخراط في أنشطة المنظمات المدنية المدافعة عن حقوق الإنسان، بما في ذلك المركز المغربي لحقوق الإنسان ومنظمة حريات الإعلام والتعبير.

3.2.9. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

بلغت ميزانية التسيير لوزارة الاتصال 414,745 مليون درهم برسم سنة 2013، خصصت منها 68,820 مليون درهم لنفقات الموظفين، مقابل 64,208 مليون درهم سنة 2012، أي بزيادة 7,2%. وبلغت نفقات التجهيزات والنفقات المتنوعة 345,925 مليون درهم مقابل 328 مليون درهم سنة 2012.

وفيما يخص ميزانية الاستثمار، فقد بلغت 946,630 مليون درهم برسم سنة 2013، أي ما يعادل 69,5% من الميزانية المخصصة لوزارة الاتصال، وتجدر الإشارة إلى أن نفقات الاستثمارعرفت تعديلا، ليصل إجمالي ميزانية الاستثمار لوزارة الاتصال 693,88 مليون درهم.

وقد بلغ الغلاف المالي المخصص للإذاعة والتلفزة المغربية 86,5% من إجمالي ميزانية الاستثمار المخصصة لوزارة الاتصال، أي ما يعادل 600 مليون درهم مخصصة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

توزيع ميزانية الاستثمار حسب المؤسسات التابعة لوزارة الاتصال (بمليون درهم)

	2013 (مليون درهم)	**% في ميزانية الاستثمار**
الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	600	86,5%
وكالة المغرب العربي للأنباء	6,255	0,9%
المركز السينمائي المغربي	5,108	0,7%
المعهد العالي للإعلام والاتصال	2,61	0,4%

المصدر: نفقات الميزانية العامة- وزارة الاقتصاد والمالية

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الاتصال قد خصصت سنة 2012، دعم مالي بقيمة 65 مليون درهم لفائدة الصحافة الوطنية. وفي هذا الإطار، بلغ عدد الصحف المستفيدة من الدعم 59 صحيفة. كما استفاد من هذا الدعم، عدد من الصحف الإقليمية والمحلية، طبقا لمعايير محددة. وقد بلغ عدد الصحف الجهوية المستفيدة 11 صحيفة سنة 2012.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الاتصال لم تنخرط بعد في شمولية الاعتمادات، مما يعني عدم توفرها على مؤشرات نجاعة. ونظرا لأهمية البرامج المنجزة من طرف الوزارة لاسيما البرنامج المتوسط المدى، فقد تم اقتراح بعض المؤشرات التي من شأنها المساهمة في تقييم أثر البرامج التي تنفذها وزارة الاتصال على الشرائح الاجتماعية المستهدفة [8].

[7] وزارةالاتصال،التقريرالسنوي: " الجهود الرامية إلى تعزيز حرية الصحافة" سنة 2012

[8] انظرالملحق 3.

3.9. تحليل أهم مؤشرات النتائج

بلغ عدد النساء الصحفيات الحاملات للبطاقة المهنية سنة 2013 (الصادرة عن وزارة الاتصال)، 616 امرأة من مجموع 2094، حيث تمثل النساء 29,41% من مهنيي قطاع الإعلام والاتصال. وهذا العدد موزع على الشكل التالي :

- ✓ 226 صحفية عاملة في مجال الصحافة المكتوبة، من بينهن 197 صحفية في شركات الإنتاج التلفزيوني، 138 صحفية في المحطات الإذاعية، 50 صحفية في وكالة المغرب العربي للأنباء (MAP) وخمسة صحفيات في وسائل الإعلام الإلكترونية؛
- ✓ يلاحظ أن حضور الصحفيات في مجال الصحافة الإلكترونية لا يزال نوعا ما ضعيفا، فمن مجموع 26 صحفيا حامل للبطاقة المهنية في هذا القطاع، يوجد فقط خمس صحفيات؛
- ✓ كما أن المقارنة بين سنتي 2011 و2012، تظهرأن عددالنساءاللائي يحملن البطاقة المهنية لم يشهد تطورا نوعيا، إذ بلغ عددهن 601 صحفية سنة 2012 مقابل 606 صحفية سنة 2011.

III. الولوج العادل للحقوق الاجتماعية

يتطرق هذا المحور إلى الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال الولوج العادل للحقوق الاجتماعية بصفة عامة وخاصة الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية (الماء الصالح للشرب والكهرباء والسكن ووسائل التنقل)، وكذا الولوج المتكافئ لبيئة سليمة وللخدمات الصحية والتربية والتعليم العالي والتكوين المهني مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الشباب.

1. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

مكنت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، منذ انطلاقها سنة 2005، في إطار نموذج التنمية البشرية المستدامة وباعتبارها إستراتيجية شمولية للتنمية تشمل جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، من تحقيق نتائج جد مشجعة، كما وكيفا، أثبت ملائمة وصحة مقاربتها.

1.1. جذاذة تقديمية للمبادرة والإطار المعياري لحقوق الإنسان

1.1.1. جذاذة تقديمية: عرض هياكل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تم تشكيل عدة لجان للتنمية البشرية من أجل بلوغ أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ويشرف على جهاز الحكامة،على المستوى المركزي، لجنة إستراتيجية للتنمية البشرية مشتركة بين الوزارات برئاسة رئيس الحكومة، مكونة من أعضاء الحكومة والمؤسسات والهيئات العمومية ولجنة مديرية برئاسة رئيس الحكومة، مكونة من وزارات الداخلية والاقتصاد والمالية والتنمية الاجتماعية والتنسيقية الوطنية للمبادرة.

وتغطي باقي هيئات جهاز الحكامة للمبادرة المستوى الجهوي (اللجنة الجهوية للتنمية البشرية برئاسة والي الجهة) والمستوى الإقليمي (اللجنة الإقليمية يرأسها العامل) والمستوى المحلي (اللجنة المحلية) يضم فرق تنشيط الأحياء من ممثلي المنتخبين الجماعيين أوالدوائر الحضرية ورئيس اللجنة المكلفة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا النسيج الجمعوي والمصالح التقنية اللامركزية والسلطة المحلية.

وتضم لجان التنمية البشرية على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي 12.913 عضوا منها 20% من النساء(2.611 امرأة). ويوضح المبيان التالي التوزيع حسب الجنس لأعضاء جهاز الحكامة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

مبيان2 : توزيع أعضاء هيئات جهاز الحكامة حسب الجنس

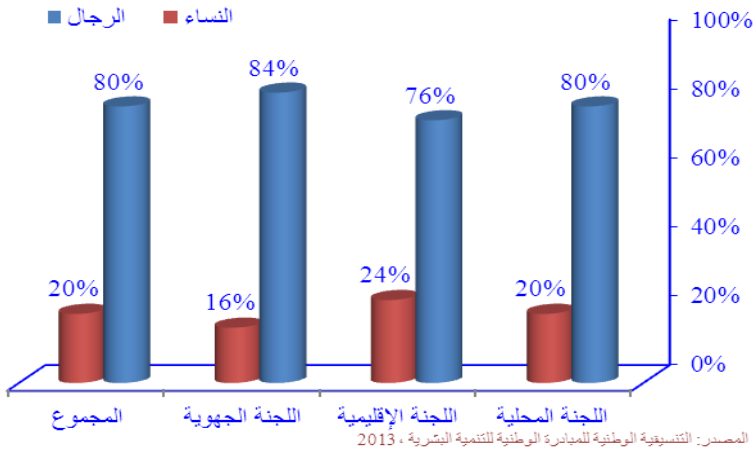

المصدر: التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ، 2013

تبقى تمثيلية النساء بين النسيج الجمعوي مهمة نسبيا، إذ تجاور27% في حين أنها تعادل 18% بين المنتخبين.

مبيان 3 : توزيع مكونات هيئات جهاز الحكامة على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي حسب الجنس

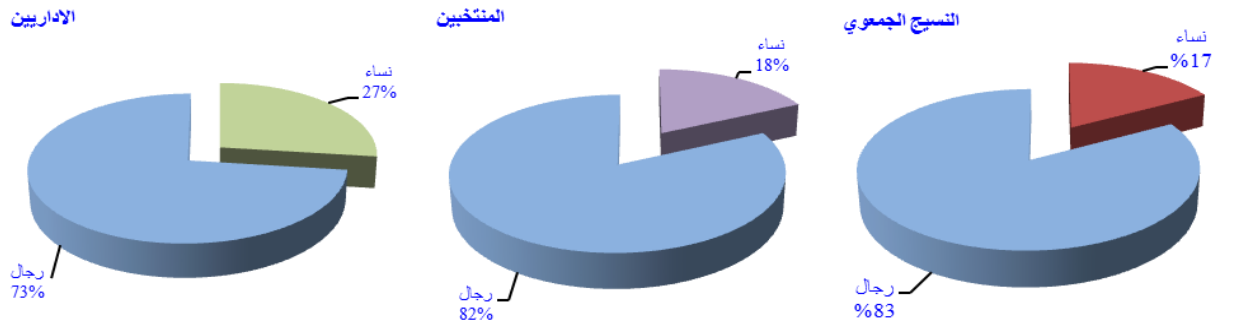

المصدر: التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية, 2013

2.1.1. الإطار المعياري لحقوق الإنسان

يمثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أداة قانونية مهمة بحوزة الدول لتغليب منطق حقوق الإنسان على منطق السوق ويعتبر هذا العهد أن حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أساسية، حيث أن الحقوق المدنية والسياسية مثل الحق في العيش بكرامة لا يمكن تحقيقها إلا إذا تم الاستجابة لحاجيات الإنسان الأساسية.

وخلال التسعينات، وفي ظرفية اتسمت بزيادة الفقر والإقصاء، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير العالمي للتنمية البشرية. ومنذ ذلك الحين، أصبح النهج الجديد للتنمية المرتكز على القضاء على الفقر مجال اهتمام الرئيسي على الصعيد الدولي. وفي هذا الإطار، جاءت أهداف الألفية للتنمية للدفاع عن مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف، ولجعل الحق في التنمية واقعا حقيقيا للجميع وتخليص البشرية من الفاقة. فمنذ انطلاق أهداف الألفية للتنمية سنة 2000، التزم المغرب بتحقيق هذه الأهداف في الآجال المحددة. وفي هذا السياق، تم وضع مشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية باعتماد إجراءات وأنشطة مستجيبة لهذه الأهداف ومبنية على منهجية القرب والتشاور والشراكة والتعاقد.

2.1. برامج ومشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية خلال المرحلة الثانية 2011-2015

تضع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تهدف محاربة الفقر في المجال القروي والإقصاء الاجتماعي في المجال الحضري والهشاشة، منذ إعطاء انطلاقتها من طرف جلالة الملك محمد السادس يوم 18 ماي 2005، الإنسان في صلب اهتماماتها، حيث تسعى إلى استعادة ثقة المواطنين في المستقبل وإشراكهم وإدماجهم في الاقتصاد. وبهذا، تدمج المبادرة مقاربة النوع الاجتماعي في مشاريعها تلبية لاحتياجات واهتمامات المرأة ولتقليص الفوارق المتعلقة بالنوع الاجتماعي وضمان ظروف تحقيق العدالة الاجتماعية.

وتشمل المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ثلاث برامج مستهدفة (برنامج مكافحة الفقر في الوسط القروي، برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري وبرنامج تأهيل المجال الترابي) بالإضافة إلى برنامجين يشملان مختلف التراب الوطني (البرنامج الأفقي وبرنامج محاربة الهشاشة).

3.1. أهم نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وآثار النوع الاجتماعي

سجلت حصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ انطلاقتها سنة 2005، نتائج مشجعة تجلت في أكثر من 7 مليون مستفيد وكذلك إنجاز29.000 مشروعا في مجالات متعددة و2.600 نشاط للتنمية خلال الفترة 2005-2013، منها أكث رمن 5.000 نشاط مدر للدخل و9.000 جمعية وتعاونية. وتطلب إنجاز هذه المشاريع غلافا ماليا ناهز 18,9 مليار درهم، بلغت فيه مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 11,32 مليار درهم.

وتعد المبادرة نموذجا من حيث إدراج مقاربة النوع في تركيبة هيئات جهاز الحكامة وبين المستفيدين. وهكذا، فقد استفادت 1,5مليون امرأة من أكثر من 29.000 مشروع منذ انطلاقة المبادرة. وفيما يخص حصيلة إنجاز المشاريع من حيث إدراج مقاربة النوع الاجتماعي خلال المرحلة الثانية، يمكن تقديمها كالتالي:

مراكز لفائدة النساء *(مراكز الاستماع، ومراكز إيواء النساء، ومركز استقبال النساء في وضعية هشاشة...)*: استفادت حوالي 251.300 امرأة في وضعية صعبة من إنشاء أوإعداد هذه المراكز بغلاف مالي يقدر ب 2,12 مليار درهم ممولة بنسبة 64,5% من طرف المبادرة.

مشاريع التنمية الاقتصادية (الأنشطة المدرة للدخل): استفادت 158.594امرأة من 3.500 مشروع أودعم ومساندة الأنشطة المدرة للدخل أوفرص الشغل من خلال طلبات المشاريع في إطار البرنامج الأفقي (90.750 مستفيدة) والمشاريع المحدثة في المحيط القروي (54.835 مستفيدة) وكذا الأنشطة المبرمجة في إطار البرنامج الحضري (13.009 مستفيدة). وهمت هذه المشاريع قطاعات الفلاحة والتجارة والمهن الصغيرة والصناعة التقليدية والصيد. وتطلب تمويل هذه المشاريع أكثر من 892 مليون درهم بمساهمة من المبادرة في حدود 66%.

مشاريع الحد من الهدر المدرسي: يوضح تقسيم هذه المشاريع، حسب مجال التدخل، أن 639 مشروعا أنجزت في إطار إنشاء وإعادة هيكلة وتجهيز دور الطالبة لفائدة 31.413 فتاة و3.332 مشروعا همت البنية التحتية للمدارس لفائدة 253.396 فتاة و770 مشروعا في إطار النقل وتوفير الأدوات المدرسية لفائدة 37.755 فتاة. وأخيرا، أنجزت 296 مشروعا في إطار الدعم المدرسي لصالح 21.169 فتاة.وقد تم تمويل هذه المشاريع بغلاف مالي يقدر ب 2,43 مليار درهم بمساهمة المبادرة بنسبة 67%.

الصحة والحد من وفيات الأمهات:استفاد قطاع الصحة من 1.978 مشروعا همت أساسا اقتناء سيارات الإسعاف (92.857 مستفيدة) وإعادة تجهيز المراكز الصحية (75.784 مستفيدة) والمعدات الطبية (45.163 مستفيدة) ودور الأمومة ودور الولادة (28.357 مستفيدة) والوحدات المتنقلة (12.970 مستفيدة) والقافلات الطبية (11.885 مستفيدة). كما بلغ عدد دور الأمومة 65 دارا، مما مكن أكثر من 14.000 امرأة في مرحلة الولادة وبعيدة عن المراكز لصحية من تلقي الرعاية الصحية المناسبة. وقد بلغ العدد الإجمالي للنساء المستفيدات من هذه المشاريع إلى321.880 مستفيدة، بغلاف مالي يفوق من 1,48 ساهمت فيه المبادرة الوطنية في حدود 56%.

2. الوزارة المكلفة بالماء

لقد أظهرت التجارب المتعلقة بإشراك الساكنة بمختلف مكوناتها في انجاز برامج التزود بالماء الشروب بأن تبني هذه المقاربة تزيد من فرص نجاحها واستمراريتها. ويهدف إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في هذه المشاريع إلى الأخذ بعين الاعتبار حاجيات ومتطلبات مختلف الفئات الاجتماعية التي يتم إشراكها في تدبير المنشآت المائية، مما يضمن الفاعلية والإنصاف للتدابير المتخذة.

وهكذا، فان إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في القطاع ذات أهمية بالغة حيث أنه في معظم الحالات، تتكلف النساء والفتيات بمهام جلب ونقل المياه، وكذا تخزينها واستعمالها، إضافة إلى قيامهن بجل المهام المتعلقة بصيانة منشآت التطهير والتربية على النظافة. وتظل مشاركة النساء ضعيفة في اتخاذ القرار وتدبير مشاريع التزود بالماء الشروب والتطهير في جميع أنحاء العالم رغم الدور الهام الذي تضطلع بها في مجال استخدام المياه. لذا، من الضروري تحفيز مشاركة النساء في المشاريع المتعلقة بالماء والتطهير.

1.2. جذاذة تقديمية للقطاع والإطار المعياري لحقوق الإنسان

1.1.2. جذاذة تقديمية

تنوع المهام الموكلة لقطاع الماء

من أجل القيام بالمهام الرئيسية الموكلة لقطاع الماء[23] والمتمثلة في دراسة وتقييم وتدبير وتخطيط تطوير الموارد المائية، وتعبئة الموارد المائية ونقلها، وكذا حماية الثروة المائية والرصد الجوي والبحث والتطوير في مجالي الماء والمناخ، وكذلك المساهمة في حماية الساكنة والممتلكات عبر توقع وتتبع الظواهر المناخية التي يمكن أن تنجم عنها مخاطر، يتوفر هذا القطاع على موارد بشرية تقارب 1.855 موظف، من

[23] بعد تعيين الحكومة الجديدة يوم 10 أكتوبر 2013، أصبح قطاع الماء وزارة مكلفة بالماء تابعة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

بينهم 503 امرأة، أي ما يقارب 23% من مجموع الموظفين، في حين أن حصة النساء من مناصب المسؤولية لا تتعدى 17,5% (أنظر الملحق رقم 1).

2.1.2. الإطار المعياري لحقوق الإنسان

لمحة عن التشريعات الدولية والوطنية المتعلقة بالحق في الماء

يتوفر المغرب على إطار قانوني ملائم (قانون الماء 95/10) يكرس الحق في التزود بالماء لمجموع الساكنة وبدون تمييز ضد المرأة، خاصة بالوسط القروي، هذا إضافة إلى مساهمة الدستور المغربي الجديد في تمكين كافة المواطنات والمواطنين على حد سواء من حق الولوج إلى الماء الشروب وإلى بيئة سليمة (الفقرة 31).

ويسعى قطاع الماء كذلك إلى تحديث الإطار القانوني للماء عن طريق تسريع تطبيق النصوص القانونية في المجالات التي تعرف تأخرا (تحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة والوقاية من مخاطر الفيضانات وكذا حماية المياه الجوفية، ...)، وذلك انسجاما مع مختلف الآليات الدولية لحقوق الإنسان نذكر منها، اللجنة المكلفة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وكذا الالتزامات في إطار أهداف الألفية للتنمية والمتعلقة بالولوج المستدام للمياه الصالحة للشرب، وأخيرا المقتضيات المتعلقة بالعشرية الدولية "الماء منبع الحياة" (أنظر الملحق رقم 2).

وتجدر الإشارة، أن الهيئة العامة للأمم المتحدة أعلنت سنة 2013 سنة دولية للتعاون في مجال المياه. وتتوخى من ذلك التحسيس بإمكانية تطوير التعاون في مجال الماء وكذا رفع التحديات التي تواجه تدبير الماء بالنظر إلى الطلب المتزايد على الماء، وتوزيع الموارد المائية وتطوير خدمات التزود (أنظر الملحق 2).

2.2. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.2. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

تتمحور إستراتيجية قطاع الماء حول خمس محاور رئيسية تتعلق بتدبير الطلب وتدبير العرض والحفاظ على الموارد الطبيعية، وكذا التكيف مع تغيرات المناخ وإنشاء آليات مؤسساتية.

وفي إطار هذه الإستراتيجية، تم تحديد مجموعة من الأهداف المرقمة. وفيما يخص تدبير الطلب، من المرتقب تحسين مردودية شبكات توزيع الماء الشروب (خفض الطلب بأكثر من 120 مليون متر مكعب سنويا في أفق 2020) وتقنين التخلص من المياه العادمة، وتفعيل الإطار التنظيمي من أجل تطبيق مبدأ آخذ- مؤدي وملوث- والذي هو في طور الانجاز، وأخيرا تسريع وتيرة انجاز البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي الممتد على الفترة 2010-2030 والذي يهدف إلى خفض الطلب على مياه السقي ب 2.300 مليون متر مكعب سنويا.

كما ترتكز سياسة تدبير وتنمية العرض على تعبئة المياه السطحية بما يقارب 1.7 مليار متر مكعب سنويا عن طريق انجاز سدود كبرى وصغرى، وكذا تنمية تحلية مياه البحر (ما يقارب 400 مليون متر مكعب سنويا) وتطوير تقنيات التقاط مياه التساقطات وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة (300 مليون متر مكعب).

ومن أجل الحفاظ على الموارد المائية وحمايتها، يسعى البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة (بالوسط الحضري وشبه الحضري) إلى بلوغ نسبة ربط إجمالي بشبكة التطهير تقدر ب 100% بالوسط الحضري وإعادة استعمال جل المياه العادمة المعالجة في أفق 2030. ولقد بلغ الدعم المالي لهذا البرنامج ما يناهز 3.832 مليون درهم خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2012.

ولقد استفادت 163 جماعة محلية من هذا الدعم مع الإشارة إلى انتهاء الأشغال ب 81 جماعة، كما تتواصل هذه الأشغال ب 52 جماعة وسيتم انطلاق الأشغال ب 30 جماعة. وفيما يخص انجاز الشطر الثالث من البرنامج الوطني للتطهير السائل والممتد على الفترة 2012-2016، فسيهم 5 ملايين شخص موزعون على 80 مدينة ومركز. كما تهم برامج أخرى أيضا حماية الموارد المائية الجوفية وإعادة شحن الفرشاة المائية في إطار عقود مخصصة لهذا الغرض.

2.2.2. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء

إن إشراك النساء والرجال على حد سواء من شأنه أن يساهم بشكل ايجابي في تحسين خدمات التزود بالماء الشروب بشكل مستدام، وكذا تحسين الحكامة بخصوص تدبير السياسة المائية. كما أن تحليل قطاع الماء والتطهير حسب مقاربة النوع الاجتماعي يمكن من انجاز برامج تأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومتطلبات النساء والساكنة بكل شرائحها.

ومن بين الأولويات المسطرة في إطار المخطط الحكومي للمساواة والمناصفة الممتد على الفترة 2012-2016، تنمية البنيات التحتية، والأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي في البرامج التي تهدف إلى تحسين الولوج إلى الماء الشروب. ولضمان ولوج منصف للماء الصالح للشرب، يستمر المغرب في بذل الجهود من أجل تعميم الولوج للماء الشروب بالمناطق القروية في إطار البرنامج للتزود بالماء الصالح للشرب والذي مكن من تحقيق نسبة ولوج الساكنة إلى الماء الصالح للشرب تناهز 93% سنة 2012.

وفي هذا السياق، ومن أجل التصدي لإشكالية النقص الحاصل في مجال التطهير، تم إنجاز دراسة للتطهير السائل بالوسط القروي بهدف وضع استراتيجية وطنية في هذا المجال من أجل وضع برنامج وطني للتطهير السائل. وتهدف هذه الدراسة، تحليل وضعية قطاع التطهير (التقنيات المستعملة وتقنيات التخلص من المياه العادمة وإعادة استعمالها، وكذا تقييم هذه التقنيات بالنظر إلى حجم وجودة هذه النفايات وتقييم الأثر بالوسط القروي). كما، ستشمل هذه الدراسة أيضا التحليل المقارن للخيارات التقنية والمؤسساتية والمالية والقانونية وذلك حسب التوجيهات والتدابير المصاحبة للبرنامج الوطني للتطهير السائل بالوسط القروي.

ومن أجل تحسين الوضعية البيئية بالمدارس القروية، تم إنجاز البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المجال البيئي بالمدارس القروية والممتد على الفترة 2006–2015. ويهدف هذا البرنامج إلى تزويد 8.701 مدرسة قروية بالماء الشروب والتطهير السائل في أفق 2030، وكذا تعزيز التربية في مجال البيئة والتنمية المستدامة على مستوى المدارس القروية. وإلى حد الآن، استفادت من البرنامج حوالي 1.650 مدرسة قروية.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى توفير خدمات التزود بالماء الشروب والتطهير، فان الإستراتيجية الوطنية لتحسين الولوج للماء والتطهير يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المساواة الاقتصادية بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي عند التزود بالماء لأغراض إنتاجية، ولدى إبرام العقود والخدمات الاستشارية المتعلقة بانجاز البنيات التحتية التي تخص الماء والتطهير.

3.2.2. إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات النجاعة

تحليل ميزانية قطاع الماء حسب مقاربة النوع الاجتماعي

بلغت الميزانية الإجمالية المخصصة لقطاع الماء برسم سنة 2013 2,91 مليار درهم أي ما يقارب 67% من الميزانية الإجمالية المخصصة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة والتي تبلغ 3,5 مليار درهم والتي عرفت انخفاضا بأكثر من 1,5 مليار درهم. ولقد بلغت حصة ميزانية الاستثمار 85,4% ونسبة ميزانية التسيير 14,6%.

ويبين تحليل توزيع ميزانية الاستثمار لقطاع الماء حسب البرامج، أهمية الحصة المخصصة لمديرية التهيئة المائية (29,1%) والتي تعزى إلى أهمية الميزانية المخصصة لبرامج بناء السدود (1,43 مليار درهم، أي 57,5% من نفقات استثمار قطاع الماء). وتخصص مديرية البحث والتخطيط في مجال الماء، والتي تستحوذ على ما يقارب 11,7% من ميزانية استثمار القطاع، أكثر من 41,7% من ميزانيتها (121 مليون درهم) للبرامج المتعلقة بالماء الشروب والتطهير السائل بالوسط القروي، ولتزويد المدارس القروية ومدارس التعليم الأصيل والمساجد والمستوصفات بالماء الشروب والتطهير.

تحليل مؤشرات الأهداف لقطاع الماء حسب مقاربة النوع الاجتماعي (انظر الملحق رقم 3)

يتوفر قطاع الماء على مجموعة من مؤشرات الأهداف من أجل تتبع ميزانية الاستثمار (ما يقارب مائة مؤشر). وتتشكل غالبيتها من مؤشرات وسائل، في حين أن مؤشرات التأثير التي تمكن من قياس تأثير الإجراءات المتخذة، لا تأخذ بعين الاعتبار.

لهذا ينبغي وضع مؤشرات أثر تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي مما سيمكن من كشف الفوارق الجهوية: "نسبة تزويد الساكنة القروية بالماء الشروب": توزيع المستفيدين من الماء الشروب حسب الجهات وطبيعة الربط (فردي أوعبر الحنفيات العمومية) و"نسبة ربط الساكنة القروية بأنظمة التطهير": توزيع المستفيدين حسب الجهات وطبيعة التطهير (تطهير فردي أوجماعي والبالوعات والآبار المفقودة).

3.2. تحليل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بالقطاع

شهد المؤشر المتعلق بنسبة ولوج الساكنة القروية للماء الشروب تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، حيث تم الرفع من نسبة الاستفادة من الماء الشروب من 14% سنة 1994 إلى 70% سنة 2005 إلى 93% في متم سنة 2012 (منها 30% بالربط الفردي) وقدرت نسبة الساكنة المستفيدة من الماء الشروب بحوالي 12,5 مليون نسمة. ويختلف هذا المعدل حسب الأقاليم حيث يتراوح من 63% إلى 100%.

مبيان 4 : تطور معدل الولوج للماء الشروب بالوسط القروي

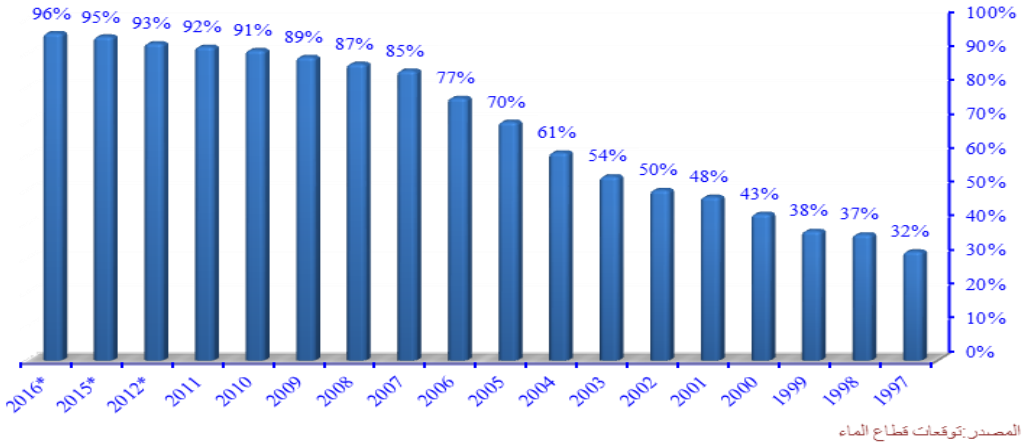

المصدر :توقعات قطاع الماء

إن التطور المستمر في نسبة الولوج إلى الماء تزامن مع تسجيل تحسن في المؤشرات المتعلقة بالمسافة المتوسطة المقطوعة للتزود بالماء الصالح للشرب والتي بلغت ما يقارب 563.7 متر سنة 2011، في زمنية تقدر بـ 7,6 دقائق في المتوسط. في الوسط الحضري، بلغ متوسط المسافة المقطوعة من أجل التزود بالماء الشروب سنة 2011، ما يقارب 119 متر في مدة زمنية متوسطة تقدر ب 2,6 دقائق. وبلغ متوسط المسافة المقطوعة بالوسط القروي 561,8 متر سنة 2011 مقابل 629 متر سنة 2007 كما انتقل متوسط المدة الزمنية المستغرقة للتزود بالماء الشروب من 11,1 دقائق إلى 8,7 دقائق خلال نفس الفترة.

أما فيما يخص نسبة الأسر المزودة عن طريق شبكة الماء الشروب، فلقد ارتفعت من 64% سنة 2007 إلى 71,1% سنة 2011 منها 54,8% مزودة عن طريق الربط الفردي و16,3% عن طريق الربط الجماعي. وبالنسبة للأسر غير المربوطة بشبكة مياه الشرب، فإن 8,4% منها مزودة بالحنفيات العمومية (3,6% عن طريق الحنفيات المؤدى عنها و4,8% عن طريق الحنفيات غير المؤدى عنها). وعرفت نسبة التزود بالماء عن طريق مصادر المياه الطبيعية، انخفاضا لتصل 17% سنة 2011 مقابل 21,2% سنة 2007.

وبالوسط الحضري، ارتفع معدل الولوج لشبكة مياه الشرب من 95,8% سنة 2007 إلى 96,5% سنة 2011 (منها 91,6% مربوطة بالشبكة و4,9% مزودة عن طريق الحنفيات العمومية). أما بالنسبة للوسط القروي، فان معدل الولوج لشبكة الماء الشروب، انتقلت من 39,2% إلى 48,8% خلال نفس الفترة. وتظل نسبة التزود بالماء عن طريق مصادر المياه الطبيعية مرتفعة بالوسط القروي، حيث انتقلت من 51,7% سنة 2007 إلى 45,3% سنة 2011. كما بلغت نسبة الأسر التي تلج للماء الشروب 69,7% سنة 2011 مقابل 63,8% سنة 2007. وفيما يتعلق بالتطهير السائل، فقد انتقلت نسبة الأسر المرتبطة بشبكة الصرف الصحي على المستوى الوطني، من 54% سنة 2007 إلى 58,4% سنة 2011. وبالوسط الحضري، انتقل هذا المعدل من 85,7% إلى 88,7% خلال نفس الفترة.

3. الوزارة المكلفة بالبيئة

يجب تركيز الجهود المبذولة في مجال التنمية المستدامة تجاه الفئات المستضعفة خصوصا النساء التي تعد الموارد الطبيعية مصدر رزقهن الأساسي وذلك بدعم قدراتهن في مجال تسيير واستغلال هذه الموارد. وهنا تكمن ضرورة إدماج بعد النوع الاجتماعي في البرامج والمشاريع التي تخص قطاع البيئة.

1.3. جذاذة تقديمية للقطاع والإطار المعياري لحقوق الإنسان

1.1.3. جذاذة تقديمية

تنوع المهام الموكلة لقطاع البيئة

تتلخص أهم المهام الموكلة لقطاع البيئة[24] في تعزيز الإطار المؤسساتي والقانوني في مجال البيئة ووضع آليات ملائمة للمراقبة والتتبع المستمر للحالة البيئية، وكذا الحد من التلوث بكل أشكاله والذي يشكل خطرا على صحة الساكنة، وأيضا تحسين ظروف عيش السكان وإدماج البعد البيئي في البرامج التعليمية والتكوينية وفي المجالات المتعلقة بالبحث والمعلومة، وأخيرا تطوير التعاون الإقليمي والدولي في مجال تدبير البيئة.

وفيما يخص الموارد البشرية، فلقد وصل عدد الموظفين بقطاع البيئة سنة 2013 إلى ما يقارب 339 موظف، من بينهم 152 امرأة، أي ما يقارب 44.84 بالمائة من مجموع الموظفين (انظر الملحق رقم 1). وفيما يخص الجهود المبذولة لدمج بعد النوع الاجتماعي في تسيير الموارد البشرية، فإن هذا القطاع ممثل في الشبكة البين وزارية لإدماج المساواة بيم الجنسين في الوظيفة العمومية.

2.1.3. الإطار المعياري لحقوق الإنسان

تميزت الفترة 2012-2013 بانخراط المغرب في آليات جديدة لحماية البيئة، من بينها على وجه الخصوص، بروتوكول "ناغويا" حول الولوج للموارد الجينية والتقاسم العادل للمنافع (مصادق عليه من طرف مجلس النواب في 12 فبراير 2013 ومن طرف مجلس المستشارين في 21 ماي 2013)، والبروتوكول حول التسيير المندمج للمناطق الساحلية بالمتوسط، والبروتوكول الإضافي لاتفاقية الشراكة من أجل حماية سواحل ومياه المحيط الأطلنتي الشمالي- الشرقي من التلوث، وبرتوكول 2003 بشأن إحداث صندوق دولي للتعويض عن الأضرار الناجمة عن التلوث بالمحروقات...

وانسجاما مع التزامات المغرب على الصعيد الدولي في مجال البيئة، فقد تم إغناء الإطار الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، حيث شهدت سنة 2012 مصادقة مجلس الحكومة على مشروع قانون إطار رقم 12-99 بمثابة ميثاق وطني حول البيئة والتنمية المستدامة والذي يضفي سندا قانونيا على مضامينه ويدمج المبادئ والحقوق والالتزامات التي ينادي بها الميثاق. ويهدف هذا الميثاق إلى تحديد التوجهات المستقبلية للسياسات العمومية عبر وضع استراتيجيات وبرامج متعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة. وتميزت سنة 2012 أيضا بتعديل المادة 42 من القانون 28-00 المتعلق بتسيير النفايات والتخلص منها.

2.3. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.3. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة

- ✓ أطلق قطاع البيئة أشغال تحضير الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والتي تندرج في إطار تفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى:
- ✓ تحليل وضعية التنمية المستدامة بالمغرب حسب المعايير الدولية؛

[24] بعد تعيين الحكومة الجديدة يوم 10 أكتوبر 2013، أصبح قطاع البيئة وزارة مكلفة بالبيئة تابع لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

- ✓ تعبئة وإشراك الفاعلين في القطاع العمومي والخاص في الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة من خلال وضع مسلسل تشاوري وحكامة تشاركية.
- ✓ توفير الإمكانيات والأدوات الضرورية لتسريع وتيرة الرفع من فعالية الانجازات في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- ✓ وضع نظام تتبع وتقييم للإنجازات الوطنية في مجال التنمية المستدامة على أساس المعايير الدولية؛

2.2.3. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء

يولي قطاع البيئة أهمية قصوى للأعمال الهادفة إلى إنعاش المساواة وتحسين ظروف عيش النساء، وقد وضع القطاع عدة برامج تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي :

- *البرنامج الوطني لتأهيل المدارس القروية في المجال البيئي*: يروم هذا البرنامج إلى وضع نظام للتزويد بالماء الصالح للشرب، وتجهيز 8.701 مدرسة قروية بالمرافق الصحية في غضون 2030، والقيام بأنشطة في مجال التربية البيئية وتكوين الأساتذة في هذا المجال. وللإشارة، فقد استفادت 1.650 مدرسة قروية من هذا البرنامج (992 مدرسة استفادت من البرنامج و146 مدرسة خلال سنة 2013 بالإضافة إلى 503 في طور الاستفادة).
- *البرنامج الوطني لإعادة التأهيل البيئي للمساجد والمدارس القرآنية*: يهدف هذا البرنامج إلى تجهيز 8.510 مؤسسة دينية بنيات الماء والتطهير في غضون 2030. وقد استفادت حاليا 2.000 مؤسسة دينية من هذا البرنامج (1.142 مسجد ومدرسة قرآنية مجهزة، و725 في طور التجهيز، و136 مقررة في نهاية 2013).
- *إستراتيجية توظيف الشباب في الحرف الخضراء*: وتهدف هذه الإستراتيجية، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتعاون الياباني، إلى دعم توظيف الشباب (النساء والرجال) بالجهات التي تعاني من الهشاشة عبر تكوينهم في كيفية إنشاء مقاولات جد صغرى خضراء، وفي الحرف المتعلقة بالبيئة مع احترام مبدأ المساواة بين الجهات.

3.2.3 . إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات النجاعة

تحليل ميزانية قطاع البيئة حسب مقاربة النوع الاجتماعي

بلغت الميزانية الإجمالية المخصصة لقطاع البيئة[25] برسم سنة 2013 مبلغ 507,078 مليون درهم (هذا المبلغ يأخذ بعين الاعتبار التعديل المسجل على مستوى ميزانية الاستثمار)، 89% منها موجهة للاستثمار و11% للتسيير.

ويظهر توزيع ميزانية الاستثمار حسب البرامج، هيمنة البرنامج الوطني للنفايات المنزلية والذي استفاد من ميزانية استثمار تقدر ب 266 مليون درهم (57,6% من مجموع ميزانية استثمار القطاع)، يليها برنامج تطهير المدارس والمساجد ب 17,3% والبرنامج الوطني للتطهير (2,6%). أما الميزانية المرصودة للدراسات فقد بلغت 103,5 مليون درهم، أي ما يناهز 22,5% من ميزانية القطاع.

توزيع ميزانية استثمار قطاع البيئة حسب البرامج

البرنامج	ميزانية الاستثمار المخصصة	الحصة من مجموع ميزانية الاستثمار
البرنامج الوطني للنفايات المنزلية	266	%57,6
برنامج تطهير المدارس والمساجد	80	%17,3
البرنامج الوطني للتطهير	12	%2,6
دراسات	103,5	%22,5
المجموع	462	%100

المصدر: قطاع البيئة

[25] تجدر الإشارة إلى أن قطاع البيئة انخرط في نظام شمولية الاعتماد منذ سنة 2006.

تحليل مؤشرات الأهداف لقطاع البيئة حسب مقاربة النوع الاجتماعي

إن قطاع البيئة لا يتوفر على مؤشرات أهداف. لهذا، يجدر وضع مؤشرات مرقمة مرتبطة ببرامج القطاع وذلك من أجل قياس مدى تحقيق الأهداف المسطرة. كما ينبغي لهذه المؤشرات أيضا أن تدمج بعد النوع الاجتماعي (حساب التأثيرات المتباينة على الساكنة المستهدفة). على سبيل المثال، اقتراح مؤشرات تقيس أثر الملوثات ومواد أخرى ضارة على الساكنة المستهدفة بما في ذلك أثرها على الصحة الإنجابية للنساء والرجال. ومن أجل تحسين استقلالية النساء وإشراكهن في اتخاذ القرار في مجال البيئة، يجب وضع مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى تقوية قدرات النساء في هذا المجال (على سبيل المثال نسبة النساء اللواتي يمكنهن الوصول إلى المعلومة البيئية). كما يجب أيضا تطوير مؤشرات تعكس مدى مشاركة النساء في قضايا البيئة (على سبيل المثال نسبة مشاركة النساء في الأنشطة المتعلقة بحماية البيئة، الحملات التحسيسية لفائدة النساء القرويات بخصوص المشاكل المتعلقة بالبيئة، عدد النساء ذات تخصص جامعي في مجال البيئة، عدد النساء المشاركات في أشغال التشجير واختيار أنواع الأشجار، ...).

3.3. تحليل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بالقطاع

في إطار الإستراتيجية الهادفة إلى حماية البيئة، حقق القطاع عدة انجازات من بينها:

- الرفع من مستوى الربط بشبكة التطهير السائل من 70% سنة 2005 إلى 73% سنة 2012؛
- الرفع من نسبة تطهير المياه العادمة إلى 28% سنة 2012 مقابل 7% سنة 2005 وستصل إلى 43% بعد انتهاء أشغال محطات المعالجة التي هي في طور الإنجاز؛
- إنجاز 73 محطة لمعالجة المياه المستعملة.
- الرفع من نسبة تجميع النفايات لتصل إلى 80% مقابل 44% قبل سنة 2008 وكذا بلوغ نسبة تجميع تقدر ب 100% في أفق 2020،
- الرفع من نسبة انجاز مطارح النفايات المراقبة إلى 32% مقارنة مع 10% قبل سنة 2008.

4. قطاع الطاقة

تشمل مراعاة النوع الاجتماعي في قطاع الطاقة، سياق الاحتياجات والتدابير السياسية من أجل تحسين وضعية النساء في نسيج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فبالإضافة لكونها وسيلة لتسهيل وتحقيق الأهداف، تعتبر الطاقة عاملا أساسيا في التنمية الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية للمرأة في المجتمع.

1.4 جذاذة تقديمية للقطاع والإطار المعياري

1.1.4. جذاذة تقديمية لقطاع الطاقة

تتمثل مهام قطاع الطاقة في الإشراف على التدبير والنهوض بقطاع الطاقة وإعداد وتتبع الإستراتيجية الطاقية واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التزود بالمواد الطاقية وتعميم استفادة الساكنة القروية والحضرية من الطاقة وضمان حسن تسيير قطاعات الكهرباء والغاز والبترول وإنجاز قاعدة معطيات للقطاع وجمع المعلومات اللازمة لإنجاز دراسات اقتصادية ودراسات الأثر من خلال إنشاء نظام للمراقبة والتخطيط الطاقي.

وفيما يتعلق بعدد الموظفين، يشغل قطاع الطاقة والمعادن 779 موظفا، 31,8% منهم نساء. غير أن حصة النساء من مناصب المسؤولية لا تتجاوز 23,7% (أنظر الملحق 1).

2.1.4 الإطار المعياري

يعتبر الولوج إلى الطاقة من أولويات التنمية. وقد أكدت قمة الألفية لسنة 2000، والدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة لسنة 2001، والقمة العالمية للتنمية المستدامة لسنة 2002 على أهمية ضمان ولوج عادل، لمختلف مكونات الساكنة، لخدمات الطاقة الحديثة وبتكلفة معقولة.

على الصعيد الوطني، ومن أجل ضمان تعميم الولوج لمصادر الطاقة، شرعت السلطات العمومية في إنشاء إطار تشريعي جديد لقطاع الطاقة المتجددة (قانون 09-13) والذي يفتح آفاقا لبناء وتشغيل منشآت لإنتاج

الطاقة الكهربائية انطلاقا من مصادر متجددة بالنسبة للأفراد والمؤسسات العمومية أوالخاصة، ويحدد للمبادئ العامة التي يجب أن يتبعها النظام القانوني المطبق بما في ذلك مجال التسويق والتصدير. إضافة إلى ذلك، يهدف اعتماد القانون (47-09) المتعلق بالنجاعة الطاقية إلى الرفع من النجاعة الطاقية في استخدام مختلف مصادر الطاقة، وتفادي التبدير والتخفيف من عبء تكلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني والمساهمة في التنمية المستدامة (انظر الملحق 2).

2.4. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.4 وضع السياسات والاستراتجيات القطاعية

تهدف السياسة الطاقية الجديدة المعتمدة في مارس 2009 إلى تعزيز تأمين التموين بالطاقة وتوفرها، وتعميم الولوج إليها بتكلفة معقولة.

في إطار استمرارية تفعيل الإستراتيجية الوطنية للطاقة، تميزت سنة 2012 باستكمال المخطط الوطني للتدابير الأولية (PNAP) 2012 -2008، والذي مكن من إنشاء وحدات إنتاج إضافية بقوة 1400 ميكاواط، وذلك بكلفة استثمار إجمالية بلغت 14 مليار درهم.

وتمثل النجاعة الطاقية موازاة مع تطور الطاقات المتجددة أولوية رئيسية في الإستراتيجية الوطنية للطاقة والتي تهدف إلى توفير 12% من استهلاك الطاقة في أفق 2020 و15% في أفق 2030. في هذا الإطار، تم إدماج تقنيات ومخططات للنجاعة الطاقية في جميع القطاعات الأساسية خصوصا في قطاع النقل، والصناعة والمباني الذي تستهلك أكثر من 90% من الطاقة.

2.2.4 مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

وضعت الوزارة العديد من البرامج التي من شأنها الاستجابة لحاجيات الساكنة القروية من حيث الولوج إلى الكهرباء، وذلك للتخفيف من اعتماد هذه الساكنة على خشب الغابة والمساهمة في تحسين ظروف عيشها.

البرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي

يهدف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من خلال البرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي إلى كهربة ما يقارب 1500 قرية سنويا بتكلفة سنوية تبلغ 1,5 مليار درهم. وقد ساهم تحسين نسب الولوج للكهرباء في العالم القروي في الرفع من نسبة تمدرس الفتيات وارتفاع نسبة الأسر القروية المتوفرة على معدات كهربائية منزلية وتحسين مداخليها من خلال تطوير أنشطة جديدة.

البرنامج المندمج لتطوير استعمال بقايا النباتات كمورد للطاقة

في إطار هذا البرنامج، تم إنجاز مشروعين:

- مشروع توزيع الغاز الحيوي في منطقة سوس ماسة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ والمجلس الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة: يهدف هذا المشروع المرتكز على توزيع الأفران الفلاحية لتوفير موارد طاقية منزلية جديدة لسكان العالم القروي، كبديل لمختلف مصادر الطاقة التقليدية (الخشب والفحم والوقود...الخ) المستخدمة في أغراض الطهي والإضاءة والتدفئة وإنتاج القوة المحركة وذلك بهدف التخفيف على القطاع الغابوي، خصوصا شجر أركان الذي يستعمل كمصدر رئيسي للطاقة في العالم القروي.
- مشروع التحديث الطاقي للحمامات بشراكة مع الوكالة الوطنية للتنمية المتجددة والنجاعة الطاقية ووزارة الطاقة والمعادن والوكالة الفرنسية للتنمية والذي مكن من تحديث 140 حمام عمومي وذلك بهدف تقليص طلب قطاع الحمامات من الحطب ومصادر الطاقة الأحفورية وخلق مناصب شغل واستثمارات محلية.

3.2.4. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

بلغت الميزانية العامة لوزارة الطاقة والمعادن برسم سنة 2013 ما يناهز 2,8 مليار درهم، وبلغت ميزانية التسيير 808,66 مليون درهم خصص منها 57,8% لنفقات الموظفين بينما بلغت ميزانية الاستثمار 1,99 مليار درهم مع الأخذ بعين الاعتبار الخفض في الميزانية الذي بلغ ما يعادل 1,52 مليار درهم. وبالإضافة إلى الميزانية المخصصة لقطاع الطاقة، يستفيد القطاع من موارد مالية أخرى[26]. واستفادت مديرية الكهرباء والطاقة المتجددة من ميزانية استثمار (دون الأخذ بعين الاعتبار التعديل الذي عرفته الميزانية) بلغت 895 000 درهم.

ومكن تحليل مؤشرات الأهداف الخاصة بميزانية الاستثمار لوزارة الطاقة[27] من رصد 9 مؤشرات، أغلبها مؤشرات وسيلة لا تراعي بعد النوع الاجتماعي. غير أنه من الممكن جعل بعضها يراعي بعد النوع الاجتماعي (أنظر الملحق 3).

3.4. تحليل أهم مؤشرات النتائج

منذ انطلاقته في 2006 وإلى غاية نهاية 2012، مكن البرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي من تحسين نسبة ولوج الساكنة القروية للكهرباء من 18% سنة 1995 إلى 98,06% سنة 2012. وعرفت سنة 2012 ربط حوالي1.530 قرية بالشبكة الكهرباء مما مكن 46.960 أسرة من الولوج للكهرباء. وهكذا، بلغ مجموع القرى المستفيدة من الربط بشبكة الكهرباء في متم 2012، حوالي 35.600 قرية، أي ما يعادل 1.985.709 أسرة. فيما تم تزويد أكثر من 51.559 وحدة سكنية في 3.663 قرية بالطاقة الشمسية.

مبيان 5: تطور البرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي

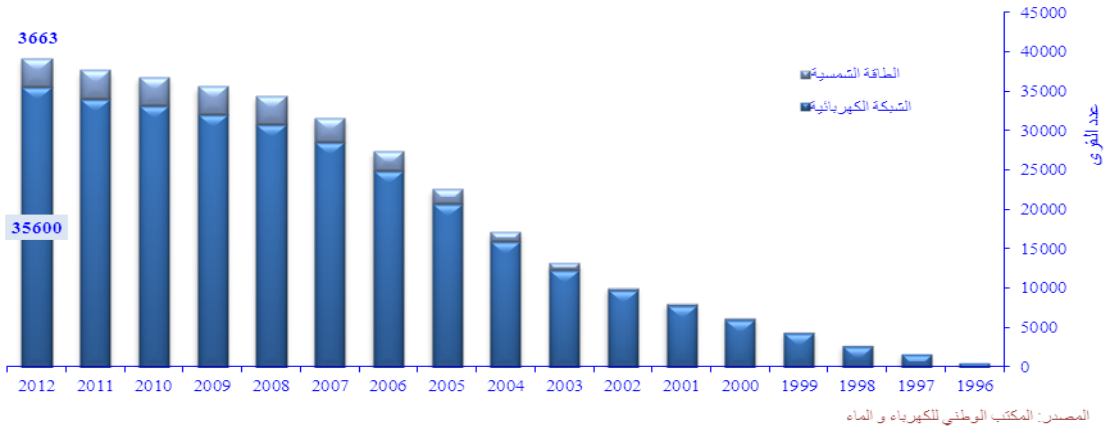

5. وزارة السكنى وسياسة المدينة

إن تعزيز المساواة بين الجنسين والدفاع عن حقوق المرأة وتمكينها هي مسألة إلمام، والتزام ومسؤولية. صحيح أن الوصول إلى تمدن منسجم يتطلب عملا جماعيا من مختلف الأطراف المعنية والشركاء الذين يعتبرون أن احترام حقوق ا النساء والرجال والأطفال وحقهم في العيش الكريم، هدفا رئيسيا للتدابير المتخذة من أجل تطوير الفضاء الحضري. ويستوجب هذا اعتماد تشريعات وسياسات وقوانين لحماية واحترام حقوق المواطنين على أساس من المساواة مما يتطلب وضع ميزانية وبالتالي تخصيص موارد مالية مسؤولة اجتماعيا وتأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المختلفة للساكنة المستهدفة، ووضع تسيير يضمن التوازن وديمومته بين الأولويات التي تخص الخدمات والمتعلقة بالنساء والرجال والأطفال.

---

[26] على سبيل المثال فإن تمويل البرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي (الذي كلف 20 مليار درهم) تم بشراكة بين المكتب الوطني للكهرباء (55%) والمستفيدين(25%) والجماعات المحلية (20%).

[27] لا تتوفر وزارة الطاقة على مؤشرات الأهداف بالنسبة لنفقات التسيير ولكن فقط على مؤشرات تخص نفقات الاستثمار. وقد انضمت وزارة الطاقة إلى شمولية الاعتمادات سنة 2006.

1.5. جذاذة تقديمية حول وزارة السكنى وسياسة المدينة والإطار المعياري لحقوق الإنسان

1.1.5. جذاذة تقديمية

لكي تقوم بالمهام المنوطة بها، تتوفر وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة[28] على 1.849 موظف، 37,69% منهم نساء (انظر الملحق 1). وتتجلى هذه المهام في إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية للسكن ووضع التدابير والإستراتيجيات لفائدة السكن الاجتماعي، وتحسين ظروف السكن وضبط السوق العقارية وتطوير مقاربة الجودة في مجال العقار، ومواكبة الفاعلين في القطاع.

2.1.5. الإطارالمعياري لحقوق الإنسان

إن الولوج إلى سكن لائق حق كرسته عبر السنين مجموعة من الآليات الدولية. ومع تنامي الوعي على المستوى الدولي بضرورة ضمان هذا الحق، انخرطت أليات أخرى في هذا المسعى. ونخص بالذكر المعاهدة الدولية للقضاء على جميع أشكال الميز العرقي والعهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وقد توجت أهداف الألفية للتنمية هذه الترسانة القانونية بإلزام المجتمع الدولي ببلوغ المرمى 24 من الهدف السابع، والمتعلق بالقضاء على جميع أشكال السكن الذي لا يستجيب لمواصفات السلامة في أفق 2020. وعلى المستوى الوطني، يشير الدستور الجديد إلى حق الولوج المتساوي للسكن للمواطنين والمواطنات.

2.5. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.5. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

تتفرع إستراتيجية عمل الوزارة برسم سنتي 2012 -2016 إلى خمسة محاور استراتيجية تهم تحسين أساليب التخطيط الترابي ومأسسة التقائية السياسات العمومية وتفعيل سياسة المدينة وتخفيض العجز السكني وتأهيل وتأطير القطاع. وتتلخص الإنجازات الرئيسية لبرنامج العمل لسنة 2012 كالتالي :

- تحسين أساليب التخطيط الترابي ومأسسة التقائية السياسات والبرامج القطاعية : تم تحقيق العديد من الإنجازات والمتعلقة باعتماد 71 وثيقة تعمير، واستكمال أربع دراسات استراتيجية متعلقة بإعداد التراب الوطني، وإرساء برنامج تحفيزي بالنسبة للمدن الجديدة تامسنا وتامنصورت، وانجاز خبرة من أجل إعادة تموقع وتأهيل الوكالات الحضرية....
- تفعيل سياسة المدينة: تميزت سنة 2012 بتنظيم المناظرة الوطنية الأولى حول سياسة المدينة واعتماد مرجعية لذلك، وتوقيع مذكرتي تفاهم لإحداث قطبين حضريين متكاملين ... وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى إعطاء الانطلاقة لإنجاز المشاريع الأولى في إطار سياسة المدينة، والتي يبلغ عددها 23 مشروع موزعين على 14 جهة بالمملكة، بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 8,9 مليار درهم.
- تخفيض العجز السكني: في سنة2012، تم إعطاء الترخيص لبناء 70.000 وحدة سكنية اجتماعية منها 33.000 وحدة تم الشروع في انجازها، كما تمت إعادة إسكان 22.780 أسرة في إطار برنامج مدن بدون صفيح، وكذا البدء في العمل لإعادة إيواء 6.880 أسرة، وإطلاق الأشغال لفائدة 4.668 أسرة قاطنة بدور آيلة للسقوط، وتبسيط مسطرة تسويق المنتوج السكني ذات قيمة منخفضة (140.000 درهم).
- تأهيل وتأطير القطاع عن طريق إدراج 10 نصوص قوانين في دائرة المصادقة سنة 2012، وإحداث ملحقة للمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بمراكش، وتصنيف 68 مقاولة جديدة، وإعادة تصنيف 170 مقاولة أخرى، وتبني 33 معيار جديد.
- تعزيز الحكامة : تميزت سنة 2012، في هذا الإطار، بإحداث اللجنة الوطنية للرصد والتتبع (CNS) واللجان المحلية للتتبع (CLS)، وبالتدقيق الداخلي على مستوى الوكالات الحضرية، وبحصول ستة وكالات حضرية على شهادة الجودة ISO، بالإضافة إلى الشروع في التدقيق التنظيمي والهيكلي للوزارة، واعتماد تدابير جديدة تتعلق بإسناد الصفقات العمومية من قبل الوكالات الحضرية ...

[28] يتعلق الأمر بعدد موظفي وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة التي قسمت بعد تعيين الحكومة الجديدة يوم 10 أكتوبر 2013 إلى وزارتين: وزارة السكنى وسياسة المدينة ووزارة التعمير وإعداد التراب الوطني.

وفيما يخص البرامج المرساة، تتلخص إنجازاتها في ما يلي:

برنامج مدن بدون صفيح: استفادت حتى الآن، ما يقارب 362.319 أسرة من برامج محاربة الأحياء الصفيحية، مما ساهم في تراجع نسبة ساكنة هذه الأحياء من مجموع ساكنة الحواضر من 8,2% سنة 2004 إلى 3%عند متم يونيو 2013. وقد بلغ حاليا معدل انجاز البرنامج 78% بفضل القضاء على السكن الصفيحي في 48 مدينة من أصل 85 مدينة مبرمجة منذ انطلاق البرنامج سنة 2004.

برنامج السكن بقيمة 250.000 درهم : في إطار هذا البرنامج وإلى حدود متم يونيو2013، تم إبرام 643 اتفاقية تهم بناء 1.162.218وحدة سكنية. وبلغ عدد المشاريع المرخصة 503 مشروع تهم 371.215 سكن، وقد أعطيت انطلاقة الأشغال ل412 مشروع أي ما يعادل 313.594 وحدة سكنية.

برنامجالسكن بقيمة 140.000 درهم: منذ سنة 2008 وإلى غاية متم ماي 2013، بدأت الأشغال في بناء 52.912 مسكن، منها 22.411 وحدة منجزة. وقد تميزت الأشهر الستة الأولى من السنة الجارية بإتمام الأشغال في 1.315مسكن بقيمة 140.000 درهم.

برنامج معالجة السكن المهدد بالانهيار: تهم العمليات المبرمجة ترميم وتقوية هياكل البنايات الممكن ترميمها، والتخفيف من الكثافة السكانية بهذه المباني، وكذا منح مساعدة مالية مباشرة للأسر المتضررة. وخلال الفترة الممتدة ما بين 1999 و2013، استفادت 57.366 أسرة من تحسين ظروف سكنها، بمبلغ مالي إجمالي ناهز 1,3 مليار درهم من ميزانية الدولة.

برنامج تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز: خلال الفترة 2002-2013، استفادت 1.007.360 أسرة من تحسين ظروف سكنها.

2.2.5 الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء

إن الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج السكنية في المغرب يواجه إشكالية متعلقة بنقص في المعلومات الدقيقة حول ولوج المرأة للسكن، والعقار، والاستفادة من برنامج مدن بدون صفيح ... الخ. وإدراكا منها بالأهمية القصوى لوضع نظام معلومات يراعي بعد النوع الاجتماعي، والذي من شأنه أن يمكن من وضع برامج تلبي الحاجيات المختلفة لجميع فئات الساكنة المستهدفة ويضمن مبدأ المساواة في الحصول على سكن لائق، تعمل وزارة السكنى وسياسة المدينة حاليا،بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للنساء، على إطلاق بحث ميداني لتقييم أثار برامج محاربة السكن الغير اللائق على الظروف المعيشية للأسر المستفيدة. وسيمكن هذا البحث من الحصول على معلومات مدققة من شأنها تقييم أثار برامج محاربة السكن غير اللائق على الأحوال المعيشية للأسر بمنظور يراعي بعد النوع الاجتماعي.

ويهدف هذا البحث إلى تقييم أثار برامج محاربة السكن غير اللائق (الأحياء الصفيحية والأحياء الغير قانونية) على الأحوال المعيشية للأسر، مما سيمكن من تقييم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للساكنة المستهدفة من قبل هذا البحث والتي تتكون من المستفيدين من البرامج المرساة بالإضافة أيضا إلى غير المستفيدين وكذا شهادات من ساكنة المناطق القروية (الموطن الأصلي للساكنة المعوزة). وهكذا، يشمل البحث الميداني عينة من حوالي 6.000 أسرة منها 43% (حوالي 2.600 أسرة) من الأسر غير المستفيدة و57% (حوالي 3.400 أسرة) من الأسر المستفيدة.

كما سيمكن هذا البحث أيضا من تقييم الظروف المعيشية للرجال والنساء والفتيان والفتيات في البيت والمجتمع. وبفضل المعلومات التي سيوفرها البحث المذكور، سيتم تحديد طبيعة الولوج إلى المرافق الاجتماعية، وإلى الملكية وإلى الموارد بشكل عام ... وسيساعد هذا البحث أيضا على فهم أفضل للآثار المتباينة لبرامج الوقاية وإعادة تأهيل ومحاربة السكن غير اللائق على هشاشة الأسر ومختلف أفرادها (رجال ونساء وفتيات وفتيان) ومستوى عيشها وإمكانية خلق الثروة ... وبهذا، ينبغي أن تؤدي المعلومات التي سيوفرها هذا البحث إلى إنتاج مجموعة من المؤشرات للمساعدة على اتخاذ القرارات بخصوص توجيه وتعديل برامج محاربة السكن الغير اللائق والتي تأخذ بعين الاعتبار احتياجات وانتظارات مختلف مكونات الساكنة من نساء، ورجال، وفتيات، وفتيان.

3.2.5. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

بلغ الغلاف المالي المخصص لقطاع السكنىبرسم سنة 2013، ما قيمته 899,97 مليون درهم أو باحتساب تخصيصات صندوق التضامن والاندماج الحضري ترتفع ميزانية القطاع إلى ما يقارب 2,4مليار درهم برسم سنة 2013.

اعتمادات الميزانية المرصودة لوزارة السكنى

	الاعتمادات المالية (مليون درهم)	%
التسيير	25,9	1,08
الاستثمار	874,03	36,4
صندوق التضامن للسكنوالتكامل الحضري	1500	62,5
المجموع العام	2394,63	100

المصدر: مديرية الميزانية، وزارة الاقتصاد والمالية

وبخصوص الاعتمادات المالية المرصودة للبرامج ذات الأولوية لدى قطاع السكنى، أعطت ميزانية2013 أهمية أكبر لبرامج إعادة هيكلة السكن الغير اللائق والتأهيل الحضري والتي استفادت من 393,5 مليون درهم مقابل 203 مليون درهم فقط لبرنامج مدن بدون صفيح و12 مليون درهم للبرنامج الاستعجالي وإعادة تأهيل النسيج العتيق. وقد تم تعزيزالموارد المالية بالاعتمادات الممنوحة من قبل صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري. فبرسم النصف الأول منسنة2013، تم رصد 257 مليون درهم لبرنامج إعادة هيكلة السكن غير اللائق، و132 مليون درهم لبرنامج مدن بدون صفيح و43 مليون درهم للبرنامج الأخير.

وقد قامت الوزارة بتحديد مجموعة من مؤشرات الأهداف يبلغ عددها ما يقارب أربع مؤشرات بالنسبة لميزانية التسيير، مقابل أكثر من 140 مؤشرا بالنسبة لميزانية الاستثمار. وتجدر الإشارة إلى أن جميع المديريات التابعة لوزارة السكنى قد حددت مجموعة من مؤشرات الأهداف الخاصة بمصالحها. وبالنظر إلى أهمية البرامج التي يتم الإشراف عليها على مستوى مديرية السكن الاجتماعيوالشؤون العقارية، فقد حددت هذه الأخيرة أكبر عدد من مؤشرات الأهداف لكل برنامج. ويحظى برنامج "مدن بدون صفيح" بمفرده ب12مؤشر هدف. إضافة إلى ذلك، فقد حدد القطاع عدة مؤشرات أهداف على المستوى الجهوي (ثلاث جهات في الجنوب وهي جهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء وجهة كلميم- السمارة وجهة واد الذهب- الكويرة).

وفيما يتعلق بإمكانية جندرة المؤشرات والتي حددت أهميتها في مراعاتها لبعد النوع الاجتماعي وتطابقها مع المهام المنوطة بالوزارة الوصية، فإن تلك المتعلقة بميزانية التسيير كعدد الأشخاص المستفيدين من النقل وكذا عدد الأشخاص المستفيدين من دورالاصطياف يجب جندرتها.وتجدر الإشارة إلى أن بعض مؤشرات الأهداف لميزانية الاستثمار تراعي بعد النوع الاجتماعي ويجب أن تكون مصنفة حسب النوع وحسب وسط الإقامة وذلك من أجل تقييم أمثل لتدخل الدولة في هذا القطاع (انظر الملحق 3). وفي هذا السياق، فإن البحث الميداني المرتقب والذي يهم تقييم آثار برامج محاربة السكن غير اللائق على الظروف المعيشية للأسر المستفيدة، من شأنه أن يحدد مجموعة من مؤشرات النجاعة والتي يجب تتبعها سنويا وبذلك ستساعد على اتخاذ القرارات بخصوص توجيه البرامج السكنية من أجل الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المتباينة للساكنة المستهدفة.

3.5. تحليل أهم مؤشرات النتائج

حسب التقرير السنوي للمؤشرات الاجتماعية لسنة 2011، يبقى التملك هو الوضعية القانونية لحيازة المسكن الأكثر انتشارا، حيث أن 65,5٪ من الأسرالحضرية مالكة لمساكنها مقابل22,7٪ لجئوا للاستئجار.

ومن جهة أخرى، شهدت الكثافة السكنية في المناطق الحضرية تحسنا ملحوظا لتستقر في1,4 (فرد/غرفة) سنة 2011، مقابل 1,8سنة 1994 و2,1 سنة 1982. أما بالنسبة للولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، فجميع الأسر في المناطق الحضرية تقريبا، أي ما يناهز98,5% و96,5% على التوالي، تستفيد من ربطها بشبكتي الكهرباء والماء الصالح للشرب كما تم ربط ما يقارب89,3% من الأسر في المناطق الحضرية بشبكة الصرف الصحي. وفي المقابل، وعلى الرغم من أن 88,2% من الأسر تم ربطها بالكهرباء، فإن 48,8% فقط تم ربطهم بشبكة الماء الصالح للشرب بالعالم القروي مع أن 69,7% من هذه الساكنة يلجون إلى مصدر مياه محسن.

وبخصوص التمويل، فقد عرفت القروض المضمونة من طرف فوكاريم خلال النصف الأول من سنة 2013، ركودا بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2012، أي 7.078 قرض مقابل 7.117 قرض خلال الفترة يناير- يونيومن سنة 2012. غير أن الحصيلة الشهرية ليونيو 2013 بلغت 1.119 قرض مقابل 898 قرض في يونيو2012، أي بزيادة 24%. ومنذ انطلاقته وإلى غاية متم يونيو2013، بلغ عدد المستفيدين من ضمانة فوكاريم 93.627 أسرة بمبلغ إجمالي ناهز 14 مليار درهم.

ويلاحظ طبقا للمعطيات الخاصة بتوزيع القروض المضمونة من طرف فوكاريم حسب النوع الاجتماعي أن النساء يلجأن أكثر فأكثر لضمانة هذا الصندوق بحيث أن حصة النساء ارتفعت بأكثر من نقطتين، من 50,1% خلال النصف الأول من سنة 2012 إلى 52,5% خلال نفس الفترة من السنة الجارية. وتبقى هذه الوضعية قائمة إلى حدود أخر الإحصائيات المتوفرة لشهر غشت والتي تشير إلى هيمنة النساء المستفيدات من ضمانة فوكاريم بحصة تناهز 52,3% مقابل 47,7% بالنسبة للرجال.

6. وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك

لتوسيع شبكات النقل آثار إيجابية على حياة المواطنين والمواطنات، إلا أن التوزيع غير المتكافئ لهاته الآثار يمكن أن يزيد من تفاقم اللامساواة بين الجنسين. كما يواجه وضع التخطيط المتعلق بالنقل، والتي تأخذ بعين الاعتبار ولوج المرأة للخدمات وكذا البنيات التحتية للنقل، غياب المعطيات الإحصائية المفصلة، مما يصعب معه تحديد مدى استفادة المرأة من الفرص المتاحة من تحسين خدمات النقل من حيث الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل.

1.6 . جذاذة تقديمية للوزارة والإطارالمعياري لحقوق الإنسان

1.1.6 . وضعية المرأة في وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك

تعنى وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك[29]بتنفيذ وتنسيق سياسة الحكومة المتعلقة بمختلف وسائل النقل (الطرقي والسككي والبحري والجوي). وتعمل الوزارة من جهة على إنشاء البنيات التحتية والحفاظ عليها وكذا إنجاز الأشغال العمومية من أجل مواكبة الإقلاع الاقتصادي (الطرق والطرق السيارة والموانئ والمطارات والسكك الحديدية). كما يدخل في إطار مهام الوزارة إعداد وتنسيق سياسة الحكومة بشأن السلامة الطرقية.

ولتنفيذ مهامها، تتوفر وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك على 6808 موظف وموظفة من بينهم 1585 امرأة، أي بنسبة تصل إلى 23% (أنظر الملحق 1). وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن الوزارة عضو في الشبكة بين-وزارية للتشاور بخصوص إدماج المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية (أنظر الملحق 1).

2.1.6 . الإطارالمعياري لحقوق الإنسان

تجعل المادة 14 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي اعتمدها المغرب سنة 1979، من الوزارة حجر الأساس لأهم التدابير الهادفة لتحسين وضعية المرأة القروية. وتكمن هذه الأهمية في الدور الحاسم الذي تلعبه البنيات التحتية للنقل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تمكن النساء/الفتيات في المناطق القروية من الوصول إلى المرافق الاجتماعية الأساسية، وبالتالي الاستفادة من الخدمات في مجال الصحة، التكوين والتعليم، ومحوالأمية. وفي نفس السياق، تعتبر الوزارة فاعلا رئيسيا من أجل تحقيق معظم أهداف الألفية في غضون سنة 2015 (أنظر الملحق 2).

2.6.الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.6 وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

لضمان استمرارية الإجراءات المتخذة وفق مقاربة مبتكرة، قامت وزارة التجهيز والنقلواللوجيستيك بوضع إستراتيجية عمل جديدة للفترة الممتدة ما بين 2012 و2016. وترتكز هذه الأخيرة على ثلاث محاور

[29] بعد تعيين الحكومة الجديدة يوم 10 أكتوبر 2013، أصبحت وزارة النقل والتجهيز تسمى وزارة النقل والتجهيز واللوجيستيك.

رئيسية وهي: القدرة التنافسية والتنمية المستدامة والمنصفة وتحسين جودة وسلامة خدمات النقل وتعزيز الشفافية والحكامة الرشيدة والنجاعة في قطاع النقل. وفيما يلي جرد لأهم الإنجازات التي تم تحقيقها بالنسبة لكل محور:

- ***القدرة التنافسية والتنمية المستدامة والمنصفة*** : يندرج هذا المحور في مسلسل الأوراش الكبرى التي يسعى المغرب إلى انجازها والتي تهم جميع القطاعات بما في ذلك البنيات التحتية للنقل (الطرق والطرق السيارة والسكك الحديدية:

✓ بالنسبة ***لقطاع الطرق***، ستعمل الوزارة على إنهاء 400 كلم من الطرق و600 كلم من الطرق السريعة. فيما يتوقع استكمال البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، والذي مكن من رفع نسبة ربط الساكنة القروية بالشبكة الطرقية من 54% سنة 2005 إلى 80% عند نهاية البرنامج. وفي نفس السياق، يتم حاليا العمل على إعداد البرنامج الثالث للطرق القروية. وتجدر الإشارة كذلك إلى عمل الوزارة على استكمال الدراسة المتعلقة بإنشاء نفق تيشكا (مراكش-ورزازات). كما ستقوم الحكومة بإجراء الدراسات الخاصة بمشروع إنشاء الطريق السيار بين وجدة والحدود الجزائرية، ورسم المخطط الوطني الثاني للطرق السيارة وآلياته، وكذا استكمال تنفيذ المشاريع المندرجة في إطار عقدة- برنامج 2008-2015. وتجدر الإشارة إلى إعطاء الانطلاقة لأشغال بناء الطريق السيار الرابط بين الجديدة وأسفي (143 كلم) في أبريل من العام الجاري، والذي خصصت له ميزانية قدرها 4,4 مليار درهم.

✓ وفيما يخص تحديث ***قطاع السكك الحديدية*** وتوسيع شبكته، ستعرف الفترة الممتدة مابين 2012 و2016 الانتهاء من إنشاء خط القطار الفائق السرعة بين طنجة والدار البيضاء، وإطلاق الدراسات بخصوص مده إلى مراكش، والمساهمة في تطوير النقل الإقليمي، وإحداث سكة ثالثة بين القنيطرة والدار البيضاء، وتثنية الخط السككي بين سطات ومراكش، وإعادة تأهيل الخط السككي الرابط بين سيدي قاسم وطنجة، وكهربة خط فاس-وجدة (فاس- تازة كمرحلة أولى)، وإعداد دراسات بخصوص توسيع شبكة السكك الحديدية (بني ملال وطنجة وتطوان، ...).

✓ وعلى مستوى ***الموانئ والنقل البحري***، من المتوقع،خلال الفترة 2012-2016، البدء في استغلال المحطة 4 لميناء طنجة المتوسط من طرف شركة مرسى المغرب، وإعطاء الانطلاقة لأشغال بناء المحطة 3، وبناء موانئ جديدة (آسفي، والناضور، غرب البحر الأبيض المتوسط، والجرف الأصفر، ...)،وتوسيع عدة موانئ (الداخلة، وطرفاية، وأكادير، والعرائش، وسبها، وسيدي إفني)، وإنهاء تحضير خطة لإعادة تأهيل ميناء القنيطرة المهدية، وخلق خطة لتطوير مهن إصلاح السفن وإنجاز دراسات جديدة تخص موانئ الداخلة والقنيطرة.

✓ وبخصوص ***المطارات والنقل الجوي***، سيتم خلال الفترة 2012-2016 إعداد مخطط وطني يهدف إلى تطوير البنية التحتية للمطارات (الناضور، وكلميم، والراشيدية، وطان طان)، وتوسيع مطار مراكش والمحطات 1 و2 لمطار محمد الخامس، وبناء محطات جديدة في كل من مطار فاس، ومطار زاكورة، ومطار بني ملال، بالإضافة إلى الانتهاء من المدرج الثالث بمطار محمد الخامس.

- ***محور الشفافية والحكامة الرشيدة والنجاعة***: لتفعيل هذا المحور، قامت الوزارة بوضع عدة خطط، من بينها تلك التي ترمي إلى إعادة تأهيل قطاع النقل، ومراجعة النظام التشريعي للقطاع، ونهج سياسة اللامركزية، ومنح مزيد من السلط للمصالح الترابية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتحسين خدمات الاستقبال، والانفتاح على القطاع الخاص، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وترشيد الإدارة المثلى للموارد، وتعزيز الموارد البشرية وتعزيزكفاءتهم المهنية.

- ***محور جودة وسلامة خدمات النقل***: تولي الوزارة أهمية قصوى لمسألة الأمن وجودة الخدمات التي تقدمها مختلف وسائل النقل. وهكذا، فإنها تهدف إلى دعم الإستراتيجية الوطنية للحد من حوادث السير وضمان السلامة الطرقية المناسبة من خلال اعتماد دفتر تحملات يتعلق بالمؤسسات الخاصة لتعليم السياقة ومؤسسات التربية المرتبطة بالسلامة الطرقية، وكذا مراقبة مراكز الفحص التقني، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء اللجان الإدارية لمناقشة أسباب حوادث السير المميتة.

2.2.6. البرامج والإجراءات التي تستجيب لمقاربة النوع الاجتماعي

يعتبر توسيع شبكات النقل وتحسين جودة خدماته من أهم أولويات البرامج التي تم تطبيقها في مجال النقل بالمغرب. ويستمدهذا التوجه أهميته من الدور الحاسم للنقل (بنية تحتية ووسائل) في التنمية المستدامة، إذ يتعلق الأمر بقطاع ذوبعد اقتصادي واجتماعي. وبالتالي، فمن وجهة النظر الاقتصادية، لا يمكن للاقتصاد الوطني أن يحقق اندماجه في الاقتصاد العالمي، كما لا يمكنه إنتاج وتسويق السلع محليا في ظل غياب البنيات التحتية ووسائل النقل.

ومن بين الأهداف المسطرة لتطوير قطاع النقل نذكر تقليص الفوارق بين المناطق الحضرية والقروية - وبالتالي، تقليص الفوارق بين المناطق القروية والحضرية وذلك عبر تسهيل وصولها إلى البنيات التحتية الأساسية (المدارس والمستشفيات، أسواق...).وفي هذا الإطار، تندرج الاستراتيجية المتعلقة بالطرق القروية التي اعتمدها المغرب منذ سنة 1995 والتي كان لها أثر إيجابي على ساكنة المجال القروي بصفة عامة، والنساء والفتيات على وجه الخصوص، بحيث استفدن من تحسين ظروف عيشهن، خاصة تلك المتعلقة بتعليم الفتيات، والولوج للعلاجات، الولادة تحت إشراف طبي....

وبذلك، يعتبر إدراج بعد النوع الاجتماعي في برامج توسيع الشبكة الطرقية (خاصة في المناطق القروية) ذو فائدة كبيرة لتلبية الاحتياجات المختلفة للسكان المستهدفين، كما تعكس نجاعة وفعالية السياسة العمومية. ولتحقيق الأهداف المتوخاة، يتعين على الجهات المعنية وضع نظام معلومات يأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي معززا ببحوث ميدانية تقدم معلومات عن ولوج المرأة لخدمات النقل (الحضري والقروي)، وآثار برنامج الطرق القروية (على غرار الدراسات التي همت تقييم آثار البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية وبرامج الطرق السيارة، ...).

3.2.6. إعداد الميزانية وجرد مؤشرات النجاعة

بلغت الميزانية المخصصة لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك برسم سنة 2013[30] مبلغا قدره 12,5[31] مليار درهم. وتنقسم مصادر الميزانية المخصصة للوزارة كالآتي: 46% من الميزانية العامة للدولة، تليها الحسابات الخصوصية للخزانة بنسبة 26%، ثم المؤسسات العمومية (22%)، فمصالح الدولة المسيرة بطريقة مستقلة (6%).

مبيان 6 : مصادر تمويل ميزانية وزارةالتجهيز والنقل سنة 2013

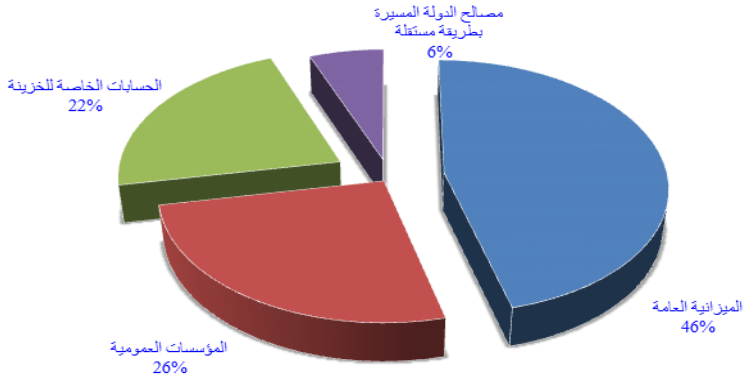

المصدر:وزارة التجهيز و النقل

وقد بلغت ميزانية الاستثمار لسنة 2013 مبلغا قدره 5,8 مليار درهم والذي يأخذ بعين الاعتبار الإقتطاع من ميزانية الاستثمار، تم منح 1,75 مليار درهم منها للمكتب الوطني للسكك الحديدية من أجل إنجاز المشاريع المبرمجة (خاصة تلك المتعلقة بالقطار الفائق السرعة) في إطار عقد- برنامج للفترة 2010-2015. كما تم تخصيص غلاف مالي بلغ 1,24 مليار درهم لفائدة مديرية الطرق التي تولي أهمية كبيرة للصيانة والمحافظة على الشبكة الطرقية (750 مليون درهم)، وكذا توسيعها وتهيئها (370 مليون درهم) بما في ذلك 100 مليون

[30] قامت وزارة التجهيز والنقل بتحيين إطار النفقات على المدى المتوسط المتعلق بالفترة 2013-2015.
[31] يتعلق الأمر بميزانية الوزارة مع التعديل الذي عرفته ميزانية الاستثمار.

درهم خصصت للبرنامج الوطني الثاني للطرق القروية. فيما بلغت ميزانية الدولة الممنوحة لشركة الطرق السيارة للمغرب 1,14 مليار درهم.

تحليل مؤشرات الأهداف وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك

لتقييم مدى التقدم الحاصل في المشاريع، تعتمد الوزارة 41 مؤشرا للأهداف مرتبطا بميزانية الاستثمار لسنة2013[32]، وهونفس العدد بالنسبة للسنة الماضية. ونظرا لعدم مراعاة بعد النوع الاجتماعيعلى مستوى هذه المؤشرات، يصعب تقييم الجهود المبذولة من أجل تعزيز التكافؤ بين الجنسين في البرامج والخدمات الخاصة بقطاع النقل. ومن تم يتعين وضع مؤشرات جديدة تأخذ بعد النوع الاجتماعي بعين الاعتبار (أنظر الملحق 3).

3.6. تحليل أهم مؤشرات النتائج للقطاع

تلعب البنيات التحتية للنقل دورا رئيسيا في تحسين ظروف عيش الساكنة (الصحة والتعليم والعمل، ...). ومن أجل تقليص اللامساواة بين الجنسين، يجب وضع سياسات للنقل وللبنيات التحتية تراعي الاحتياجات المختلفة لجميع شرائح المجتمع (الرجال والنساء والفتيان والفتيات). وفي هذا الصدد، أجرى البنك الأفريقي للتنمية دراسة بهدف تقييم أثر تطبيق البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية على ساكنة المجال القروي، وقد مكن "تقريرالانتهاء من البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية "، الذي نشر في أبريل 2013، من جرد أهم مؤشرات الأثر لهذا البرنامج على الساكنة القروية. ونذكر منها:

- الرفع من نسبة ربط الساكنة القروية بالشبكة الطرقية من 54% سنة 2005 إلى 65% سنة 2008 و67,6% سنة 2009 ثم 70,1% سنة 2010، و73% سنة 2011 ثم إلى 74% سنة 2012. وقد مكنت هذه الإنجازات من استفادة ساكنة تقدر بـ 2.634.000 شخص سنة 2012 من الطرق القروية.
- تقليص نسبة التفاوت بين الأقاليم بحيث ارتفع المؤشر التفاضلي للولوج إلى 0,56 سنة 2012 بدل 0,5 سنة 2007 و0,51 سنة 2010؛
- زيادة عرض خدمات النقل: (أ) تقليص وقت النقل بنسبة 23%، (ب) تخفيض تكاليف النقل سنة 2010 بنسبة 45% للمسافرين و42% للبضائع؛
- رفع نسبة تمدرس الفتيات القرويات إلى 83%، بحيث ارتفع وقت التمدرس العام من 67%قبل إنجاز المشروع إلى 78% بعده؛
- ولوج أفضل للخدمات الصحية والخدمات البيطرية (ارتفاع عدد الأغنام بنسبة 23,7% والأبقار بنسبة 45% والماعز بنسبة 31%)؛
- زيادة فرص العمل ابتداء من سنة 2008 بنحو1,4% سنة 2010 و2,7% سنة 2011؛
- زيادة دخل الأسر بنحو39%؛

7. وزارة الصحة

شهد قطاع الصحة دينامية جديدة موجهة أساسا لتحسين جودة العرض الصحي والولوج إلى الخدمات الصحية. وهكذا، فقد تم تحقيق انجازات مهمة خاصة في مجالي صحة الأم والطفل، إلا أن الفوارق المتعلقة بالنوع الاجتماعي ومستوى المعيشة ومجال الإقامة وتوفير البنية التحتية...، تظل قائمة.

1.7.جذاذة تقديمية حول قطاع الصحة والإطار المعياري لحقوق الإنسان

1.1.7. جذاذة تقديمية

تتجلى مهام وزارة الصحة في وضع السياسة العمومية في مجال الصحة وكذا السياسة الوطنية في مجال الأدوية والمواد الصيدلية، سواء تعلق ذلك بالمجال التنظيمي أوالتقني. ومن بيم مهام الوزارة أيضا تتبع السياسة الصحية الدولية التي يساهم فيها المغرب، وتحديد خيارات للتعاون في مجال الصحة بالتشاور مع القطاعات المعنية. كما يسهر هذا القطاع على مراقبة عمل المهن الطبية وشبه الطبية والصيدلية وذلك تطبيقا للتدابير التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

[32] تفتقد وزارة التجهيز والنقل لمؤشرات الأهداف المرتبطة بميزانية التسيير.

وتضم الوزارة نقطة ارتكاز للنوع الاجتماعي بمديرية السكان دون أن الإشارة إليها بالهيكل التنظيمي للقطاع. ويمثل المسؤول عن وحدة مناهضة العنف ضد النساء وزارة الصحة في الشبكة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية.

2.1.7.الإطار المعياري لحقوق الإنسان

انخرط قطاع الصحة في مجموعة من الاتفاقيات الدولية والوطنية تهم قطاع الصحة كمكون أساسي لحقوق الإنسان وذلك بتوافق مع مهامه الهادفة إلى تأمين ولوج الساكنة لنظام صحي عادل وذوجودة عالية. ويعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إطارا مرجعيا في هذا المجال، بالإضافة إلى الدستور الجديد الذي ينص على الحق في الولوج إلى العلاجات الأساسية والولوج المتكافئ للخدمات العمومية ويقر بذلك مجموعة من المبادئ والمقتضيات التي قد تؤثر على تنظيم، وعمل، وحكامة المنظومة الصحية..

ويعمل المغرب القطاع جاهدا على تحقيق أهداف الألفية المتعلقة بقطاع الصحة. كما ينخرط أيضا في مسلسل التشاور في إطار التفكير حول أولويات التنمية بعد سنة 2015. وإضافة إلى ذلك، فإن المغرب قد أقر بتوصيات البرنامج العالمي للصحة الحادي عشر لمنظمة الصحة العالمية (2006-2015) والذي يهدف إلى التعريف بمشاكل الصحة بالعالم والرهانات المنبثقة عنها مع الإشارة إلى الوسائل لمجابهتها. وتترجم هذه المجهودات إرادة المغرب لجعل قطاع الصحة رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد (انظر الملحق 2).

2.7. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.7. السياسات والاستراتيجيات المتوخاة في مجال الصحة

إن استراتيجية عمل وزارة الصحة تولي أهمية خاصة لجودة الخدمات وتحسين الاستقبال في المستشفيات والمؤسسات العلاجية العمومية، بالإضافة إلى ضمان الولوج المتكافئ للخدمات الصحية الأساسية، وبصفة خاصة عند الولادة والحالات المستعجلة مع إعطاء الأولوية للمناطق القروية والمعزولة. كما تركز أيضا على ضرورة تحسين الولوج إلى الأدوية بالنسبة للفئات المهمشة عبر تخفيض أثمان الأدوية وتشجيع استعمال الأدوية الجنيسة.

ويعد خفض وفيات الأمهات والأطفال من بين المحاور الأولوية لتدخل القطاع. وفي هذا المجال، فإن الأهداف المسطرة في غضون 2016 تتمثل في خفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 20 لكل 1.000 ولادة حية وخفض وفيات الأمهات إلى 50 لكل 100.000 ولادة حية.

ومن أجل كشف بعض عوامل الخطر أثناء الحمل، أصبحت التحاليل لبيولوجية الخاصة بالحمل مجانية لدى المراكز الصحية التي تتوفر على وحدة للتوليد وعند الحاجة، لدى مختبرات التحاليل التابعة لمستشفيات الإحالة. كما تم اتخاذ مجموعة من التدابير تهم توفير الأدوية الحيوية، والكواشف الكيميائية بالإضافة إلى اقتناء 57 سيارة إسعاف لفائدة المراكز الصحية التي تضم وحدة للتوليد.

وفيما يخص التغطية الصحية، مكن إطلاق مسلسل تعميم نظام المساعدة الطبية للمعوزين في 13 مارس 2012 من استفادة 5,7 مليون شخص حسب آخر الإحصاءات المتاحة (حاملي بطاقات وتوصيلات) مما يمثل 67% من الساكنة المؤهلة.

وفيما يخص محاربة العنف ضد المرأة والأطفال تم تسجيل عدة انجازات لوزارة الصحة من بينها إحداث 78 وحدة مدمجة للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، وإقرار مجانية شهادة الطب العدلي بالنسبة للنساء والأطفال ضحايا العنف إضافة إلى وضع دليل حول معايير موحدة للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف.

وفي إطار المناظرة الوطنية للصحة المنعقدة بمراكش من 1 إلى 3 يوليوز 2013، تم تقديم الكتاب الأبيض للصحة الذي يرسم ملامح إصلاح النظام الصحي بالمغرب من خلال عرض المحاور الكبرى للإصلاح والتي تأخذ بعين الاعتبار اختلالات النظام الحالي وانتظارات المواطنين التي تم إبداؤها في إطار برنامج "انتظارات" الذي تم إطلاقه في شهر أبريل 2012 مع إعطاء أهمية كبرى للمحددات الاجتماعية للصحة. ويجب أن يرتكز هذا الإصلاح على ثلاث محاور أساسية: الاشتغال على المحددات الاجتماعية للصحة، والتقدم

نحوالتغطية الشاملة، وتدبير المنظومة الصحية برمتها (قطاع خاص وعام، نظامي وغير نظامي). وفيما يخص حكامة قطاع الصحة، هناك ثلاث ورشات أساسية يجب تفعيلها: الموارد البشرية للصحة، والتعاقد التكاملي بين القطاع العام والخاص، وإصلاح النظام الإعلامي.

2.2.7. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

حصة نفقات الصحة في ميزانية الدولة

بلغت مساهمة الدولة في تمويل قطاع الصحة12,37[33] مليار درهم سنة 2013 (ما يقارب 5% من ميزانية الدولة) من بينها 10,37 مليار درهم مخصصة لميزانية التسيير و2 مليار درهم مخصصة لميزانية الاستثمار التي عرفت تعديلا.

ووصلت نفقات الأجور إلى ما يقارب 6,42 مليار درهم، أي ما يعادل 52% من ميزانية وزارة الصحة. ومكن تحليل تطور القروض المرصودة لوزارة الصحة خلال الفترة 2001-2013 من تسجيل ارتفاع مهم خلال السنوات الأخيرة، تجلى في تعزيز الميزانية المخصصة للقطاع ب 102% خلال هذه الفترة مع تسجيل معدل نمو سنوي يقدر ب 6%.

توزيع ميزانية الاستثمار المخصصة حسب البرامج الصحية

يبين توزيع ميزانية الاستثمار حسب البرامج الصحية لسنة 2013 الأهمية التي يحتلها برنامج بناء وتجهيز الشبكة الاستشفائية الذي يستحوذ على ما يقارب 43 % من ميزانية الاستثمار، أي ما يعادل 868 مليون درهم.

وفيما يخص برنامج الصحة الإنجابية وصحة الطفل والشباب والذي يعد برنامجا ذي أولوية، فقد استفاد من تمويل ميزانية الاستثمار يقدر ب 180,9 مليون درهم بحصة 9%، مسجلا بذلك ارتفاعا مقارنة مع سنة 2012.

ونظرا للأهمية التي أعطيت لتنمية العالم القروي، فقد تم تخصيص ميزانية للمخطط الوطني للصحة في المجال القروي تقدر ب 126 مليون درهم، أي بزيادة 197,6% مقارنة مع سنة 2012 (42,34 مليون درهم)، وذلك بفضل رصد ميزانية استثمار إضافية تقدر ب 81,8 مليون درهم.

تحليل مؤشرات النجاعة

مكن تحليل مؤشرات الأهداف المرقمة سنة 2013، من رصد ما يقارب 165 مؤشرا من بينها 54 تخص ميزانية التسيير و111 تخص ميزانية الاستثمار. ومكنت هذه الدراسة أيضا من رصد ضعف مؤشرات النجاعة مع وجود مؤشرات تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي. ولهذا من المهم إضافة مؤشرات جديدة للقائمة (أنظر الملحق 3).

3.7. تحليل أهم مؤشرات النتائج

خلال السنوات الأخيرة، تم تسجيل تحسن ملموس في بعض المؤشرات الصحية، خصوصا في مجال صحة الأم والطفل بالإضافة إلى المؤشرات المتعلقة بالمواليد. وتظل الفجوة قائمة فيما يخص توفر الموارد البشرية من أطباء وممرضين وكذا فيما يخص البنية التحتية الصحية الأساسية.

التخطيط العائلي واستعمال وسائل منع الحمل

يواصل المؤشر العام للخصوبة انخفاضه الذي سجل منذ بداية الثمانينات منتقلا من 5,9طفل لكل امرأة إلى 2,5 سنة 2003-2004 ليصل إلى 2,2 طفل لكل امرأة سنة 2009-2010[34]. وبلغ هذا المؤشر 1,84 سنة 2009-2010 في المجال الحضري. في حين، يقارب 2,7 طفل لكل امرأة في المجال القروي.

---

[33] تعد وزارة الصحة أول قطاع انخرط في شمولية الاعتمادات سنة 2002. كما يعد من القطاعات النموذجية التي اعتمدت إطار النفقات المتوسطة المدى سنة 2007.

[34] المسح الوطني الديموغرافي 2009-2010.

وفيما يخص نسبة انتشار وسائل منع الحمل، فقد سجلت ارتفاعا مهما من 19% سنة 1980 إلى 63% سنة 2003- 2004 وإلى 67,4 % سنة 2011 حسب النتائج الأولية للمبحث الوطني حول السكان وصحة الأسرة 2011. وتم تسجيل مستويات متقاربة في المجالين القروي والحضري (68,9% في المجال الحضري و65,5%في المجال القروي).

ويبين تحليل هذا المؤشر حسب الوسيلة المستخدمة، انتشار وسائل منع الحمل الحديثة في كل من المجالين الحضري والقروي: 56,7% مقابل 10,6% بالنسبة للوسائل التقليدية سنة 2011. وفي سنة 2004، بلغ معدل استعمال وسائل منع الحمل الحديثة 52%.

وبالمقابل، تبقى نسبة انتشار وسائل منع الحمل طويلة الأمد جد ضعيفة: 4,2% بالنسبة للولب و1,1% بالنسبة للتعقيم النسائي سنة 2011 بتراجع يقدر ب 22% و60%على التوالي مقارنة مع سنة 2004.

وفيات الأمهات

عرفت نسبة وفيات الأمهات انخفاضا مهما خلال السنوات الخمس الأخيرة، لتصل إلى 112 لكل 100.000 ولادة حية سنة 2009-2010 حسب نتائج التحقيق الوطني الديموغرافي 2009-2010، أي بانخفاض يقدر ب 50,7% مقارنة مع سنة 2003-2004 (227 لكل 100.000 ولادة حية) مع تسجيل فوارق مهمة بين المجال الحضري والقروي: 73 لكل 100.000 ولادة حية في المجال الحضري مقابل 148 لكل 100.000 ولادة في المجال القروي.

وقد ساهمت مأسسة مجانية الولادة في المستشفيات العمومية وتحسين مؤشرات تتبع الحمل والتكفل بالعلاجات الاستعجالية أثناء الوضع بشكل كبير في تحقيق هذه النتيجة رغم أن النتائج المحصلة تبقى ضعيفة مقارنة مع الإنجازات التي تحققها دول متقاربة اقتصاديا.

وهكذا، وصلت نسبة استفادة النساء الحوامل من الرعاية الصحية قبل الوضع إلى 77,1% سنة 2011 بزيادة ما يقارب 9 نقطة مقارنة مع 2004. وتتجاوز هذه النسبة 91% في المجال الحضري في حين تصل إلى 62,7% فقط في المجال القرويبالنسبة للعلاجات ما بعد الولادة، فإن نسبتها وصلت إلى 22% سنة 2011.

ويؤثر مستوى تمدرس الأم بشكل لافت على القرارات التي تخص تتبع الحمل، حيث أن 98,9% من النساء اللواتي يحملن شهادة الدراسات الثانوية يستفدن من الرعاية الصحية قبل الوضع مقابل 70,3% بالنسبة للنساء اللواتي لا يحملن أية شهادة.

وعلى الصعيد الجهوي، تم تسجيل أعلى نسبة في جهات البيضاء الكبرى (97,1%)، الصحراء (93,1%)، والرباط - سلا- زمور- زعير (90,4%). وتتمركز جهة مراكش- تنسيفت- الحوز في المرتبة الأخيرة بنسبة تصل إلى 63,2% فقط.

وفيما يخص المساعدة عند الإنجاب، فقد بلغت 73,6% على الصعيد الوطني (63% سنة 2004). ومن الملاحظ وجود فوارق مهمة بين المجال الحضري والقروي: 92,1% في المجال الحضري مقابل 55% في المجال القروي.

وهنا أيضا يؤثر مستوى تمدرس الأم بشكل كبير على اتخاذها قرار الولادة بمؤسسة صحية عوض المنزل حيث أن 90,4%من النساء بمستوى دراسي ابتدائي و99,4% بمستوى دراسي ثانوي فما فوق أنجبن بمساعدة مهني الصحة. وتنخفض هذه النسبة إلى 65,9% بالنسبة للنساء بدون شهادة.

وفيما يخص ثلث النساء اللواتي اخترن الولادة خارج مؤسسات الولادة، فإن أهم الأسباب المذكورة هي الولادة السابقة لأوانها أوالوضع المفاجئ والتي تخص20,7% من الحالات (33% في المجال الحضري مقابل 18,1% في المجال القروي) والبعد عن المراكز الصحية (20,9%) خصوصا في العالم القروي (23,5%). كما تمت الإشارة إلى تكلفة العلاجات في 6,5% من الحالات (7,1% في المجال القروي مقابل 3,7% فقط في المجال الحضري) بالإضافة إلى عدم توفر وسائل المواصلات في 4,1% من الحالات أغلبها في المجال القروي (4,8% مقابل 0,9% فقط في المجال الحضري).

وتجدر الإشارة إلى أن 58% من هاته النسوة قد وضعن مولودهن بمساعدة قابلة مع تسجيل فارق ضئيل بين المجال القروي والحضري (52% في المجال الحضري و58,8% في المجال القروي).

وفيات الأطفال

واصلت وفيات الأطفال والصبيان انخفاضها، حيث تقلصت نسبة وفيات الأطفال أقل من سنة بنسبة 28% خلال السنوات السبع الأخيرة، منتقلة بذلك من 40 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2003 إلى 28,8 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2011.

وفيما يخص خطر وفاة الأطفال أقل من خمس سنوات، فقد عرف تراجعا ملحوظا منتقلا من 47 لكل 1.000 سنة 2003-2004 إلى 30,5لكل 1.000سنة2011 أي بانخفاض يقدر ب 35%.

وعرفت نسبة وفيات حديثي الولادة انخفاضا أيضا خلال الفترة 2004-2011 منتقلة من 27 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2004 إلى 18,8 للألف سنة 2011 ووفيات المواليد المتأخرة من 13 للألف إلى 10 للألف. ويبقى انخفاض هذا المؤشر مقرونا بتحسين صحة الأم وبظروف الحمل والولادة بالإضافة إلى مساهمة بعض البرامج الخاصة بصحة الأم والطفل.

ويوضح التحليل حسب النوع لمعدل وفيات الأطفال ارتفاعا أكبر في وفيات الذكور. وهكذا تبلغ نسبة وفيات الأطفال دون السنة 33,8 لكل 1.000 ولادة حية بالنسبة للفتيان مقابل 23,5 لكل 1.000 ولادة حية فقط بالنسبة للفتيات. وفيما يخص وفيات الأطفال دون سن الخامسة ترتفع أيضا نسبة وفيات الصبيان بعشر نقاط مقارنة مع الفتيات:25,5 لكل 1.000 ولادة حية بالنسبة للفتيات مقابل 35,2 لكل 1.000 ولادة حية بالنسبة للصبيان. وسجلت نفس الملاحظة بالنسبة لوفيات حديثي الولادة حيث تبلغ وفيات حديثي الولادة 14,9 لكل 1.000 ولادة حية بالنسبة للفتيات مقابل 28,3 بالنسبة للذكور.

ويرتبط ذلك جزئيا بارتفاع نسبة إصابة الذكور بمرض ضيق التنفس الحاد،حيث تبلغ نسبة الصبيان الذين يعانون من مشاكل في التنفس المعلن عنهم 14,4% مقابل 10,1% بالنسبة للفتيات كما تصل نسبة الذكور المشتبه بإصابتهم بالتهاب رئوي حاد 9,9% مقابل 7,5% بالنسبة الإناث.

وتختلف نسبة وفيات الأطفال حسب المستوى المعيشي والمستوى الدراسي للأم. وهكذا، فإن أطفال الأسر الفقيرة أو الذين لا تتوفر أمهاتهم على أي مستوى دراسي معرضون أكثر لخطر الوفاة. وعلى سبيل المثال، فإن نسبة وفيات الأطفال دون السنة تصل إلى 33,9 لكل 1.000 ولادة حية بالنسبة لأطفال الأسر الفقيرة (18,7 لأطفال الأسر الغنية) وإلى 31,8 بالنسبة للأطفال الذين لا تتوفر أمهاتهم على أي مستوى دراسي (20,5 بالنسبة للأمهات اللواتي يحملن شهادة).

وبصفة عامة، فقد ساهم تحسن ظروف المعيشة والوقاية من الأمراض عن طريق التلقيح (نسبة تلقيح الأطفال مابين 12 و23 شهر تصل إلى 88% سنة 2011) وكذا محاربة سوء التغذية (انخفاض مهم في نسبة الأطفال أقل من خمس سنوات الذين يعانون من انخفاض حاد أومعتدل في الوزن من9,3% سنة 2004 إلى 3,1% سنة 2011) في خفض وفيات الأطفال والصبيان.

وفيما يخص الرضاعة الطبيعية، فقد تم تسجيل تراجع في الرضاعة الطبيعية الحصرية (27,8% سنة 2011 مقابل 31% سنة 2004) مع ارتفاع طفيف في نسبة الأطفال أقل من خمس سنوات الذين استفادوا من الرضاعة الطبيعية والتي وصلت إلى 96,6% سنة 2011. وينصح بالرضاعة الطبيعية خلال الست أشهر الأولى من الحياة، لأنها تمكن من الاستجابة للحاجيات الغذائية للرضع ومن الحد من وفيات حديثي الولادة بما يقارب 20%.

وبالرغم الانجازات المسجلة، فإن قطاع الصحة بالمغرب يواجه عدة تحديات تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة. ونخص بالذكر، قلة الموارد البشرية الكفؤة خصوصا في المجال القروي، وضعف فعالية النفقات الصحية، بالإضافة إلى بعد المراكز الصحية. وتشكل الأمية والفقر ونقص البنيات التحتية بالإضافة إلى قلة توعية الساكنة بالمخاطر المتعلقة بالصحة وكذا ضعف تدخل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية، عائقا كبيرا يؤثر بشكل سلبي على المنظومة الصحية. وفي مجال تمويل الصحة، يلاحظ ارتفاع مستوى النفقات التي تتحملها الأسر بشكل مباشر جراء ضعف التضامن المؤسساتي والتعاضد عند المرض. ونظرا لأهمية التحديات التي تواجه قطاع الصحة وأمام تعدد المتدخلين، فإن تصحيح هذه الإختلالات يستوجب مشاركة جميع القطاعات التي يؤثر عملها على الصحة كالتعليم والماء والتجهيز والإسكان.

8. قطاع التربية الوطنية

انخرط المغرب في دينامية تهدف الى تعزيز المساواة بين الجنسين باعتبارها عنصرا أساسيا لإرساء أسس الحكامة ومفتاحا للتنمية الشاملة. وقد قامت قطاع التربية الوطنية[35]، باعتبارها فاعلا أساسيا في هذه الدينامية، بتطبيق مجموعة من المشاريع التي تهدف إلى تحسين تمدرس الفتيات وخاصة في الوسط القروي. ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من التحديات، والتي من شأنها جعل السياسات التربوية غير فعالة أهمها الارتفاع الكبير لمعدلات الهدر المدرسي. ولذلك لا بد من إعطاء الأولوية لهذه الإكراهات مع الحفاظ على الالتزام الوطني من أجل ضمان تعليم جيد لجميع المواطنات والمواطنين.

1.8. جذاذة تقديمية للقطاع والإطارالمعياري لحقوق الإنسان

1.1.8 جذاذة تقديمية

منذ سنة 2003، قامت وزارة التربية الوطنية بمجموعة من الإصلاحات المؤسساتية، ويتعلق الأمر خاصة بإعادة تنظيم هياكلها واللامركزية واللاتمركز لجميع مؤسساتها، وإصلاح مهامها الإدارية، فضلا عن وضع بيئة ملائمة للتغيير، وذلك عبر التثمين المادي والمهني للفاعلين الذين يشتغلون في النظام التربوي. ولهذا قامت الوزارة بوضع هيكلة تنظيمية جديدة مع مراعاة التخفيض من عدد الهياكل المركزية.

إن المهام والأدوار المنوطة بالإدارات المركزية تتعلق أساسا بالتوجيه والتصميم على المستوى الوطني من أجل تطوير النظام التربوي.

في إطار عملية اللامركزية واللاتمركز، تم إنشاء الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين سنة2001 من أجل تحديد الخرائط التعليمية على المستوى الجهوي والخريطة المدرسية الجهوية وتحديد وإنجاز عمليات البناء، وتوسيع، وتجهيز المؤسسات التعليمية. وتقوم الأكاديميات أيضا بتنفيذ عمليات المراقبة من أجل تقييم حالة المؤسسات التعليمية، وجودة الصيانة وتوفر الموارد اللازمة للعمل.

ومن أجل مواكبة هذه الدينامية، تعرف الموارد البشرية تزايدا مستمرا مع حضور كبير للمرأة. وهكذا، تشكل نسبة النساء المدرسات خلال سنة 2012-2013 حوالي 47٪ من هيئة التدريس بالتعليم الابتدائي و40% من هيئة التدريس بالثانوي الاعدادي و34 % بالثانوي التأهيلي . ومع ذلك، تبقى تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار على المستوى المركزي والجهوي والمحلي جد منخفضة (انظر الملحق 1). ولضمان إدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج عمل الوزارة، تم إحداث فريق وطني لإدارة بعد النوع الاجتماعي داخل مديرية الاستراتيجية والإحصاء التخطيطسنة 2009. وخلال سنة 2013 تم تعزيز كل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بفريق جهوي لإدارة بعد النوع الاجتماعي من أجل مأسسة المساواة بين الجنسين داخل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وجميع فروعها الجهوية .

2.1.8. الإطار المعياري لحقوق الإنسان

وقع المغرب على معظم المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان التي تؤكد بدون استثناء على الحق في التعليم، وذلك في إطار مرجعية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأهداف الألفية للتنمية والاعلان العالمي للتعليم للجميع (1990) والمنتدى العالمي للتعليم (دكار)...

وعلى الصعيد الوطني، يعتمد البرنامج الحكومي في مجال التعليم في مضمونه على المادة 31 و168 من الدستور التي تخول لجميع المواطنين الحق في التعليم ويرتكز أيضا على التعليمات الملكية، وعلى النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل والتي تجعل من التعليم النافع أولوية من بين الأولويات الأربعة للعمل الحكومي. كما يعتمد على مقتضيات إصلاح التعليم الواردة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين وفي البرنامج الاستعجالي (2009-2012) الذي نص على إجراءات مهمة وشدد على أهمية إدماج المساواة بين الجنسين في

[35] أصبح قطاع التربية الوطنية تحت وصاية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني وذلك بعد تعيين الحكومة الجديدة في 10 أكتوبر 2013.

جميع مكونات التعليم. كما تلتزم الوزارة بتنفيذ المخطط الحكومي للمساواة نحوالتكافؤ بين الجنسين 2012-2016 والذي يهدف إلى ضمان ولوج عادل ومتساوي للفتيات والفتيان إلى نظام تعليمي ذي جودة عالية (انظر الملحق2).

2.8. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.8. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

أعدت وزارة التربية الوطنية مخططا للتنمية على المدى المتوسط للفترة 2013-2016، ويعتمد على أربعة توجهات استراتيجية: توفير الخدمات المدرسية مع مراعاة العدالة وتكافؤ الفرص وتحسين جودة المقررات التعليمية وتطوير حكامة النظام التربوي وضمان تدبير جيد للموارد البشرية وتعزيز قدراتها ومهاراتها. وتجدر الإشارة الى أنه يجب تعزيز هذه الاستراتيجية بالتعليمات الملكية الواردة في الخطاب الملكي لـ20 غشت 2013 الذي ركز بالأساس على التعليم من خلال تشخيص دقيق لواقع المنظومة التربوية وأهداف القطاع.

ويشير الخطاب إلى ضرورة وضع قطاع التعليم في إطاره الاجتماعي والاقتصادي والثقافي من أجل تكوين وتأهيل الموارد البشرية لهدف ادماجها في دينامية التنمية التي يعرفها المغرب. وإضافة إلى ذلك، دعا الخطاب إلى ضرورة ملائمة جميع برامج التكوين والشعب مع متطلبات سوق الشغل وأهمية تشخيص واقع المنظومة التربوية من أجل تقييم المنجزات وتحديد النواقص مع الأخذ بعين الاعتبار الميثاق الوطني للتربية والتكوين كاطار مرجعي لهذا التقييم. وأكد الخطاب أيضا على ضرورة تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

2.2.8. مراعاة المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء

من أجل دعم وزارة التربية الوطنية في رغبتها في اكتساب القدرات المؤسساتية المستدامة التي تعتبر المساواة بين الجنسين كمبدأ لحكامة النظام التربوي في تصميم وإعداد الميزانية وتسليم وتتبع وتقييم خدمات التعليم، تم وضع مشروعين للشراكة من أجل تنفيذ مخطط العمل الاستراتيجيعلى المدى المتوسط لمأسسة المساواة بين الجنسين في النظام التربوي 2009-2012 ويتعلق الأمر ب :

- مشروع دعم تنفيذ مخطط العمل الاستراتيجي، على المدى المتوسط، لمأسسة المساواة بين الجنسين الممول في إطار برنامج الدعم القطاعي للاتحاد الاوروبي بميزانية تقدر ب833.000 أوروخلال الفترة 2013-2016، والذي يهدف إلى تعزيز وتكميل التدخلات التي أجرتها الوزارة مع شركائها لإنتاج أدوات وإرشادات عملية ودعم قدرات أعضاء الفريق الوطني لإدارة بعد النوع الاجتماعي والفريق الجهوي لإدارة بعد النوع الاجتماعي في مجالات التخطيط المدمج لبعد النوع الاجتماعي، وميزانية النوع الاجتماعي وبلورة استراتيجيات وأدوات التواصل المتعلق بعد النوع الاجتماعي. ومن أهم الأنشطة المنجزة سنة 2013 في إطار هذا المشروع:
  - ✓ إجراء ورشة عمل "Team building" على مدى ثلاثة أيام لتنشيط مختلف الفاعلين وجمعهم حول أهداف مشتركة من أجل إدماج المساواة بين الجنسين في حكامة قطاع التعليم.
  - ✓ تنفيذ دورتين تدريبيتين لفائدة أعضاء الفريق الوطني لإدارة بعد النوع الاجتماعي والفريق الجهوي لإدارة البعد النوعي.
  - ✓ تنظيم أربع ورشات عمل جهوية للتخطيط المدمج للبعد النوعي من أجل بلورة خطة العمل الجهوية المتعلقة بالبعد النوعي.
  - ✓ تشكيل خمسة مجموعات نموذجية لتشخيص حالة أدوات التحليل الداخلية والخارجية للتواصل.
- مشروع دعم تسيير المؤسسات التعليمية بالمغرب بشراكة مع الوكالة الكندية للتنمية، والذي يهدف إلى تحسين جودة التعليم الأساسي للفتيات والفتيان في النظام التربوي. ويتكون المشروع من خمسة عناصر هي: المكون100(C100) وهو يستهدف المؤسسات التعليمية، والمكون 200 (C200) المخصص لتدريب مديري المؤسسات التعليمية، والمكون C300 المتعلق بتشغيل واختيار مديري المؤسسات التعليمية، والمكون 400 (C400) الخاص بالمساواة بين النساء والرجال، والمكون 500 المتعلق بالتواصل وتقييمالمشروع.

3.2.8. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

خصصت الدولة لوزارة التربية الوطنية ميزانية تقدر ب 42,1[36] مليار درهم خلال سنة 2013 بهدف تنفيذ مخطط التنمية على المدى المتوسط. وتقدر نفقات الموظفين ب35,8 مليار درهم سنة 2013 أي حوالي 82,8% من ميزانية القطاع مقابل 3,8 مليار درهم فقط لفائدة نفقات المعدات والنفقات الأخرى و2,6مليار درهم لفائدة نفقات الاستثمار.

توزيع ميزانية الاستثمار للقطاع حسب البرامج

تتجاوز حصة استثمار قطاع التعليم المدرسي أكثر من 93,9% من ميزانية استثمار وزارة التربية الوطنية ومحاربة الأمية والتربية غير النظامية (والتي تقدر ب 2,7 مليار درهم) أي أكثر من 2,6 مليار درهم موزعة على الشكل التالي: 82,6% لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين أي حوالي 2,15 مليار درهم، متبوعة بالمصالح الخارجية (15,5%) أي حوالي 404 مليون درهم وبالإدارة المركزية (1,9%) أي حوالي 49 مليون درهم. وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية استثمار الوزارة عرفت خصما سنة 2013 يقدر بحوالي 956,54 مليون درهم.

ويكرس أكثر من 96,1% من ميزانية الاستثمار المخصصة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنفقات التجهيز، أي حوالي 2,063مليار درهم ويخصص الباقي لإعادة تأهيل المدارس الابتدائية الجهوية. ويبين التوزيع حسب الجهة أن أكاديمية طنجة-تطوان تستحوذ على 15,7% من ميزانية استثمار الأكاديميات، تليها سوس ماسة- درعة (حوالي 11,5%)، والجهة الشرقية (حوالي 10%).

وتخصص ميزانية استثمار المصالح الخارجية والتي تبلغ 404 مليون درهم بالأساس لبرنامج إعادة إسكان سكان الأحياء الفقيرة في جهة الدار البيضاء الكبرى (53,3%) ومشروع دعم التعليم الثانوي والتقني (24,8%) من خلال شراء أدوات التدريس والتعلم. وتم توزيع الباقي بالأساس بين برنامج توسيع العرض المدرسي (10,1%) عن طريق رفع قدرة الاستيعاب بالتعليم الابتدائي وبرنامج إعادة تأهيل التعليم الثانوي (5,1%)وبرنامج تحفيز المبادرات والامتياز في الثانوية (4,5%).

تحليل مؤشرات الأهداف حسب النوع

وصل عدد مؤشرات أهداف القطاع سنة 2013 حوالي 83 مؤشرا على مستوى ميزانية الاستثمار مقابل 85 مؤشر سنة 2012. ويبين تحليل هاته المؤشرات أن بعضها يراعي بعد النوع الاجتماعي لأنها مصنفة حسب الجنس والوسط والفئة العمرية. وينبغي الإشارة إلى أن هناك بعض المؤشرات التي يجب تصنيفها حسب الجنس والوسط لتكون أكثر فعالية وأخرى تستحق أن تضاف (انظر ملحق3).

3.8. تحليل أهم مؤشرات النتائج

سجل نظام التربية والتكوين تقدما ملحوظا خاصة فيما يتعلق بارتفاع عدد التلاميذ في كل الأسلاك وتحسن نسبة التمدرس وتقليص فوارق التمدرس بين الجنسين وبين الوسط الحضري والقروي. ومع هذا، تبقى المكتسبات هشة بسبب استمرار اختلالات النظام التعليمي.

الإنجازات على مستوى التعليم الأساسي

وصل عدد التلاميذ بالتعليم الأولي خلال سنة 2012-2013 حوالي 685.307 طفل، أي بنسبة تمدرس خاصة تقدر ب63,5% إجمالا وإلى 57,4% عند الفتيات. وبالوسط القروي، وصل هذا المعدل إجمالا إلى 45,5% وإلى 33,6% عند الفتيات خلال نفس الفترة مقابل 79% إجمالا و77,6% عند الفتيات في الوسط الحضري.

وانتقلت نسبة التمدرس الخاصة بالتلاميذ ما بين 6 و11 سنة خلال السنة الدراسية 2012-2013 من 99,6% إلى 99,1% عند الفتيات. وبالوسط القروي، وصل هذا المعدل إجمالا إلى 97,9% وإلى 97,7% عند الفتيات خلال نفس الفترة مقابل 101,1% إجمالا و100,3% عند الفتيات في الوسط الحضري.

[36] تشمل هذه الميزانية التعديل الذي عرفته ميزانية الاستثمار.

وفيما يخص التعليم الإعدادي، بلغت نسبة التمدرس الخاصة بالتلاميذ من 12 إلى 14 سنة85,1% إجمالا و80,1% عند الفتيات سنة 2012-2013 مقابل 60,3% و52,7% على التوالي سنة 2000-2001. وفي الوسط القروي، وصلت هاته النسبة إلى 66,3% إجمالا و57,8% عند الفتيات مقابل 37,5% و27,9% على التوالي سنة 2000-2001 .

وسجلت نسبة التمدرس الخاصة بالتلاميذ ما بين 15 و17 سنة تحسنا ملحوظا، حيث انتقلت من 37,2% سنة 2000-2001 إلى 58,5% سنة 2011-2012 إجمالا، ومن 32,2% إلى 53,4% لدى الفتيات.

تطور معدلات الانقطاع المبكر(التسرب) عن الدراسة والهدر المدرسي

رغم الجهود المبذولة، تبقى معدلات التسرب المدرسي جد مرتفعة خاصة في التعليم الثانوي الإعدادي. وقد وصل هذا المعدل سنة 2011-2012 الى 3,2% في التعليم الابتدائي (أي حوالي 128.000 تلميذ خلال سنة 2011-2012) والى 10,4% في الثانوي الاعدادي (وهو ما يعادل 143.000 تلميذ خلال سنة 2011-2012)[37]. وفي نفس السياق، وفي إطار استراتيجية محاربة التسرب المدرسي المعتمدة من طرف وزارة التربية الوطنية، استفاد حوالي 783.000 تلميذ من برنامج تيسير سنة 2012-2013. وتبعا لوزارة التربية الوطنية، انخفض معدل التسرب المدرسي إلى 57% في المؤسسات المستهدفة بعد عامين فقط من بدء برنامج تيسير. وقد ساهم هذا البرنامج أيضا في إعادة إدماج ما يقارب من 37% من مجموع التلاميذ الذين تركوا المدرسة.

وقد عرف معدل الهدر المدرسي بالتعليم الابتدائي تراجعا تدريجيا، في حين أن معدل الهدر المدرسي بالنسبة للفتيات لا يزال مرتفعا (2,7%) ب1,5 نقطة مئوية مقارنة مع الذكور (1,2%). ووصل معدل الهدر المدرسي إجمالا الى 1,9% سنة 2012-2013. أما معدل الهدر المدرسي بالثانوي الاعدادي فقد سجل انخفاضا ليصل إلى 7,6% بالنسبة للبنات سنة 2012-2013، والى 10,6% بالنسبة للذكور وإلى9,3% بالنسبة لجميع المستويات. وبالنسبة لمعدل الهدر المدرسي بالثانوي التأهيلي فقد سجلا تراجعا حادا ما بين 2010-2011 و2012-2013 حيث انتقل من 11% الى 8,7% اجمالا، ومن 11,4 % الى 8,4% بالنسبة للفتيات، ومن 10,7% الى 8,9% بالنسبة للأولاد.

تطور مؤشرات التكافؤ بين الجنسين

سجل مؤشر التكافؤ بين الجنسين تحسنا ملحوظا خلال العشرية الأخيرة خاصة بالمستويين الابتدائي والثانوي الاعدادي. وهكذا، عرف مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الابتدائي تطورا مهما على المستوى الوطني حيث انتقل من 0,84 سنة 2000-2001 إلى 0,91(91 فتاة ممدرسة مقابل 100 ولد ممدرس) سنة 2012ـ2013، أي بارتفاع يقدر ب7 نقاط مئوية. وبالوسط القروي، انتقل هذا المؤشر من 0,76 إلى 0,89 (89 فتاة ممدرسة مقابل 100 ولد ممدرس)، أي بارتفاع يقدر ب13 نقطة مئوية.

وخلال نفس الفترة، انتقل مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الثانوي الاعدادي من 0,75 سنة 2000-2001 إلى 0,79 سنة 2012ـ2013، مسجلا بذلك ارتفاعا يقدر ب4 نقاط مئوية في حين انتقل هذا المؤشر بالوسط القروي من 0,42 إلى 0,60 خلال نفس الفترة أي بارتفاع يقدر ب18 نقطة مئوية.

وانتقل مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الثانوي التأهيلي خلال نفس العشرية من 0,85 إلى 0,92 على المستوى الوطني، أي بارتفاع يقدرب7 نقاط مئوية رغم الارتفاع ب20 نقطة المسجل سنة 2008-2009 (0,99). وانتقل هذا المؤشر بالوسط القروي من 0,48 إلى 0,64 مسجلا بذلك ارتفاعا يقدر ب16 نقطة مئوية.

[37] من أجل مشاركة كاملة للجميع في المجتمع، دجنبر 2012.المصدر محاربة الأمية بالمغرب، حصيلة 2007-2012.

مبيان 7 : تطور مؤشر التكافؤ بين الجنسين حسب المستويات

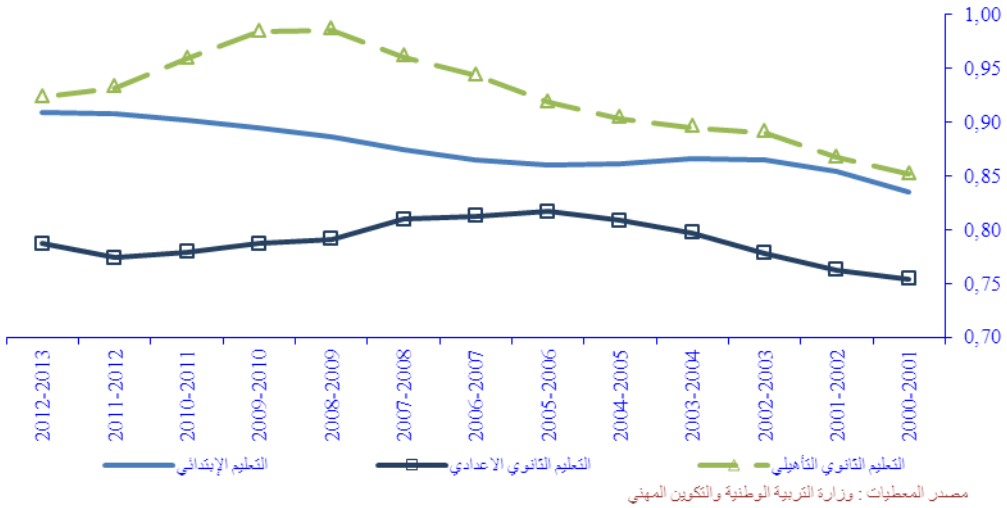

أهم التحديات

رغم المجهودات المبذولة من طرف الوزارة، يتميز نظام التعليم بالمغرب بضعف النتائج الداخلية والخارجية واستمرار الفوارق بين الجنسين وبين الأوساط. وتجدر الإشارة إلى وجود مجموعة من التحديات التي يجب عرضها وأهمها:

- دعم ادماج المساواة بين الجنسين في مسلسل التخطيط وبرمجة الميزانية في وزارة التربية الوطنية.
- التحسين بنسبة 50% من مستويات محوأمية الكبار، وخاصة النساءبحلول سنة2015 .
- مأسسة الفرق الوطنية لإدارة البعد النوعي على المستوى المركزي والجهوي.
- تعزيز انخراط المسؤولين في مسلسل مأسسة المساواة بين الجنسين.
- الحفاظ على جهود ادماج البعد النوعي في نظام المعلومات المتعلق بالتربية الوطنية.

9. قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية

سجل المغرب في السنوات الأخيرة تقدما كبيرا في مجال محاربة الأمية والانقطاع عن الدراسة لدى الشباب. ولا يزال يدعم الجهود المبذولة لتحقيق هذه الأهداف، خاصة بالنسبة للنساء، وتعزيز الجهود الرامية إلى ضمان تعليم دائم وفرص الإدماج الاجتماعي والمهني خاصة بالنسبة للشباب الأميين. وستتكلف الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية حاليا بالسياسة الوطنية لمحاربة الأمية وتتجلى مهامها الرئيسية في انهاء المشاريع التي توجد في طور الانجاز وذلك بتوفير الآليات الضرورية لخفض معدل الأمية إلى أقل من 20% بحلول سنة 2016، مع إعطاء أهمية خاصة للشباب.

1.9. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المعياري لحقوق الإنسان

1.1.9. جذاذة تقديمية

تتجلى المهام الرئيسية لقطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية في إعداد استراتيجية الحكومة لمحاربة أمية الكبار وضمان تنفيذها وفقا لتوجهات الحكومة. وتتجلى اختصاصاته أيضا في الإشراف والمساهمة في تصميم وتنفيذ برامج محوالأمية، وضمان تعلم القراءة والكتابة للأشخاص الأميين الذين تتجاوز أعمارهم 16 سنة، وتنسيق ومراقبة أنشطة مختلف الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في مجال محوالأمية. وفي نفس الإطار، يشجع القطاع تعزيز الشراكة مع مختلف الفاعلين (القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية)، والشراكة الاجتماعية مع الجماعات المحلية وضمان التكوين وتعزيز قدرات مختلف المساهمين في برامج محوالأمية.

ويشتغل بمديرية محاربة الأمية حوالي 33 موظفا و14منهم نساء وهوما يعادل42,4% من إجمالي الموظفين. وتصل نسبة التأطير لدى النساء إلى 64% (انظر الملحق 1).

وتجدر الإشارة إلى أن مديرية محاربة الأمية تتوفر على نقطة ارتكاز النوع الاجتماعي مسؤولة عن تتبع إدماج النوع الاجتماعي في برامج عمل المديرية وتضمن تواصل المديرية مع مختلف القطاعات الوزارية والفاعلين في مجال المساواة بين الجنسين.

2.1.9. الإطار المعياري لحقوق الإنسان

تستند الاستراتيجية الوطنية في مجال محاربة الأمية والتربية غير النظامية على الأسس والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب والتي تأطر لولوج متساوي وعادل للمواطنات والمواطنين للتعليم ومحاربة الأمية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأهداف الألفية للتنمية...) وعلى برامج العمل المبلورة خلال اللقاءات الدولية من طرف المنظمات العالمية مثل اليونسكو (كـ "مبادرة محاربة الأمية: المعرفة من أجل السلطة "التي أطلقتها اليونسكو وغيرها (داكار سنة 2000، وبيليم سنة 2009).

وعلى المستوى الوطني، تستند هذه الاستراتيجية على الركائز الوطنية وهي الدستور (المادة 31)، والخطابات الملكية، والميثاق الوطني للتربية والتكوين. ويساهم كذلك القطاع بشكل مباشر في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة (انظر ملحق2).

2.9. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تراعي بعد النوع الاجتماعي

1.2.9. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

من أجل إعطاء نفس قوي لبرامج محوالأمية، بلور المغرب استراتيجية وطنية لمحاربة الأمية تتمحور حول 10 نقاط: نظام المعلومات والشراكة والكفالة والتنظيم،وبرامج تربوية وتكوين المتدخلين والتعاون الدولي والمتابعة والمراقبة والتقييم والتنمية الاجتماعية المندمجة.

ووفقا لمحاور هذه الاستراتيجية، تم وضع مجموعة من البرامج تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجموعات المستهدفة. فيما يلي أهم إنجازات هذه البرامج:

برنامج محوالأمية

يشمل هذا البرنامج برامج ثانوية تكميلية متنوعة حسب خصوصيات المجموعات المستهدفة وهي كالتالي: البرنامج العام وبرنامج القطاعات العمومية وبرنامج الجمعيات وبرنامج المقاولات.

وقد وصل عدد المستفيدين من دروس محو الأمية الى763.000 شخص سنة 2012-2013 موزعة بين برنامج الجمعيات ب398.000 مستفيد، أي حوالي 52,2% من مجموع المستفيدين والقطاعات الحكومية بـ 363.000 مستفيد (47,6%) والمقاولات (2.000 مستفيد). وتمثل النساء أكثر من 88% من مجموع المستفيدين و48 %من المستفيدين في الوسط القروي. وتعطى برامج محاربة الأمية تحت إشراف 17.500 مدرب في 16.000 مركز لمحوالأمية، 8.900 منها بالوسط القروي. وهكذا، وصل العدد الإجمالي للمستفيدين من برنامج محوالأمية خلال العشرية الأخيرة الى 6,7 مليون شخص.

وتنتمي الأكاديميات التي سجلت أكبر عدد من المستفيدين إلى الجهات التي تعرف أعلى نسب من الأمية. ويتعلق الأمر بسوس ماسة درعة (16,72%من مجموع المستفيدين)، تليها المنطقة الشرقية (9,9%) ومكناس-تافيلالت (8,4%) وطنجة-تطوان (8,3%) وتازة-الحسيمة-تاونات (7,54%) ومراكش- تانسيفت-الحوز (7,04%).

برنامج التربية غير النظامية

وضعت مديرية التربية غير النظامية برنامج استدراك التمدرس وإعادة الإدماج والذي يهدف إلى توفير التعليم الأساسي للأطفال غير الممدرسين أوالمنقطعين عن الدراسة من أجل إدماجهم في المسار التربوي أو في التكوين المهني أوالإدماج في الحياة المهنية. ويتكون هذا البرنامج من برنامجين فرعيين:

- برنامج "الفرصة الثانية" الذي يستهدف الأطفال غير الممدرسين أوالمنقطعين عن الدراسة من خلال توفير التعليم الأساسي لمدة سنة واحدة أواثنين أوثلاث سنوات اعتمادا على ملفهم الشخصي والنوع الادماج المطلوب. وقد تم تقسيم هذا البرنامج الى برنامجين: برنامج الشراكة مع المنظمات غير الحكومية وبرنامج الاحتضان.
- برنامج سلك الاستدراك "استدراك" الذي ينفد من جهة، بالمؤسسات التعليمية النظامية من طرف أساتذة التعليم العام ويهدف الى إعادة التأهيل من اجل ادماج سريع للأطفال المنقطعين عن الدراسة، ومن جهة أخرى، من طرف الجمعيات التي تستعين بمنشطين داخل المدارس في اطار سد الخصاص لإنقاذ التلاميذ من الانقطاع عن المدرسة.

ووصل عدد المستفدين من برنامج استدراك التمدرس وإعادة الادماج إلى 73.901 مستفيد سنة 2012-2013 موزعة على الشكل التالي: 59.267 مسجل في برنامج "الفرصة الثانية"، و1.313 مستفيد من برنامج المواكبة المدرسية عن طريق الجمعيات، و13.321 شخص في الإدماج المباشر في إطار برنامج المواكبة المدرسية.

وتنتمي الأكاديميات التي سجلت أكبر عدد من المستفيدين من برنامج استدراك التمدرس وإعادة إدماج الأطفال غير الممدرسين إلى المناطق التي تعرف أعلى نسبة من الكثافة السكانية. ويتعلق الأمر بسوس ماسة درعة (30.407 مستفيد)، تليها الدار البيضاء الكبرى (5.903 شخص)، والمنطقة الشرقية (5.431 شخص)، وطنجة-تطوان (4.796 شخص).

2.2.9. مراعاة المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء

وضعت مديرية محاربة الأمية مشروعا لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي والمواطنة في برامج محوالأمية وذلك في إطار المخطط الحكومي من أجل المساواة بدعم مالي من وكالة التعاون الألماني GIZ. ويهدف هذا المشروع إلى:

- ✓ دعم قدرات الموارد البشرية لمديرية محاربة الأمية في مجال مقاربة النوع الاجتماعي والمواطنة (20 شخص) على المستوى المركزي.
- ✓ دعم قدرات المسؤولين الجهويين والمحليين وكذا الأشخاص الذين يشتغلون في مجال محوالأمية (المنظمات غير النظامية، والفاعلين العموميين والمسيرين والمشرفين والمدربين/المدربات (380 شخص) في المجالات المتعلقة بمقاربة النوع الاجتماعي والمواطنة.
- ✓ تصميم وتطوير مواد تربوية متعلقة بمقاربة النوع الاجتماعي والمواطنة من أجل التدريب الذاتي للممارسين في مجال محوالأمية.
- ✓ المساعدة التقنية من قبل مختصين في مقاربة النوع الاجتماعي، ومراجعة المناهج والاليات المتواجدة مع مراعاة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي والمواطنة.

ومن أجل تنفيد جيد للمشاريع التي تعزز المساواة بين الجنسين، تقوم مديرية محاربة الأمية، لإثراء نظام معلوماتها، بمقارنة منتظمة بين عدد النساء والفتيات الأميات وبين عدد الأشخاص الذين يعرفون القراءة والكتابة. ويتم تنظيم هذه العملية من خلال دراسات دورية تسلط الضوء على معدلات محاربة الأمية لدى مختلف الفئات من السكان المستهدفين.

ومنحت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونيسكو) ميزة الشرف لجائزة "كونفوشيوس" لمحوالأمية برسم سنة 2012 لمديرية محاربة الأمية، وذلك تقديرا للجهود التي يبذلها المغرب في هذا المجال. ويعتبر هذا التتويج اعترافا بما تم إنجازه على مستوى برامج محوالأمية وما بعد محوالأمية، وخاصة المساهمة في استقلالية النساء بالمغرب.

3.2.9. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

بلغت ميزانية قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية حوالي202,3 مليون درهم سنة 2013. وبلغت نفقات الاستثمار 168 مليون درهم[38] وتمثل 83,1% من ميزانية القطاع.

حصة ميزانية الاستثمار المخصصة لبرامج القطاع

تمثل نفقات استثمار مديرية محوالأمية أكثر من 76,9% من ميزانية استثمار القطاع، أي أكثر من 129,2 مليون درهم. ويوزع الباقي بين مديرية التربية غير النظامية (23%، أي 38,7 مليون درهم) والمديرية العامة (0,1%، أي 166.000 درهم).

وقد تم تخصيص أكثر من 82% من نفقات استثمار مديرية محوالأمية أي حوالي 106 مليون درهم لحملات محاربة الأمية على المستوى الجهوي. أما الباقي فهوموزع على النحوالتالي : 20,4 مليون درهم لبرنامج محاربة الأمية عن طريق الجمعيات غير الحكومية، و1,5 مليون درهم للبرنامج العام ومليون درهم لبرنامج القطاعات الحكومية، و200.000 درهم لدعم المهام (أجهزة الحاسوب).

وفيما يتعلق بمديرية التربية غير النظامية، يخصص حوالي17,5% من ميزانية استثمار المديرية لبرنامج الفرصة الثانية، أي حوالي 6,8 مليون درهم والباقي موزع بين برنامج محاربة الهدر المدرسي (680.000 درهم) ومعونات التجهيز للأكاديميات الجهوية في إطار مشروع التربية غير النظامية (31,2 مليون درهم).

تحليل مؤشرات النجاعة

أتاحت معاينة تقرير مؤشرات أهداف 2013 للقطاع أن هناك 26 مؤشر على مستوى ميزانية الاستثمار. ويبين تحليل هاته المؤشرات أن بعضها يراعي البعد النوعي لأنها مصنفة حسب الجنس والوسط والفئة العمرية. وتنبغي الإشارة إلى أن هناك مؤشرات أخرى يجب إضافتها وتصنيفها حسب الجنس والفئة العمرية لتكون أكثر فعالية (انظر ملحق3).

3.9. تحليل أهم مؤشرات النتائج

مكنت المجهودات المبذولة من طرف مديرية محاربة الأمية بشراكة مع مختلف الفاعلين من أجل محاربة الأمية بالمغرب من التراجع النسبي لمعدل محوالأمية لدى البالغين 10 سنوات. ولقد وصل هذا المعدل إلى 28%[39] سنة 2012 مقابل 44,1% سنة 2004، أي بانخفاض يقدر ب15,1 نقطة. ولا تزال النساء تعاني أكثر من هذه الآفة حيث أن 37% منهن أميات مقابل 25% من الرجال سنة 2012. وتعاني المناطق القروية من انتشار أكبر لهذه الآفة خاصة لدى النساء حيث وصلت هذه النسبة إلى 55% سنة 2012.

مبيان 8 : تطور معدل محوالأمية لدى البالغين 10 سنوات حسب الجنس

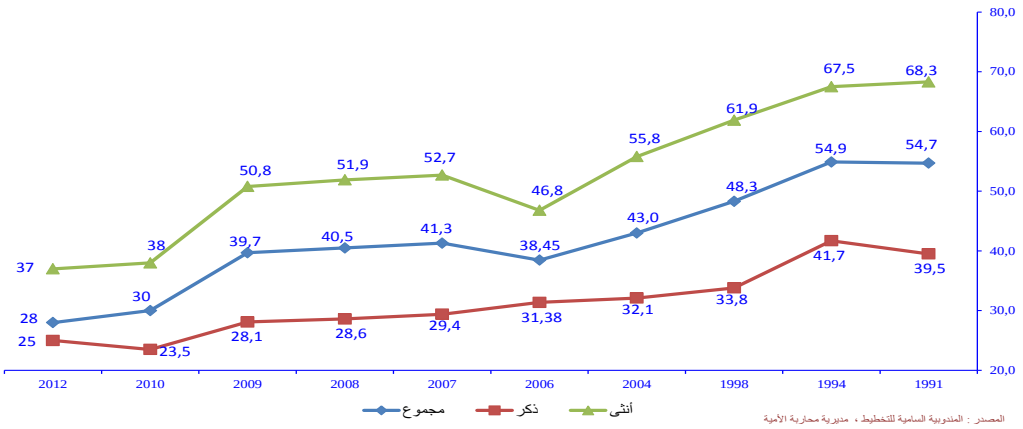

[38] تشمل هده الميزانية التعديل الذي عرفته ميزانية الاستثمار.
[39] حسب مديرية محاربة الأمية.

10. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

انخرطت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر في مجموعة من الإصلاحات الرامية الى تمكين الطالبات والطلبة من الولوج المنصف إلى التعليم العالي.

1.10. تقديم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر وإطارها المعياري

1.1.10. وثيقة تقديمية للوزارة

تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر بوضع وتفعيل السياسة الحكومية في مجال التعليم العالي الجامعي والبحث العلمي. وتتجلى المهام الرئيسية لهاته الوزارة في وضع نظام تعليمي جامعي وطني مع السهر على تنفيذه وإصلاحه وتشجيع البحث العلمي التطبيقي والأساسي وإقامة تعاون ثقافي ثنائي ودولي ووضع برامج عمل لتطوير التعليم العالي الجامعي واليات لتتبع و تقييم هذه البرامج. وتقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر كذلك بالتخطيط والتنسيق وتقييم الأنشطة المتعلقة بتكوين الأطر وذلك بتعاون مع مؤسسات التعليم العالي باستثناء المهام المسندة إلى وزارة التربية الوطنية.

وفيما يخص الموارد البشرية، فقد بلغ عدد الموظفين الإداريين في التعليم العلي الجامعي سنة 2013 ما يقارب 10.644 موظف وتمثل النساء 41% من مجموع الموظفين. أما فيما يخص عدد الأساتذة في التعليم العالي العمومي، فقد بلغ سنة 2012-2013 ما يقارب14.336 أستاذ، وتشكل النساء26 % من هذا المجموع (أنظر الملحق 1)[40].

2.1.10. الاطار المعياري

من أجل ضمان العدالة والمساواة في الولوج إلى التعليم العالي، انظم المغرب إلى العديد من الاتفاقيات الدولية والوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن أهم الاتفاقيات: الإعلان العالمي لحقوق الانسان (المادة 26) والميثاق الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 13) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة 10) والاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري (المادة 5) وأهداف الألفية للتنمية...). وعلى الصعيد الوطني، ركز الدستور المغربي على المساواة في الحصول على الحقوق الأساسية خاصة المتعلقة بالتعليم الحديث ذي الجودة العالية.

2.10 الجهود المبذولة لتنفيذ السياسات العمومية التي تراعي الفوارق بين الجنسين

1.2.10 تطوير السياسات والاستراتيجيات القطاعية

قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر بوضع إستراتيجية لتطوير قطاع التعليم العالي للفترة الممتدة بين من سنة 2013الى 2016، على ضوء التصريح الحكومي والمخطط الإستعجالي للفترة 2009-2012. وتطمح هذه الاستراتيجية رفع التحديات المتعلقة بالتكوين والبحث العلمي والحكامة وبجودة التعليم، بالإضافة إلى مواكبة الحاجيات الاجتماعية الناتجة عن تطور النظام التربوي من جهة ومن جهة أخرى متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية التي من شأنها مواكبة سياسة الانفتاح المعتمدة من طرف المغرب.

وتروم هذه الإستراتيجية تحقيق خمسة أهداف أساسية وهي تنمية وتطوير التعليم العالي والبحث العلمي وتعزيز التكوين في المجالات الواعدة، من حيث توفير فرص الشغل وتثمين نظام الأساتذة الباحثين وضمان كرامة الطالب وتهيئ الظروف اللازمة لتحسين جودة التكوين والبحث. ولضمان تفعيل هاته الاستراتيجية وإشراك جميع المتدخلين في إنجازها، تمت صياغتها في مخطط يرتكز على 6 محاور رئيسية و39 مشروع .

[40] حصة النساء المدرسات من مجموع الأساتذة الجامعيين في مؤسسات التعليم العالي العمومي إضافة إلى مؤسسات التعليم العالي غير التابع للجامعات.

2.2.10. الأخذ بعين الاعتبار قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تراعي وزارة التعليم العالي بعد النوع الاجتماعي في استراتيجية عملها الممتدة من 2013 إلى 2016 وذلك من خلال عدة مشاريع الهادفة إلى توفير نفس ظروف التكوين لجميع الطالبات والطلاب لضمان حظوظ متساوية في النجاح والاندماج بسوق الشغل. وتتجلى أبرز هذه المشاريع في :

- ***تحديث البطاقة الجامعية*** من خلال إعادة النظر في شروط الولوج إلى التعليم العالي الجامعي، وذلك في إطار الجهوية الموسعة: ويسعى هذا المشروع الي تحقيق تكافؤ الفرص للطالبات والطلبة من حيث الولوج للشعب المتوفرة في المؤسسات الجامعية.
- ***توسيع قاعدة المستفيدين من المنح الجامعية*** وتثمينها وذلك لتحسين ظروف عيش الطالبات والطلبة وضمان تكافئ الفرص في الولوج إلى التعليم العالي. وتجدر الاشارة في هذا الصدد أنه تم اعتماد معايير موضوعية وشفافة ليستفيد الأكثر احتياجا من الطالبات و الطلبة من المنح الدراسية وذلك للحد من الانقطاع عن الدراسات الجامعية. وقد تميزت السنة الدراسية 2012-2013 بالرفع من قيمة المنح الجامعية (200 درهم إضافية للمنحة الشهرية لطلاب الإجازة و300 درهم إضافية عن كل شهر لفائدة طلاب الماستر والدكتوراه). وفي هذا الصدد، قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر بشراكة مع الخزينة العامة للمملكة وبريد المغرب بإحداث بطاقة جديدة " منحتي " تمكن الطلاب من سحب منحهم من الشبابيك الأوتوماتيكية لهاته المؤسستين.
- ***تحسين القدرة الاستيعابية للأحياء الجامعية***: يهدف هذا المشروع إلى تشجيع الطالبات، خاصة المبتدئات، والطلبة إلى الدراسات الجامعية. وقد عرفت خدمات السكن و المطاعم الجامعية، خلال السنة الدراسية 2012-2013، تحسنا ملحوظا نتيجة تعزيز القدرة الإيوائية للأحياء الجامعية وكذا مراجعة شروط الولوج لهذه الاحياء لتمكين الطالبات والطلاب المحتاجين من الاستفادة من هذه الخدمات. ومن المنتظر ان تعرف القدرة الاستيعابية للأحياء الجامعية خلال السنة الدراسية 2013-2014 ارتفاعا نظرا لافتتاح 7 احياء جامعية جديدة تشمل جميع التراب الوطني.
- ***الاستفادة من التغطية الصحية والتأمين على المخاطر***: سيمكن هذا النظام المقرر تفعيله خلال السنة الدراسية 2013-2014 الطالبات والطلبة من الاستفادة من الخدمات الطبية والحماية من المخاطر.

3.10. إعداد الميزانيات ومؤشرات النجاعة

بلغت ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر لسنة 2013 ما يقارب 9,4 مليار درهم (هذا الغلاف المالي يأخذ بعين الاعتبار التعديل الذي شمل الميزانية المخصصة للاستثمار) ، بزيادة 7% مقارنة مع سنة 2012.

1.3.10. تحليل نفقات المعدات والنفقات الأخرى

يمثل الدعم المخصص لتطوير الخدمات الاجتماعية للطالبات والطلبة ما يقارب 59% من ميزانية تسيير الوزارة بدون احتساب أجور الموظفين التي تبلغ مجموعه 2,8 مليار درهم، متبوعا بالنفقات المتعلقة بتدبير وبتطوير التكوين في الجامعات (32%).

2.3.10. توزيع ميزانية الاستثمار

بلغت ميزانية الاستثمار لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر ما يعادل 741,83 مليون درهم (مع مراعات التعديل الذي شمل هذه الميزانية) . ورصدت 69% من هاته الميزانية لتطوير قدرة استقبال المؤسسات الجامعية وبناء جامعات جديدة. في حين، تمثل الميزانية المرصودة لتعزيز وتطوير الخدمات الاجتماعية للطلاب ما يقارب 23% من مجموع ميزانية الاستثمار. كما خصصت 6% من ميزانية الاستثمار لتطوير نظام البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار.

3.3.10. تحليل مؤشرات النجاعة

مكن تحليل مؤشرات النجاعة المتعلقة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر من رصد 350 مؤشر متعلق بميزانية التسيير والتي تأخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي. وبالنسبة لميزانية الاستثمار، فالوزارة لا تتوفر إلى الآن على مؤشرات نجاعة مخصصة بتتبع وتقييم هذه الميزانية. وتجدر الاشارة الى أن

هذه المؤشرات لا تأخذ بعد النوع الاجتماعي بعين الاعتبار وإن كانت المشاريع المدرجة في مخطط عمل الوزارة تأخذ بعين الاعتبار هذا البعد. وفي هذا الصدد، فهناك العديد من المؤشرات التي تراعي بعد النوع الاجتماعي وذلك لضمان ولوج متساو ومتكافئ للتعليم العالي والخدمات المقدمة (أنظر الملحق 3).

10.3. تحليل أهم مؤشرات النتائج

يتميز قطاع التعليم العالي بتحقيق المساواة بين الجنسين، حيث تجاوزت نسبة الإناث 50% في بعض شعب التكوين والدراسة، كطب الأسنان (74%) والتجارة والتسيير (63%).

وبالنسبة للسنة الدراسية 2012-2013، بلغ عدد المسجلين الجدد بالتعليم العالي الجامعي 190.566 طالب، وتمثل الإناث نسبة 48% منهم، ليصل عدد طلبة التعليم العالي بجميع شرائحه 596.319 طالب وطالبة موزعة كما يلي :

- 532.000 طالب وطالبة ينتمون إلى التعليم العالي الجامعي، وتمثل الإناث منهم 48% .
- 26.399 طالب وطالبة ينتمون إلى التعليم العالي خارج نطاق الجامعة، 56% منهم إناث.
- 37.920 طالب وطالبة من التعليم العالي الخاص، 43% منهم إناث.

مبيان 9 : تطور مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم العالي

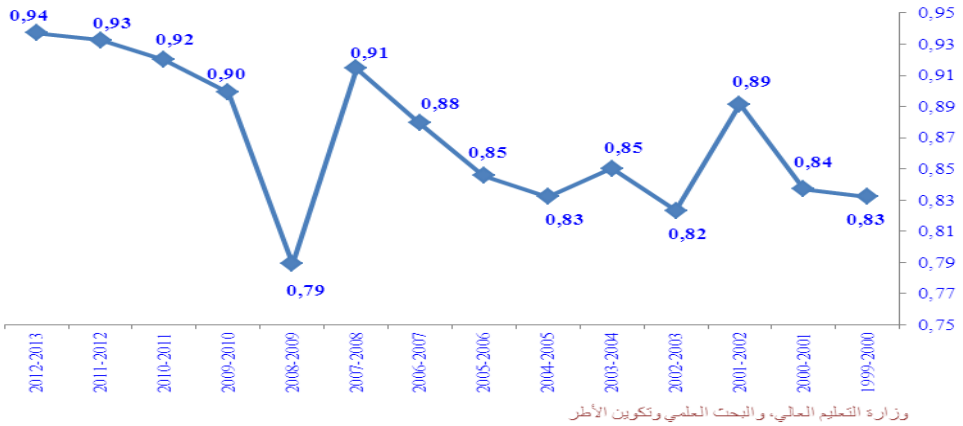

وقد بلغ عدد الطلبة المستفيدين من المنح الدراسية سنة 2012-2013 ما يقارب 216.500 طالب وطالبة مقابل 182.491 طالب وطالبة السنة الماضية، أي بارتفاع بنسبة 19%.

11. قطاع التكوين المهني

أصبح دور إنعاش التشغيل والدخل من منظور تنمية الكفاءات المهنية عاملا محددا لوضع أسس نمو عادل. وبالفعل، يمكن الاستهداف الجيد للكفاءات المهنية من زيادة فرص الإدماج الكامل في سوق الشغل والمساهمة في التنمية الاقتصادية الوطنية. ولذلك، يتعين أن تأخذ عروض التكوين المهني بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة بالنساء وجعلها قائمة على مبدأ المساواة بين الرجال والنساء.

1.11. تقديم القطاع والإطار القانوني

1.1.11. ورقة تعريفية

تتكلف إدارة التكوين المهني والتي توجد تحت إشراف وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بعدة مهام من بينها، إجراء دراسات على المستوى الوطني والإقليمي والقطاعي لتحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية للتكوين المهني وتعبئة الموارد اللازمة لتلبيتها وتنشيط وتنسيق إعداد خارطة التكوين المهني حسب الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وتنسيق أعمال تطوير وتنقيح برامج التكوين المهني بشراكة مع مختلف الفاعلين في ميدان التكوين المهني ومع المنظمات المهنية وتعزيز وتطوير التكوين المهني في الأوساط المهنية، بما في ذلك التدريب أثناء العمل والتدرج المهني والتدريب التداولي.

ويبلغ مجموع المشتغلين في إدارة التكوين المهني 337 شخصا من بينهم 40,4% من النساء. إلا أنه تبقى نسبة النساء منحصرة في 32,1% في مناصب المسؤولية (انظر المرفق1).

وتجدر الإشارة إلى أنه انطلاقا من سنة 2013، أصبحت إدارة التكوين المهني تتوفر على وحدة تسيير النوع الاجتماعي والتابعة لقسم التعاون والشراكة المرتبطة بالكتابة العامة.

2.1.11. الإطار المعياري

التزم المغرب عبر مصادقته على مجموعة من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على ضمان تأمين ولوج المرأة بالمساواة إلى التكوين المهني. وبالفعل، فقد تم ذكر ذلك بصراحة في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتقرير بيجين...

ووعيا منها بهذا الالتزام، أضحى تأمين الولوج لجميع المواطنين والمواطنات للتكوين المهني بالتساوي حقا دستوريا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القانون المحلي الذي ينظم قطاع التكوين المهني يوفر فرصا مهمة لولوج المرأة لمختلف المنظومات المرتبطة بالتكوين المهني (التكوين بالتناوب، التكوين عبر التدرج المهني، التكوين المستمر...) (انظر المرفق 2).

2.11. الإجراءات والمجهودات المبذولة لتنفيذ السياسات العمومية حسب النوع الاجتماعي

1.2.11. إنجاز السياسات والاستراتيجيات القطاعية

لازال قطاع التكوين المهني يواجهه مجموعة من الإكراهات خاصة تلك المتعلقة بالجانب التنظيمي والمؤسساتي والبيداغوجي. ومن أجل التغلب على هذه العراقيل، تمت بلورة إستراتيجية مندمجة لتطوير التكوين المهني في أفق 2020 وذلك بشراكة مع جميع المتدخلين في منظومة التكوين المهني. وتوجد هذه الإستراتيجية قيد الموافقة عليها.

وتهدف هذه الإستراتيجية الجديدة إلى إرساء منظومة للتكوين المهني مرنة ومتجذرة في الوسط المهني وقادرة على تلبية حاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا وكذلك إلى امتلاك قاعدة للتعاقد مع مختلف المتدخلين في عملية تكوين وتأهيل العنصر البشري (الفاعلين في التكوين العمومي والخاص، الفرق والجمعيات المهنية، المجتمع المدني) بالاظافة إلى إنشاء آليات وأدوات لإعادة هيكلة نظام التكوين المهني.

وللقيام بذلك، ترتكز الإستراتيجية الجديدة على تحسين الحكامة لنظام التكوين المهني وعلى التمييز بين الإدارة الإستراتيجية والإدارة الفعلية وعلى التنظيم والتدبير الوطني والجهوي مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع مجالات العمل.

2.2.11. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء

من أجل تأمين تفعيل البرنامج الإستراتيجي على المدى المتوسط والمتعلق بمأسسة المساواة والإنصاف للنوع الاجتماعي في قطاعات التشغيل والتكوين المهني خلال الفترة 2011-2015[41]، تستفيد الإدارة من دعم التعاون الكندي في إطار مشروع إصلاح التعليم عن طريق المقاربة حسب الكفاءات. وتتلخص الأنشطة المنجزة فيما يلي :

- تمتين قدرات الموظفين المكلفين بمؤسسة المساواة والمناصفة للنوع الاجتماعي داخل الإدارة؛
- إنجاز وتنفيذ برنامج التكوين المتعلق بإدماج المساواة والمناصفة للنوع الاجتماعي ليكون متكيفا مع حاجيات وإكراهات أطر ومسؤولي إدارة التكوين المهني والفاعلين في التكوين المشاركين في مشروع إصلاح التعليم عن طريق المقاربة حسب الكفاءات.
- إنجاز مرجع لمعايير وقيم المناصفة والمساواة للنوع الاجتماعي في منظومة التكوين المهني؛

41 يهدف البرنامج إلى الدمج التلقائي لمقاربة النوع الاجتماعي في مختلف مراحل تخطيط السياسات والبرامج ومشاريع وزارة التشغيل والتكوين المهني وذلك من أجل تقليص الفوارق وضمان ولوج متساو ومنصف بين النساء والرجال للعمل وللتكوين المهني ولخدمات الحماية الاجتماعية.

- تحسين المعرفة بإنتاج تحاليل نوعية من أجل توسيع ولوج الفتيات لجميع مستويات وشعب التكوين المهني وإدماجهن في سوق الشغل، وذلك عبر إنجاز دراسات تشمل ثلاث قطاعات للتكوين وهي الفلاحة، الصيد البحري والسياحة.

ومن أجل ضمان مواكبة وتنسيق جيد للإجراءات المتخذة في إطار هذا البرنامج، تم إنشاء وحدة لتسيير النوع الاجتماعي في فبراير 2013. وتتكون هذه الوحدة من إطارين مدعمين بثلاث أطر يمثلون صلة الوصل بين الإدارات الثلاث الشريكة في مشروع إصلاح التعليم عن طريق المقاربة حسب الكفاءات. وتكمن مهام هذه الوحدة في تأمين مأسسة المساواة والمناصفة للنوع الاجتماعي في منظومة التكوين المهني وتلعب دورا في تخطيط وتنفيذ وتأمين تتبع الأنشطة المرتبطة بإنعاش المساواة والمناصفة للنوع الاجتماعي على مستوى الإدارة. وتتكلف خصيصا بإنجاز مخطط سنوي وإستراتيجية للتواصل لتحسين الرؤية حول الإجراءات المفعلة.

وبالإضافة إلى ذلك، تعتزم الإدارة إرساء لجنة المأسسة والتي ستتكلف بالمصادقة على التوجه الإجمالي والاستراتيجي لعملية (IEEG) ومراقبة تنفيذها.

3.2.11. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

استفاد قطاع التكوين المهني[42] من ميزانية قدرها 509,139 مليون درهم برسم سنة 2013. مثلت ميزانية الاستثمار منها 55% وميزانية التسيير 45%. وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية الاستثمار المخصصة للقطاع قد عرفت تعديلا لتصل إلى 163 مليون درهم.

ويفرز توزيع الميزانية حسب الهياكل استحواذ الجهازين الموجودين تحت إشراف قطاع التكوين المهني (المكتب الوطني للتكوين المهني والمدرسة العليا للنسيج والألبسة) على 47% من مجموع الميزانية المخصصة لقطاع التكوين المهني. وقد مثلت ميزانية التسيير 66% من مجموع الميزانية المخصصة لهذين الجهازين. فيما استحوذت مديرية التكوين في الوسط المهني على 36,6% من مجموع الميزانية المخصصة لقطاع التكوين المهني، أي 186,3 مليون درهم على شاكلة استثمار.

أما توزيع الميزانية حسب البرامج فيفرز استحواذ مخطط إقلاع لمواكبة الاستراتيجيات القطاعية بمبلغ 109 مليون درهم، أي ما يعادل 39% من مجموع ميزانية الاستثمار المخصصة لقطاع التكوين المهني، متبوع ببرامج استثمار الجهازين الموجودين تحت وصاية قطاع التكوين المهني (OFPPT وESITH) بنصيب قدره 29% وبرنامج تنمية التكوين عن طريق التدرج المهني بحصة 11% من ميزانية الاستثمار المخصصة لقطاع التكوين المهني.

البرنامج	ميزانية الاستثمار المخصصة (مليون درهم)	النسبة في مجموع ميزانية الاستثمار لقطاع التكوين المهني
تنمية التكوين المهني عن طريق التدرج	31,7	%11
مواكبة ميثاق الإقلاع الصناعي	109	%39
مواكبة معاهد أخرى للتكوين	45	%16
مشاركة الدولة في مصاريف استثمار المكتب الوطني للتكوين المهني	70	%25

ويتوفر قطاع التكوين المهني على ترسانة من مؤشرات الأهداف (7متعلقة بميزانية التسيير و60 مؤشر لمواكبة ميزانية الاستثمار) مصممة لرصد وتقييم مجمل البرامج. وتجدر الإشارة إلى أن إدارة التكوين المهني عملت على تقسيم أغلب مؤشرات الأهداف حسب النوع الاجتماعي وذلك في إطار تفعيل مخطط إستراتيجية مأسسة EEG (انظر المرفق 3).

42لا يتوفر قطاع التكوين المهني على إطار للنفقات على المدى المتوسط (CDMT).

3.11. تحليل أهم مؤشرات النتائج

خلال الموسم 2013/2012 تم إحداث 29 مؤسسة جديدة للتكوين المهني تابعة للقطاع العام كما تم إنشاء 15 داخلية جديدة ذات قدرة استيعابية تفوق 3000 سرير، من بينها 9 داخليات تابعة لمؤسسات المكتب الوطني للتكوين المهني و6 أخريات موجودة بمراكز التكوين بالتدرج المهني داخل الوسط القروي. وعليه، فقد أضحى جهاز التكوين المهني يتوفر على حوالي 1.493 مؤسسة للقطاع الخاص و327 مؤسسة تابعة للقطاع العام. وبالموازاة مع ذلك، بلغ العدد الإجمالي للمتدربين خلال نفس الموسم 310.000 شخص.

1.3.11. توزيع المتدربين حسب التكوين والمستوى

تمثل المتدربات نسبة كبيرة في الشعب التي تستقطب عادة الإناث: الصحة والنسيج والألبسة والحلاقة والتجميل والإدارة والتسيير والتجارة والصناعة التقليدية. كما يمثلن أقلية في القطاعات الحديثة ويتعلق الأمر بصناعة الميكانيك والمعادن والإلكترونيك والصيد البحري والبناء والأشغال العمومية، إلا أن هناك اتجاه أكثر فأكثر نحو المناصفة في قطاعات التكنولوجيا والإعلاميات والاتصال والفندقة والسياحة.

2.3.11.التكوين بالتدرج المهني

ناهز عدد المتعلمين خلال الموسم 2013/2012، 50.518 متعلم أي بانخفاض 11% مقارنة بالموسم 2012/2011. وتمثل الإناث نسبة 35,3% من العدد الإجمالي، أي ما يوافق ضعف النسبة المسجلة خلال الموسم 2006/2005 والتي بلغت 17%. وتجدر الإشارة إلى أن أزيد من 11.356 مقاولة ساهمت في تكوين المتعلمين خلال الموسم 2012-2013.

وعلى غرار التكوين الدائم والتداولي، تبقى قطاعات النسيج والألبسة والجلد والخدمات والصحة والتعليم أكثر جاذبية للأناث.

3.3.11. تقييم المنظومة الوطنية للتكوين المهني

بلغت المردودية الداخلية لآلية تنمية وتعزيز التكوين المهني التي وضعتها إدارة التكوين المهني 66%. وفيما يخص نسبة[43] الإدماج بعد تسعة أشهر من التخرج، فقد بينت الدراسات التي قام بها قطاع التكوين المهني أنها بلغت 60,7% بالنسبة لفوج 2009. وبلغت هذه النسبة حسب القطاع 60,4% بالنسبة للقطاع العام مقابل 61,2 % بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص للتكوين المهني.

وقد أظهر التحقيق كذلك نسبة التساوي في نسب الإدماج مابين الخريجين[44] الذكور والإناث (60,6% و60,8% على التوالي). وعليه، فقد أكد التحقيق الذي أجري على فوجي 2008 و2009 على تدارك الفرق المسجل في نسبة الإدماج ما بين المؤسسات العمومية والخصوصية من جهة وما بين خريجي وخريجات التكوين المهني من جهة أخرى.

12. قطاع الشباب

يبلغ سكان المغرب الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و35 سنة نحو11 مليون نسمة. وتمثل هذه الشريحة 38% من مجموع السكان مما يجعل آفاق التطور ونجاح مشاريع الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية التي بدأها المغرب رهينة بظروف الحياة والتنمية لجيل الشباب. ولذلك، فإن الهدف الأسمى هو نهج سياسة متينة تراعي احتياجات الشباب مع مراعاة النوع الاجتماعي والوضع الاجتماعي والمنطقة.

1.12. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المعياري لحقوق الإنسان

1.1.12. جذاذة تقديمية

بموجب القوانين واللوائح العمول بها، يتولى القطاع الوزاري للشباب مهمة إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجال الشبيبة وحماية الطفولة والإنعاش النسوي؛ تحسين وتعميم العمل الجمعوي بين صفوف

[43] بالنسبة لفوج 2008، ارتفعت هذه النسبة ب9 نقاط بالنسبة لخريجي المؤسسات العمومية مقارنة مع خريجي المؤسسات الخاصة (65%مقابل 55,5%)

[44] أظهر التحقيق المنجز بالنسبة لفوج 2008 أن معدل نسبة اندماج الخريجين الذكور فاق ب13 نقطة النسبة المسجلة عند الخريجات الإناث (68,5% مقابل 55%)

الشباب والأطفال لضمان إدماجهم في المجتمع حماية حقوقهم ؛ تطويرالأنشطة المتعلقة بالتعاون الإقليمي والدولي في مجال الشباب والطفولة وإعداد الدراسات والبحوث التي تعزز وتساهم في تنمية الشباب والأطفال والنساء ومساندة وتطوير السياسات الإقليمية في مجال الشباب والطفولة والنساء.

وتجدر الإشارة أن إدماج المساواة بين الجنسين يندرج ضمن مهام قسم شؤون المرأة التابع لمديرية الشباب والأطفال وشؤون المرأة. ويبلغ عدد موظفي هده المديرية 154 موظفا منهم 48،7% من النساء (انظرالملحق 1).

2.1.12. الإطار المعياري لحقوق الإنسان

إن مجمل المعاهدات والاتفاقيات التي صادق عيها المغرب تؤكد وجوب ضمان حقوق الشباب، دون تمييز بين العرق أوالجنس أواللون، الحق في السكن اللائق، والحق في التعليم والرعاية الصحية، والحق في الخدمات الأساسية مثل الصرف الصحي ومياه الشرب.إن حرية التعبير وتكوين الجمعيات والحق في المشاركة في إتخاد القرارات التي تؤثر في حياتهم تعتبر هي أيضا من بين الحقوق الموجب ضمانها للشباب. وبهدف تحقيق هده الالتزامات، أدرج المغرب حق الشباب في المشاركة الكاملة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في (المادة33) من الدستور ووضع آليات لضمان تنفيذ هذه الحقوق في إطارمجلس الشباب والعمل الجمعوي انظرالملحق 2).

2.12. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.12. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

من أجل تنفيذ أحكام الدستور الجديد بخصوص الشباب وتلبية مطالبهم في الاندماج الاجتماعي والمهني، وضعت وزارة الشباب والرياضة الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للشباب 2020 والتي ترتكزعلى خمسة مجالات رئيسية:

- زيادة الفرص الاقتصادية للشباب وتعزيز قابليتهم للتشغيل.
- زيادة فرص الولوج للخدمات الأساسية للشباب وضمان جودتها.
- تقليص الفوارق الجغرافية.
- زيادة مشاركتهم النشيطة في الحياة الاجتماعية وصنع القرار.
- تعزيز احترام حقوق الإنسان وتقوية الآليات المؤسساتية للاتصالات والمعلومات والتقييم والحكامة.

وقد تميزت سنة 2013 بإطلاق برنامجين في إطار هذه الاستراتيجية وهما البرنامج الوطني للتوظيف الذاتي للشباب وبرنامج بطاقة الشباب.

يهدف برنامج الوطني للتوظيف الذاتي الخاص بالشباب، خلال الفترة 2013-2016، 5000 شاب تتراوح أعمارهم بين 18 و30 سنة ولايتجاوزمستواهم التعليمي الباكالوريا، وتبلغ نسبة النساء منهم 40%. وسيستفيد الشباب، في إطار هذا البرنامج، من تكوين يستجيب لتطلعات سوق الشغل. ولهذاالغرض، تم عقد اتفاقية في يوليوز 2013 يمنح بموجبها صندوق دوفيل لدعم التحول هبة مالية قدرها 5 مليون دولار لوزارة الشباب و الرياضة لتعزيز روح المشاريع الصغرى في القطاع غير المنظم، لصالح الشباب المعوزين . ويهدف البرنامج إلى تدريب المستفيدين على تنظيم المشاريع وتوفير تتبع لمدة 12 شهرا بعد خلق المقاولة لصالح 1.800 مقاول شاب منهم 40% من النساء.

وقد أصدرت الوزارة "بطاقة الشباب" وهو برنامج يهدف إلى تصور عرض شامل لصالح الشباب ويلبي متطلباتهم.

2.2.12. المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة

تواصل الوزارة الجهود المبذولة من خلال البرامج المفعلة من بينها برنامج "العطل والترفيه"، وبرنامج "التدريب المهني للنساء"، فضلا عن تحسين مرافق استقبال الشباب (دور الشباب ومراكز استقبال خدمة الشباب والمراكز النسائية) مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي.

أهم إنجازات ابرامج وزارة الشباب والرياضة خلال عام 2012 و2013

البرامج	*الإنجازات*
برنامج "العطل والترفيه"	ارتفع عدد المستفيدين من البرنامج من 49.500 مستفيد في عام 2002 إلى138.868 طفل ومراهق وشاب خلال فصل الصيف من عام 2013 منهم 30,5% فتاة. وقد رحب وفد الجديدة بأكثرمن 15% من المستفيدين، يليه وفد إفران وطنجة وأكادير وأصيلة بنسب 11,9%، و10،1% و8،1% على التوالي.
دورالشباب	حتى نهاية شهريوليوعام 2013، شملت شبكة دور الشباب 573 منزلا منها 242 في المجال القروي. وبلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من أنشطة هذه المؤسسات في نهاية عام 2012، 5.052.533 مستفيد منهم 2.861.609 في سياق الأنشطة الدائمة و2190924 في إطارأنشطة التوعية.
مراكز استقبال الشباب	العدد الإجمالي لهذه المراكز هو35 بحلول نهاية 2012، 33 منهم في المجال الحضري.
المراكز النسائية	بلغ عدد هده المراكز 312 مركز و إستفاد منها أكثر من80.000 فتاة و أمرأة سنويا
برنامج "التدريب المهني للنساء"	في سنة 2013، بلغ عدد مراكز التدريب المهني 110 مراكزالصالح 5.000 مستفيد.

المصدر: وزارة الشباب والرياضة، شتنبر 2013.

وعيا بأهمية الدور الذي تلعبه دور الشباب من حيث قربها الجغرافي، تعمل وزارة الشباب والرياضة بشراكة مع التعاون الألماني للتنميةعلى الرقي بأنشطة دور الشباب بتوجهات تأخذ بعين الإعتبار مقاربة النوع الاجتماعي. وقد عقد اجتماع في مارس 2013 جمع بين ما يقرب 200 مدير ومديرة لدور الشباب لتحديد سبل جديدة لإدارة دور الشباب طبقا لمنظورالنوع الاجتماعي وذلك لتلبية الاحتياجات الحقيقية للشباب المغربي وفقا للاستراتيجية الوطنية المتكاملة للشباب.

3.2.12. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

بلغ الغلاف المالي المرصود لوزارة الشباب والرياضة لسنة 2013 ما يناهز 1,07 مليار درهم. وقد بلغت ميزانية للتسيير 605،23 مليون درهما، في حين أن ميزانية الاستثمار قد عرفت تعديلا لتصل إلى ما يعادل 462،3 مليون درهما.

تحليل ميزانية مديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية

ارتفعت ميزانية مديرية الشباب و الطفولة و الشؤون النسوية فيما يخص المعدات والنفقات المتنوعة في سنة 2013 إلى 103,7 مليون درهما، أي ما يعادل 17,1% من ميزانية التسيير لوزارة الشباب والرياضة. أما بالنسبة لميزانية الاستثمار لهذه المديرية فقد وصلت إلى 169,99[45] مليون درهماعلى المستوى المركزي. وقد تلقت المكاتب الاقليمية للمديرية 99,2 مليون درهما كميزانية استثمارية.

تحليل ميزانية أهم البرامج التي تنفذها وزارة الشباب

إن تحليل توزيع ميزانية التسيير (المعدات والنفقات المتنوعة) حسب البرامج الرئيسية المدرجة في خطة عمل المديرية يكشف عن الأهمية التي تمنحها لبرنامج "العطل والترفيه" الذي حصل على 83% من الميزانية بنفس مستوى السنة السابقة (86 مليون درهما)، تليها الأنشطة الاجتماعية والتعليمية للأطفال والشباب وشؤون المرأة بحصة 10,5% من ميزانية التسيير المديرية.

[45] ويتعلق الأمر بميزانية الاستثمار قبل التعديل .

توزيع ميزانية التسيير مديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية

ميزانية التسيير (المعدات والنفقات المتنوعة)	مليون درهما	الحصة في ميزانية التسييرالمديرية
مديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية	103,7	-
دعم البعثات	2,7	%2,6
الأنشطةالاجتماعية والتعليمية للأطفال والشباب وشؤون المرأة	10.94	%10,5
برنامج "العطل والترفيه"	86	%83
مساعدة ودعم جمعيات ومؤسسات الشباب والأطفال وتعزيز دور المرأة	0,4	%0,4
التبادلات الدولية المتعلقة بأنشطة الشباب	1,43	%1,4
تنظيم مظاهرات الشباب والطفولة	2,23	%2,1

أما بالنسبة لميزانية الاستثمار لمديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية، فهي موزعة حسب المهام الرئيسية للمديرية وليس حسب البرامج. وتجدرالإشارة إلى أن الميزانية المخصصة لبناء وتجهيز مؤسسات النساء قد بلغت11% من الميزانية الاستثمارية للمديرية.

توزيع ميزانية الاستثمار لمديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية

ميزانيةالاستثمار	النسبة في ميزانية الاستثمار للمديرية
مديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية	-
بناء وتجهيز مؤسسات الشباب	%50,2
بناء وتجهيز مؤسسات الأطفال	%32,9
بناء وتجهيز المؤسسات الشؤون النسوية	%11,0
المجلس الاستشاري للشبابوالعمل الجمعوي	%5,9

تحليل مؤشرات الأهداف حسب النوع الاجتماعي

حددت مديرية الشباب والأطفال وشؤون المرأة، خلال عام 2013، ما يقرب 14 مؤشرا للأهداف بما فيها ستة مؤشرات مرتبطة بميزانية التسييرحسب التركيب والبرنامج. أما بالنسبة لمؤشرات الأهداف الخاصة بميزانية الاستثمارفهي تضم 8 مؤشرات على المستوى المركزي موزعة حسب الجهة. ونظرا لنجاعة أنشطة المديرية في تعزيز المساواة بين الجنسين، وجب تحديد مسبقا مؤشرات تشمل بعد النوع الاجتماعي لضمان تحقيق النتائج والأهداف المتوقعة و تقييمها، من حيث الإنصاف والمساواة بين الجنسين (انظرالملحق 3).

3.12. تحليل أهم مؤشرات النتائج

توضح نتائج البحث الوطني للشباب عام 2012، على أن مؤشرات الشباب شهدت تحسنا ملحوظا في جميع المجالات خلال السنوات الأخيرة. وفقا للإحصائيات الصادرةعن المندوبية السامية للتخطيط، يقدر عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة بـ 6,32 مليون شاب في عام 2012، منهم 49,4% من الفتيات. 54% من الشباب يعيشون في المدن، وهوما يمثل 17,9% من السكان الحضريين، أما القرى فتضم 21,6% شابا. وحسب نفس الاستطلاع، فإن مستوى تعليم الشباب خاصة الفتيات، فقد تحسن بشكل كبير خلال العقد الماضي، حيث انخفضت نسبة الشباب دون أي مستوى دراسي من 29,8% عام 2000 إلى 11,4% عام 2011. في المقابل، فقد ارتفعت نسبة ذوي المستوى الأساسي والثانوي الإعدادي من 48,9% إلى 55,9% وارتفعت نسبة الشباب ذوي المستوى الثانوي التأهيلي من 14,3% إلى 24,6%. كما أن تعليم الأولاد يفوق الفتيات في مستويات التعليم الثلاث، كما يظل تزايد نسبة الشباب في الثانوي التأهيلي أسرع في المناطق القروية.

وحسب البحث الوطني حول التشغيل لسنة 2000 و2011، شهد نشاط الشباب (بين 15 و24 سنة) انخفاضا ملحوظا بفعل تحسن مستوى التعليم والتكوين. كما ارتفع معدل نشاط هذه الشريحة من 45،8% عام 2000 إلى 35% عام 2011 و33,5% عام 2012، مما يعادل انخفاضا بنسبة قدرها 12,3 نقطة. ويشغل قطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري ما يقرب نصف عدد الشباب (20% من الأشخاص العاملين الذين تتجاوز

أعمارهم 15 سنة). كما أن 66% من العمال الشباب في المجال الحضري هم موظفون بالقطاع العام أوالخاص مقابل 20% فقط في المجال القروي.

ووفقا للإحصائيات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، بلغ معدل بطالة الشباب 18,6% عام 2012 بانخفاض 0,3 نقطة مقارنة مع عام 2000. ويعرض الجدول التالي توزيع الشباب حسب الجنس ونوعية النشاط ومكان الإقامة خلال عامي 2011 و2012:

الشباب حسب الجنس ونوع النشاط ومكان الإقامة (في المائة)

		الوطني			الحضري			القروي		
		2000	**2011**	**2012**	**2000**	**2011**	**2012**	**2000**	**2011**	**2012**
الذكور	الناشطون	51,8	42,0	40,2	32,5	27,7	26,3	71,5	58,1	56,0
	العاطلون	13,9	9,3	9,1	19,7	11,6	11,4	7,9	6,6	6,4
	غير الناشطين	34,3	48,7	50,7	47,8	60,7	62,3	20,6	35,2	37,5
الإناث	الناشطات	21,7	15,2	14,0	11,5	7,0	6,3	33,4	25,0	23,3
	العاطلات	4,1	3,2	3,3	6,8	4,9	5,0	1,0	1,2	1,2
	غير الناشطات	74,2	81,6	82,7	81,7	88,1	88,7	65,6	73,8	75,4
المجموع	الناشطون	36,8	28,7	27,3	21,8	17,3	16,3	53,1	42,0	40,2
	العاطلون	9,0	6,3	6,2	13,1	8,2	8,2	4,5	4,0	3,9
	غير الناشطين	54,2	65,0	66,5	65,1	74,5	75,5	42,4	54,0	55,9

المصدر:البحث الوطني حول التشغيل لسنة 2000 و 2011 و التقرير حول النشاط ، الشغل والبطالة 2012 – المندوبية السامية للتخطيط

IV. الاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية

إن الولوج المنصف للنساء إلى حقوقهن الاقتصادية يمر عبر ولوج أفضل لسوق الشغل وإلى الأنشطة المدرة للدخل ومشاركة متميزة في اتخاذ القرار. ويقدم المحور التالي الطابع الأفقي للتشغيل قبل أن يتطرق إلى الفرص التي تمنحها القطاعات المنتجة على مستوى التشغيل والفلاحة والصيد البحري والتجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة للاعلام والاتصال والتجارة الخارجية والسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

1. وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية

تستحق الإنجازات التي حققهاالمغرب في مجال إدماج بعد النوع الاجتماعي في مختلف مجالات التنمية التنويه. فقدتم إحراز تقدم ملحوظ في مجال التعليم والصحة والمشاركة السياسية والحقوق القانونية. ومع ذلك، لا تزال مشاركة المرأة محدودة في سوق الشغل مع نسبةمشاركة في الساكنة النشيطة تعد من بين النسب الأضعف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي العالم بأسره.

1.1.تقديم قطاع التشغيل

1.1.1 جذاذة تقديمية

يساهم قطاع التشغيل[46] في تحديد التوجهات والأهداف المتعلقة بإنعاش التشغيل وإنجاز دراسات وبحوث تتعلق بسوق الشغل وكذا تتبع تدابير لتعزيز إدماج الشباب في سوق الشغل بتشاور مع الوزارات والمؤسسات المعنية، وتنشيط وتنظيم وتتبع وتقييم أنشطة هياكل الوساطة في سوق الشغل. ويساهم كذلك في تسهيل عملية توظيف الباحثين عن الشغل عبر بنيات وسيطة وشبكات محدثة لهذا الغرض. كما يتكلف قطاع التشغيل بإعداد مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية في مجال التشغيل والشغل والحماية الاجتماعية للعمال وتتبع تنفيذ المعايير الدولية والإقليمية للشغل.

وقد جسد قطاع التشغيل التزامه في مجال مأسسة المساواة والإنصاف بين الجنسين، حيث قام بتحديد 16 نقطة اتصال خاصة بالنوع الاجتماعي على مستوى مختلف هياكل القطاع (ديوان الوزير، مديرية التشغيل وقطاع التكوين المهني والوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات ومكتب التكوين المهني وإنعاشالشغل والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وإدارة صناديق العمل...) (انظر الملحق 1).

2.1.1. الإطار المعياري

انخرط قطاع التشغيل في عدد من الاتفاقيات الدولية والوطنية التي تهتم بالتشغيل كعنصر أساسي من حقوق الإنسان، على خلفية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي صادق عليه المغرب سنة 1979.وانخرط المغرب، باعتباره عضوا نشيطا في منظمة العمل الدولية، في إعلان 1998 لهذه المنظمة الخاص بالحقوق والمبادئ الأساسية للشغل (الاتفاقيات 102, 132 , 131 , 141 , 144, 151, 188). وعلاوة على ذلك، بذل المغرب الذي وقع على إعلان الألفية سنة 2000، مجهودات كبيرة لبلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية في أفق 2015.كما التزم باحترام تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة التي تنص على تحقيق المساواة في التعليم والتشغيل والنشاط الاقتصادي والاجتماعي (أنظر الملحق 2).

2.1. الإجراءات والجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

أثارت وزارة التشغيل عملية تشاور ثلاثي الأطراف بدعم من منظمة العمل الدولية لوضع إستراتيجية وطنية للتشغيل مبنية على الابتكار والتنسيق. ويعتبر بعد النوع الاجتماعي مسألة ذات أهمية كبيرة في تطوير الاستراتيجية الوطنية للتشغيل. حيث تعتزم هذه الاستراتيجية اقتراح إطار مرجعي وعملي مشجع للاستخدام

[46] بعد تعيين الحكومة الجديدة في 10 أكتوبر 2013، أصبح قطاع التشغيل تابعا لوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية

الأمثل ولحماية موارد العمل ورأس المال التي تمت تعبئتها من طرف المواطنين، وكذا تحديث الاقتصاد وتحسين عرض المنتوج والخدمات من حيث الكم والجودة.

1.2.1 معالجة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

شرعت وزارة التشغيل والتكوين المهني، بتعاون مع منظمة العمل الدولية والوكالة الكندية للتنمية الدولية بتمويل مشروع " تعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في التشغيل عبر الحوار الاجتماعي والمساواة بين الجنسين". ونظمتقي إطار هذا المشروع سلسلة من الأوراش التدريبية لتشجيع التشغيل لدى الشباب، وتوفير المساعدة التقنية من أجل تعزيز التكوين المرتبط مباشرة بخلق المقاولة، وكذا تحسين مراكز التشغيل المحلية ومراكز الدعم الهادفة إلى خلق المقاولات، وتعزيز مشاركة الشباب في الحوار بشأن سياسة التشغيل الوطنية.وتركز النتائج الوسيطة لهذا المشروع على تحسين قابلية التشغيل لدى الشباب، وخاصة النساء، وتوفير المزيد من فرص الشغل في صفوف الشباب غير الممدرسين، ولا سيما النساء، في المناطق التجريبية.

ومن أجل تعزيز الحضور النوعي والكمي للمرأة في سوق الشغل، التزمت وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية في إطار الخطة الحكومية من أجل المساواة بوضع نظام لرصد تنفيذ مدونة الشغل لضمان المساواة بين الرجل والمرأة في مكان العمل وكذا دعم القطاعات التي تعرف تمثيلية مهمة للنساء مثل قطاع النسيج والمواد الغذائية وذلك بتطوير الأنشطة المدرة للدخل ووضعتدابير تحفيزية للقطاع الخاص لحثه على الالتزام بمعايير المسؤولية الاجتماعية للمقاولات مع مراعاة المساواة بين الجنسين فيتسييرالمقاولات بتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

2.2.1.إعداد الميزانية ووضع مؤشرات النجاعة

خصص قطاع التشغيل سنة 2013 ميزانية قدرها 228,55 مليون درهم، منها 84,55 مليون درهم مخصصة لميزانية التسيير و144 مليون درهم مخصصة لميزانية الاستثمار. وبذلك أصبحت ميزانية التسيير تمثل 50,6% وميزانية الاستثمار تمثل نسبة 49,4%من ميزانية القطاع.

تحليل مؤشراتالأداء

على غرار باقي القطاعات، بلور قطاع التشغيل مجموعة من مؤشرات الأهداف والتي تمكن من إيجاد صلة بينالاعتمادات المخصصة للإجراء أو للبرنامج أوللنشاط من جهة والنتائج المنتظرة من تخصيص هذه الاعتمادات من جهة أخرى. ويبلغ عدد هذه المؤشرات حوالي 65 مؤشرا، منها 19 مؤشرا رقميا يتعلق بميزانية التسيير و46 مؤشرا مخصصا لميزانية الاستثمار.

غير أن المؤشرات التي وضعها قطاع التشغيل لا تراعي مقاربة النوع الاجتماعي التي من شأنها أن تثمن الجهود المبذولة من أجل النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين في عملية برمجة الميزانية. ومع ذلك، يمكن لبعض المؤشرات محددة مسبقا لميزانية التسيير والاستثمار أن تراعي النوع الاجتماعي (انظر الملحق 3).

3.1. تحليل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بالقطاع

مساهمة ضعيفة للنساء في سوق الشغل

عرفت الساكنة النشيطة العاطلة تزايدا طفيفا بنسبة 1%على المستوى الوطني، منتقلة من 1.028.250 سنة 2011 إلى 1.038.201 سنة 2012، أي 9.951 عاطل إضافي. وقد شمل هذا الارتفاع الناشطين الذكور في كل من الوسط الحضري والقروي. وبذلك، استقر معدل البطالة في نفس المستوى تقريبا بين سنة 2011 و2012، أي في 9%. وحسب وسط الإقامة، استقر هذا المعدل في 13,4% بين 2011 و2012 في الوسط الحضري وفي 3,9% في الوسط القروي خلال نفس الفترة.

وبالرغم من هذه الوضعية، يحجب تطور معدل البطالة على الصعيد الوطني الستار عن وجود فوارق حسب الجنس والسن ووسط الإقامة ومستوى الشهادة المحصل عليها. فقد سجل معدل البطالة فارقا بـ 1,2 نقطة على حساب النساء سنة 2012، أي 9,9% للنساء مقابل 8,7% للرجال. وقد تكرس هذا الفارق خلال الفصول الأولى من 2012-2013. ومن ناحية أخرى، تراجع معدل تأنيث الساكنة النشيطة العاطلة من 30,6% سنة 2011 إلى 29,1% سنة 2012 (انخفاض بـ 1,5 نقطة). واستمر هذا التراجع خلال الدورات الأولى من سنة 2012 و2013، أي 25,9% و25,7%.

مبيان 10: تطور معدل البطالة الوطني حسب الجنس بين 2000-2012

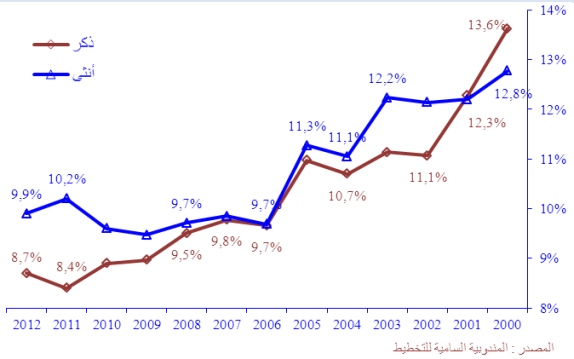

مبيان 11: تطور معدل البطالة الحضري حسب الجنس بين 2000-2012

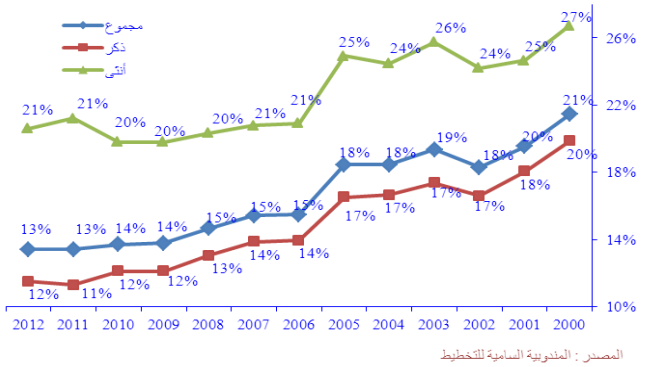

كما يبين معدل النشاط الوطني فارقا مهما بين الجنسين (73,6% عند الرجال و24,7% لدى النساء)، مما يترجم ضعف مساهمة النساء في سوق الشغل. وتتسع الهوة بشكل أكبر لدى الشابات بين 15 و24 سنة. ويفسر مستوى النشاط عند النساء في غالبيته الفارق بين معدل التشغيل بين الرجال (67,2%) والنساء (22,3%).

وقد سجل معدل التشغيل تراجعا طفيفا خلال الدورات الأولى من 2012 و2013، أي 43,4% و43,2% على التوالي. ويبلغ هذا المعدل مستويات مرتفعة لدى الرجال مقارنة مع المعدل عند النساء. فخلال الفصول الأولى 2012 و2013، بلغ معدل التشغيل على التوالي 66,4% عند الرجال مقابل 21,8% عند النساء و66,2% عند الرجال مقابل 21,5% عند النساء.

ويؤكد مؤشر التكافؤ بين الرجل والمرأة على أن حظوظ الرجال للحصول على شغل يفوق ثلاث أضعاف حظوظ النساء. وحسب الإقامة، تظل النسبة بين الرجال والنساء في الوسط الحضري من حيث التشغيل ضعف ما هي عليه في الوسط القروي. ويعزى الفارق في نسب التكافؤ بين الرجال والنساء في الوسط القروي أساسا بضعف نشاط النساء مقارنة مع الرجال أكثر، وهو ما يمكن تفسيره بصعوبات الولوج إلى التشغيل.

مبيان12 : تطور مؤشر التكافؤ بين الرجل والمرأة على مستوى التشغيل

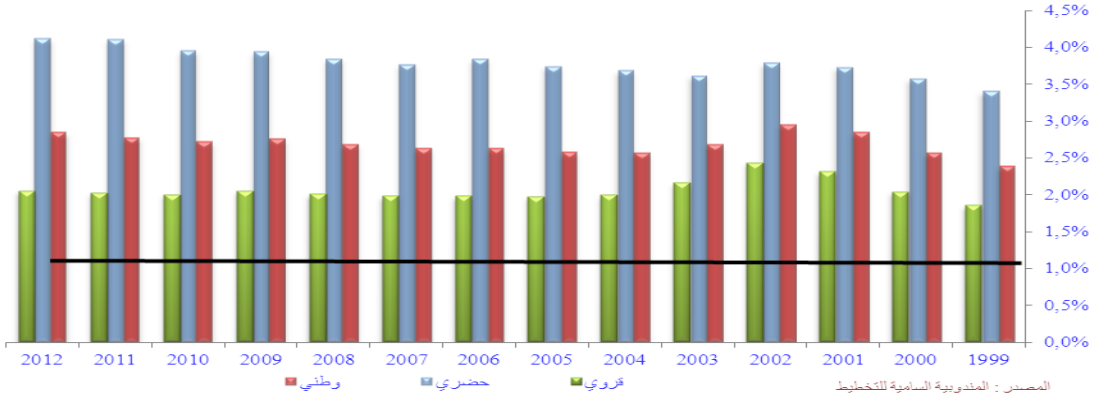

الخط الذي يمر عبر الرقم 1، يشير إلى عتبة المساواة (تشغيل الرجل = تشغيل المرأة)
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

وحسب الوضعية المهنية، تجدر الإشارة إلى أن ما يقارب 79,9% في المتوسط من النساء النشيطات المشتغلات في الوسط الحضري هن أجيرات، في حين ما يقارب 76,5% من النساء النشيطات المشتغلات بالوسط القروي هن مساعدات عائليات بدون أجرة.

الحصة المتوسطة لتشغيل النساء بين 2007 و2011 حسب الوضعية المهنية

	وطني		قروي		حضري	
الوضعية المهنية	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر
الأجراء	**33,7%**	47,4%	**6,6%**	31,0%	**79,9%**	61,8%
المستقلون	14,6%	31,7%	16,4%	38,6%	11,7%	25,6%
المشغلون	0,7%	3,2%	0,1%	1,1%	1,8%	5,0%
المساعدون العائليون والمتمرنون	***50,3%***	15,5%	***76,5%***	27,6%	5,6%	4,9%
وضعيات أخرى	0,7%	2,2%	0,5%	1,7%	1,0%	2,6%

نتائج مشجعة ولكن غير كافية لبرامج إنعاش التشغيل

يشكل إنعاش التشغيل أحد أولويات العمل الحكومي في أفق تقليص معدل البطالة إلى 8% سنة 2016. وقد اتخذت الحكومة كهدف لها إغناء محتوى النمو الاقتصادي من التشغيل وذلك من خلال اختيار أفضل للاستثمارات الخلاقة للثروة ومناصب الشغل وتشجيع المقاولة الصغرى والمتوسطة والمقاولة الصغيرة جدا، وتشجيع التشغيل الذاتي وتحسين تأهيل الشباب وتطوير الاقتصاد الاجتماعي. وتتجلى إنجازات أهم البرامج المعتمدة فيما يلي:

- ✓ فقد سمح برنامج 'إدماج"، الذي يهدف إلى تطوير الموارد البشرية للمقاولة وتحسين تأطيرها من خلال توظيف الشباب حاملي الشهادات، بإدماج 363.121 باحث عن شغل منذ 2006 إلى نهاية مارس 2013. وتمثل النساء 49% من المدمجين خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2013. ويتوقع نهاية 2013 بلوغ 60.000 مستفيد من هذا البرنامج.
- ✓ ومن جهته، مكن برنامج "تأهيل"، الذي يروم تحسين قابلية الباحثين عن الشغل عن طريق الرفع من كفاءاتهم المهنية، 98.602 شخصا بين 2007 ونهاية ماي 2013 من الاستفادة من هذا البرنامج. فخلال هذه الفترة، استفاد 3.316 شخصا من التكوين التعاقدي منهم 67%نساء. ويتوقع نهاية سنة 2013، بلوغ 20.000 مستفيد من هذا البرنامج.
- ✓ وبخصوص برنامج "مقاولتي" الذي عرف تمويل 5.026 مشروعا ومواكبة 30.474 مرشحا وذلك من سنة 2007 إلى نهاية ماي 2013، مولدا بذلك 14.022 منصب شغل. وخلال الخمسة أشهر الأخيرة من سنة 2013، تمت مواكبة 715 مرشحا منهم 198 امرأة، أي بحصة 29%، و329 مقاولة ممولة ذاتيا مولدة 479 منصب شغل. ويروم هذا البرنامج أساسا تشجيع خلق المقاولات الصغيرة جدا من أجل تشجيع التشغيل الذاتي لحاملي المشاريع ولجعلها مدرة للثروة ومناصب الشغل.

وبالإضافة إلى برامج "إدماج" و"تأهيل" و"مقاولتي"، فقد عرفت سنة 2012 تفعيل تدابير جديدة لإنعاش التشغيل، خاصة تحمل كلفة التغطية الاجتماعية وعقد الإدماج المهني التي تم إطلاقهما في أكتوبر 2011.

وعلى أساس تقييم أداء هذه البرامج، سيتم استكمال الأدوات الضرورية لوضع برنامج "مبادرة" الذي يهدف إلى إنعاش التشغيل ذي المنفعة الاجتماعية داخل النسيج الجمعوي. وفي هذا الصدد، سيتم إطلاق دراسة حول تقييم برنامج "تأهيل" خلال سنة 2013 كتتمة لدراسات التقييم التي تم إنجازها لبرنامج "إدماج" وكذا الدراسة طور الإنجاز بخصوص برنامج "مقاولتي".

ومن جهة أخرى، "سيتم إطلاق برنامج جديد "تأطير" يستهدف الأشخاص الذين لا يتوفرون على تجربة مهنية أوالذين يحتاجون لتكوين تقني وتأطير في مجالات خاصة.

أهم التحديات اللازم رفعها

يثير إدماج المساواة والإنصاف بين الجنسين على مستوى بنية وممارسات قطاع التشغيل تحديات ترتبط بالتموقعالاستراتيجي للجان المكلفة بالمساواة والإنصاف بين الجنسين وتوفرهم على السلطة الضرورية، والقدرات والموارد البشرية والمالية. وكذا توفر مراكز اتصال خاصة بالنوع الاجتماعي وإشراكها في صياغة استراتيجيات وبرامج القطاع، وتخصيص موارد دائمة لوحدات تدبير البرنامج، ووضع وتنفيذ إستراتيجية تواصل داخلي وخارجي بغية نشر ثقافة المساواة وإعداد برامج للتكوين والتحسيس وتفعيل ومأسسة البنية التنظيمية المسؤولة عن المساواة والإنصاف بين الجنسين وإدماجها في برامج واستراتيجيات الوزارة وأخيرا وضع مبادئ توجيهية بشأن القواعد والقيم في هذا المجال.

وبالإضافة إلى ذلك، يشكل من جهة، تحسين معرفة التحديات والإكراهات (الاقتصادية والاجتماعية) حسب النوع الاجتماعي المرتبطة بالولوج للشغل المؤدى عنه وبحفاظ النساء والرجال على مناصب الشغل حسب متغيرات سوسيوديمغرافية دقيقة،ومن جهة أخرى، تحسين المعرفة حسب النوع الاجتماعي بنظام الحماية الاجتماعية وبظروف عمل المرأة، تحديات إضافية يجب تجاوزها.

كما تستأثر تحديات أخرى بالاهتمام. ويتعلق الأمر بتقوية احترام مقتضيات مدونة الشغل والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، ووضع إجراءات تحفيزية تهدف لتشجيع ولوج المرأة إلى مناصب المسؤولية، وإنشاء نظام للعمل الإيجابي موجه لتعزيز مشاركة المرأة في دواليب اتخاذ القرار على مستوى مجالس المقاولات والنقابات والجمعيات.

وعلاوة على ذلك، يشكل تشغيل الأطفال في المغرب تحديا ومصدرا للقلق. وقد تم في السنوات الأخيرة إحراز تقدم كبير، ولكن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود. ومن الملا حظ أن تشغيل الأطفال دون سن 15 هو في الواقع في انخفاض حاد، حيث سجل 1,9% سنة 2012 مقابل 9,7% سنة 1999. وتؤثر هذه الظاهرة على الذكور (54,1%) أكثر من الفتيات. وتختلف هذه النسبة بين المناطق القروية (51,1%) والمناطق الحضرية (90,3%). وتتركز هذه الظاهرة بشكل رئيسي في المناطق القروية بنسبة 3,9% سنة 2012 مقابل 16,2% في سنة 1999. وللحفاظ على هذا المنحى التنازلي، يتعين على الحكومة إنجاز برامج عمل نموذجية مع الشركاء المحليين، والتأكيد على أن كل هذه الإجراءات ضد تشغيل الأطفال قد تكلل بالنجاح.

2. قطاع الفلاحة

لم يمكن التقدم المحرز خلال السنوات الأخيرة من محاربة الفقر وتأمين تنمية اقتصادية واجتماعية ملموسة للوسط القروي، التي لا زالت تعاني من الأمية والبطالة وصعوبة الاستفادة من الخدمات الاجتماعية.وعلى الخصوص، تشكل المرأة القروية غالبية الطبقة الفقيرة في العالم، كما تسجل أدنى مستوى للتعليم وأعلى معدل للأمية. وتولد هذه الوضعية تكاليف اقتصادية هامة نظرا لعدم الاستفادة من هذا الرأسمال البشري، مما يؤدي إلى إضعاف إنتاجية العمل مع إبطاء التنمية القروية والتطور الفلاحي. وبذلك، أصبح من الضروري إدراج العنصر البشري، ولاسيما الشق النسوي منه، في الاهتمامات الرئيسية لإعداد سياسات واستراتيجيات تنمية العالم القروي.

1.2. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المعياري

1.1.2. جذاذة تقديمية

تناط بقطاع الفلاحة مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في ميدان الفلاحة والتنمية القروية، مع مراعاة الاختصاصات المسندة إلى وزارات أخرى. وترتكز المهام المخصصة له أساسا على وضع وتنفيذ سياسة الحكومة في مجال إعداد والنهوض بالإنتاج الفلاحي وتأهيل المنظمات المهنية الفلاحية في إطار سلاسل الإنتاج وتشجيع الاستثمار والمساهمة في المفاوضات المتعلقة بالتجارة الحرة في الميدان الفلاحي وتدبير الاتفاقيات في هذا الشأن وإعداد النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالأنشطة الفلاحية وجمع وتحليل ونشر الإحصائيات والمعلومات الفلاحية وإعداد وتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بميادين التعليم العالي الفلاحي والبحث الزراعي والتكوين التقني والمهني الفلاحي.وفيما يخص الموارد البشرية، يضم قطاع الفلاحة عمالة تتكون من 4896 شخصا، مع تمثيلية نسوية بنسبة 27% (انظر الملحق 1).

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الفلاحة كان من بين أول الإدارات التي أنشأت نقطة اتصال خاصة بالنوع الاجتماعي، عن طريق قسم الإرشاد الزراعي التابع لمديرية التعليم والتكوين والبحث[47]. كما يمثل قسم الموارد البشرية قطاع الفلاحة على مستوى شبكة التشاور الوزاري لإدماج المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.

[47] قبل إعادة تنظيم وزارة الفلاحة والصيد البحري، كانت هذه المديرية تسمى بمديرية التعليم والبحث والتنمية.

2.1.2. الإطار المعياري

التزم المغرب من خلال العديد من الاتفاقيات العالمية لحقوق الإنسان، كالميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة وأهداف الألفية، بضمان تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة القروية بالإضافة إلى المساواة في الولوج إلى السلع والموارد. ونفس السياق، انضم المغرب إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم 11، 12، 99، 101، 129 المؤطرة للعمل الفلاحي، والتي تحدد التدابير الخاصة بظروف العمل، خاصة منها حق تكوين الجمعيات وتكتل المزارعين والتعويض عن حوادث الشغل وطرق تحديد الحد الأدنى للأجور وكذا الإجازات المدفوعة وتفتيش الشغل في الفلاحة، وذلك لضمان ظروف عمل عادلة لصالح العاملين في الفلاحة (انظرالملحق2).

2.2. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.2. أهم السياسات والاستراتيجيات القطاعية المنجزة

التقدم المحرز في تنفيذ مخطط المغرب الأخضر

بعد مرور خمس سنوات على انطلاق مخطط المغرب الأخضر، مكنت الانجازات من ملاحظة تقدم ملموس على مستوىترسيخ مكتسبات الإنتاج لمختلف السلاسل، وكذا نموتدريجي للفلاحة التضامنية بالإضافة إلى تسارع وتيرة الإصلاحات خاصة منها المرتبطة بتثمين الإنتاج الفلاحي.

ففي الفترة الممتدة من 2007 إلى 2012، تحسن الناتج الداخلي الخام الفلاحي ب 32%بالمقارنة مع الفترة المرجعية 2005-2007، بالموازاة مع امتداد المساحة المزروعة ب 11%، وكذا ارتفاع نسبة الاستثمار للمستخدم الواحد ب 18%، بفضل إنفاق استثمارات بقيمة 53 مليار درهم خلال السنوات الخمس الأخيرة. وفيما يخص استعمال عوامل الإنتاج، تمت ملاحظة تحسن كبير بين الفترتين مع ارتفاع نسبة استعمال المكننة الزراعية (التي بلغت 36 % بالنسبة للجرار) وكذا تحسن استعمال بذورالقمح المعتمدة (بنسبة 50%) والأسمدة (بنسبة 36 %)، بالإضافة إلي امتداد المساحة المعتمدة على الري الموفر للمياه (بنسبة 79% منذ سنة 2008).

وفيما يتعلق بالفلاحة التضامنية، أعطيت الانطلاقة لـ 80% من المشاريع المبرمجة إلى حد اليوم منذ بداية مخطط المغرب الأخضر، والتي تخص التوجه نحومنتجات ذات قدرة تنافسية عالية لصالح أكثر من 56% من الساكنة المستهدفة.

2.2.2. المساواة بين الجنسين وتحقيق استقلالية المرأة

تتوفر المرأة القروية التي تعد من المكونات الهامة في الاقتصاد القروي والوطني، على إمكانات هائلة لوضع الأسس اللازمة لتنمية قروية مستدامة. كما تمثل أكثر من نصف الساكنة القروية وتساهم بفعالية في تطويرالقطاع الفلاحي والقرويفيالمغرب. وبفضل حضورها الكبير في السلاسل الفلاحية ومساهماتها المتعددة، أصبح من الضروري تحسين مردوديتها لضمان تنمية القطاع الفلاحي. وبذلك، أصبح النهوض بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للمرأة القروية من بين المحاور الرئيسية لسياسة تنمية قطاع الفلاحة.

دعم المشاريع المدرة للدخل

أطلقت وزارة الفلاحة منذ سنة 2012 برنامجا للمشاريع المدرة للدخل موجها لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للنساء القرويات. وتهم هذه المشاريع تحسين الأنشطة الفلاحية كتربية الماشية الصغيرة، وكذا تربية النحل وتربية الماعز. ففي الفترة 2005-2012، تمكنت 10000 امرأة قروية من إنجاز مشاريع مدرة للدخل في إطار 505 وحدة، حيث تلقى بعضها تمويلا في شكل ماشية ومعدات لتربية النحل من لدن المنظمة العربية للتنمية الزراعية وكذا منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

تطور عدد المشاريع المدرة للدخل المحدثة حسب الاختصاص وعدد المستفيدات في الفترة 2005-2012

	2008		2009		2010		2011		2012	
	نوعية المشروع المدر للدخل									
	عدد الوحدات	عدد المستفيدات	عدد الوحدات	عدد المستفيدات	عدد الوحدات	عدد المستفيدات	عدد الوحدات	عدد المستفيدات	عدد الوحدات	عدد المستفيدات
تربية الدواجن	2	17	1	20	10	125	-	225	-	-
تربية الأرانب	6	71	7	140	2	38	2	40	-	-
تربية النحل	13	159	10	200	38	223	20	599	382	
تربية الماعز	16	244	14	280	9	251	7	226	263	
تربية الأغنام	-	-	-	-	12	-	5	365	186	
تسمين العجول	-	-	-	-	-	-	1	-	12	
تربية الجمال	-	-	-	-	1	-	-	7	-	
تجفيف التين	-	-	-	-	1	-	-	7	-	
صناعة الأجبان وتثمين الحليب	-	-	-	-	3	-	1	58	25	
النباتات المعطرة والطبية	-	-	-	-	2	-	2	25	211	
إنتاج الكسكس وتثمين منتوجات الحبوب	-	-	-	-	-	-	2	-	35	
زراعة الخضر	15	300	8	160	0	0	-	0	-	
آخر	0	0	0	0	12	202	-	0	-	
مجموع	**52**	**791**	**40**	**800**	**39**	**839**	**38**	**1552**	**1114**	

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري- مديرية التعليم والتكوين والبحث

وبهدف تسيير أمثل لهذه المشاريع، تحرص الوزارة، بالإضافة إلى منح الدعم المالي، على مرافقة المرأة القروية من خلال عمليات التأطير والتكوين لتحسين مستواها المعرفي، حيث بلغ الغلاف المخصص لدعم الأنشطة المدرة للدخل وكذا المساعدة التقنية للمرأة القروية قيمة 800000 درهم برسم سنة 2012.

وبالموازاة مع ذلك، تسعى الوزارة على تشجيع مشاركة التعاونيات والجمعيات النسوية في المعارض الجهوية والدولية (كالمعرض الدولي للفلاحة بمكناس ومعرض التمور بأرفود والمعرض الدولي للفلاحة بباريس ومعرض الفلاحة والصناعة الغذائية ببرلين، الخ). وتهدف هذه العملية إلى ترويج المنتجات الصادرة عن مشاريع المرأة القروية وإلى تنمية كفاءتها في مجال التسويق والتنقيب على الأسواق الجديدة.

البرامج المتعددة القطاعات

ساهمت وزارة الفلاحة في العديدمن البرامج التي انطلقت في العالم القروي بشراكة مع القطاعات الوزارية الأخرى والمنظمات الدولية. وتتمثل أهم الإنجازات فيما يلي :

- مكن برنامج الشراكة مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال تربية النحل من تجهيز وإحداث 8 مشاريع لصالح ما يناهز مائة امرأة قروية تنتمي ل 8 مديريات جهوية للفلاحة خلال سنة 2012. ومن المتوقع أن تستفيد 7 مديريات أخرى من هذه الشراكة برسم سنة 2013.
- كما تم التوقيع على اتفاق تفعيل شراكة مع الاتحاد الوطني لنساء المغرب بتاريخ 8 مارس 2013 لمدة 3 سنوات. ويهدف هذا الأخير إلى تعزيزتجمعات النساء القرويات كي تشكل طرفا فاعلا في مشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر، وذلك من خلال تحسيس وتكوين هذه المنظمات والبحث عن أسواق جديدة لمنتجاتها.

- بالإضافة إلى ذلك، مكنت اتفاقية الشراكة مع منظمة اللجنة الأوروبية للتكوين والفلاحة[48]، والموقعة في أبريل 2013 من إطلاق مشروع يخص "دعم التحرر الاجتماعي والاقتصادي للمرأة القروية في المغرب عن طريق إدماجها في الاقتصاد الاجتماعي"، عبر 8 جهات و9 أقاليم نموذجية[49] برسم الفترة 2013-2015، حيث يهدف هذا الأخير إلى :

✓ الإسراع في إدماج بعد النوع الاجتماعي في مخطط المغرب الأخضر وذلك بتعزيز إمكانيات العاملين بالإرشاد الفلاحي، والساهرين على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة القروية.

✓ تعبئة كفاءات تقنية تابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري في إطار نشاطات المشروع، لفائدة التعاونيات المستفيدة من أجل المساهمة في تطوير السلاسل الإنتاجية.

✓ تطوير عملية تثمين وتسويق المنتجات الصادرة عن التعاونيات المستفيدة من المشروع.

3.2.2. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

استفاد قطاع الفلاحة خلال سنة 2013 من ميزانية مخصصة للتسيير قدرها 1,97 مليار درهم، تضم نفقات الموظفين بحصة قدرها 29% ونفقات المعدات بنسبة 71%. ومن جهتها، بلغت ميزانية الاستثمار في 2013 ما يناهز 7,8 مليار درهم. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل ميزانية استثمار وزارة الفلاحة والصيد البحري.

ويشير تحليل مقاربة النوع الاجتماعي بالنسبة لميزانية قطاع الفلاحة إلى الحفاظ على الخط المحدد على مستوى الميزانية والمخصص للأنشطة النسوية، وذلك على مستوى الإرشاد الفلاحي، والذي استفاد من ميزانية استثمار قيمتها 13,1 مليون درهم خلال سنة 2013، أي ما يعادل 6,8% من المبلغ الإجمالي المرصود للإرشاد الفلاحي، مقابل 12 مليون درهم في 2012.

تحليلمؤشرات الأهداف

يبين تحليل مؤشرات الأهداف المتعلقة بقطاع الفلاحة[50] إلى أنه تم أخذ البعد الجهوي بعين الاعتبار دون مراعاة بعد النوع الاجتماعي، باستثناء مؤشر وحيد متعلق ب"النهوض بالمرأة القروية من خلال عمليات الإرشاد" في إطار الإرشاد الفلاحي، والذي يشير إلى عدد النساء المستهدفات سنويا بعمليات الإرشاد.

وبذلك، يبدو من المستحسن تصميم مؤشرات أهداف أخرى تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي، حيث سيمكن ذلك من تحقيق إدماج أفضل للاحتياجات المتباينة للساكنة المستهدفة بالإجراءات المتخذة من طرف الوزارة (انظرإلى الملحق3).

3.2. تحليل أهم مؤشرات النتائج

شكل قطاع الفلاحة خلال سنة 2012 نسبة 12,4%[51] من الناتج الداخلي الخام و74,2%[52] من مناصب الشغل القروية، حيث يلعب دورا رئيسيا في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي لكافة السكان.

وعلى الرغم من تشكيلها لنسبة 49,3% من الساكنة القروية في 2012، تظل المرأة القروية الفئة الأكثر هشاشة نظرا لمحدودية ولوجها لعوامل الإنتاج كالأرض والأسواق. كما تؤكد أهم المؤشرات تواجد الفوارق بين المرأة والرجل،على الرغم من المجهودات المبذولة لتحسين الظروف المعيشية للمرأة القروية ومساهمتها في التنمية الفلاحية :

- سجل معدل محوالأمية تحسنا ملحوظا بين سنتي 1994 و2009 مع استمرار فجوة كبيرة بين الرجال والنساء في العالم القروي، حيثارتفع من 39,4% إلى 58,4% بالنسبة للرجال ومن 10,9% إلى 31,0%

---

[48] وهي منظمة غير حكومية ايطالية.

[49] يتعلق الأمر بسوس ماسة درعة (تزنيت وزاكورة)، دكلة عبدة (آسفي)، الشاوية ورديغة (سطات)، الشرق (الناظور)، تازة تاونات الحسيمة (تاونات)، تادلا بني ملال (أزيلال)، كلميم السمارة (طاطا) ومراكش تانسيفت الحوز (الصويرة).

[50] منذ سنة 2004، انخرطت وزارة الفلاحة في مسلسل شمولية الاعتمادات باعتمادها لمؤشرات الأهداف.

[51] المصدر: المندوبية السامية للتخطيط،"الحسابات الوطنية المؤقتة ل 2012".

[52] تشمل هذه النسبة قطاعي الصيدوالغابات. المصدر : المندوبية السامية للتخطيط،"النشاط، الشغل والبطالة، النتائج الأولية لسنة 2012".

عند النساء[53]. وبالإضافة إلى ذلك، تصل نسبة الأمية في الوسط القروي إلى 67% عند العاملين بالفلاحة، كما يعزف حوالي 2,5 مليون طفل بالبادية، خاصة الفتيات عن الذهاب للمدرسة54.

- لا تزال نسبة الفقر حسب جنس رب الأسرة مرتفعة وتصل إلى 14,3% بالنسبة للرجال القروين و15,1% بالنسبة للنساء القرويات في سنة 2007، على الرغم من تسجيل تراجع ملحوظ منذ 2001، ب 11,2 نقطة أساس و6,4 نقطة أساس على التوالي.
- ومن جهتها، سجلت البطالة وثيرة تصاعدية حيث تظل أعلى بكثيرعند الرجال (4,9% في 2012) بالمقارنةمع النساء القرويات (1,9%)، مقابل 3,9%و1,5%على التوالي في 2004. أما نسبة تأنيث الشغل، فقد بقيت مستقرة تقريبا عند حوالي 32,8% في الوسط القروي حيث بلغت 41,6% بالنسبة لنشاط الفلاحة، الغابات والصيد في 2011 مقابل 35,8% في سنة 2000.
- ويشير توزيع الساكنة القروية حسب الوضع المهني في سنة 2011 إلى أن 42% من العاملين يشتغلون في التدبير المنزلي، بما في ذلك 59,9% من النساء مقابل 51,2% في عام 2000. كما مثلت المرأة القروية في 2011 نسبة 2,3%فقط من مناصب الشغل بمثابة ربات عمل و8,1% كأجيرات.

3. قطاع الصيد البحري

كباقي أنحاء العالم، إن مساهمة المرأة في قطاع الصيد البحري بالمغرب جد ضعيفة على الرغم من أنها تشكل جزءا لا يتجزأ من قطاع الصيد التقليدي بالنظر على دورها كعاملة وصاحبة أعمال وكذلك كزوجة وأم وأخت للصيادين.

و لتعزيز المساواة بين الجنسين في القطاع، تم إتخاد عدة تدابير من شانها أن تجعل المرأة اكثر إستقلالية عبر إستفادتها من المؤهلات التي تحضى بها و التجارب التي راكمتها خاصة في قطاع تربية الأسماك والصناعة التحويلية للإسماك و ان تعزز إندماجها في العمل المأجور.

1.3. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المعياري لحقوق الإنسان

1.1.3. جذاذة تقديمية

تسهر وزارة الصيد البحري على إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء المائية والصناعة التحويلية للمنتجات البحرية وكذا التكوين في المجال البحري. إذ تشرف الوزارة على مهام تصميم وتوجيه وتنظيم وتعزيز وتسيير ورقابة وتنسيق الأنشطة المتعلقة باختصاصها.

وللقيام بهذه المهام، تتوفر وزارة الصيد البحري على 1.388 موظفا، حيث تمثل النساء نسبة 23% برسم سنة 2013 مقابل 20% سنة 2007. وتبقى حصة النساء من مناصب المسؤولية جد ضئيلة، إذ لم تتجاوز إلى حدود سنة 2013 النسبة التي كانت قد حققتها سنة 2011 أي 9.69%، ومع ذلك يمكن تسجيل حضور نسوي في مناصب إتخاد القرار إذ تم تعيين كاتبة عامة للوزارة، ومديرتين وكذا مندوبة إقليمية للصيد البحري.

ومن أجل السهر على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في خطط العمل الخاصة بوزارة الصيد البحري تم خلق في يوليوز 1999 وحدة تابعة للكتابة العامة للوزارة: وحدة النوع الاجتماعي والتنمية.

2.1.3.الإطار المعياري لحقوق الإنسان

إلتزم المغرب بعدة اتفاقيات دولية تتعلق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بقطاع الصيد البحري والتي من شأنها حماية حقوق البحارة، ونذكر منها: اتفاقية منظمة العمل الدولية واتفاقية المنظمة البحرية الدولية.

---

[53] تم اقتباس إحصائيات هذا الجزء من إصدارات المندوبية السامية للتخطيط، "المرأة المغربية بالأرقام : توجهات تطور الخاصيات الديموغرافية، الاجتماعية والمهنية، أكتوبر 2012"، "النشاط، الشغل والبطالة" للسنوات من 2004 إلى 2012".

[54] المصدر: النوع الاجتماعي في السياسات العقارية الجديدة بالمغرب، حسنية شلبي الدريسي.

وفي نفس السياق، تتماشى سياسة القطاع مع الغلتزامات الدولية للمغرب: اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية ...

وعلى المستوى الوطني، يتوفر المغرب على إطار قانوني لحماية الصيادين والدفاع عن حقوقهم . ويضم هدا الإطار القانوني: مدونة التجارة البحرية والقانون رقم 99-65 الخاص بمدونة الشغل والذي يحدد الحقوق الأساسية للعمال بالقطاع. كما تم مؤخرا اعتماد مشروع المرسوم 2-12-361 من طرف مجلس الحكومة والذي ينص على تحديد نوعية الموظفين المؤهلين للقيام بمهمة تحقيق وكشف الخرقات المتعلقة بإبحار سفن الصيد ومزاولة مهنة الصيد وكذا مكافحة الصيد غير المشروع (انظر الملحق 2).

2.3. المجهودات المبذولة لتنفيذ السياسات العمومية التي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.3. إعداد السياسات والاستراتيجيات القطاعية

حققت إستراتيجية تنمية قطاع الصيد البحري "مخطط أليوتيس"، التي إنطلقت سنة 1999 وهي الأن في دورتها الخامسة، تقدما ملموسا في إتجاه تحقيق الاهداف المتوخاة. إذ عززت مساهمة القطاع في التنمية الإقتصادية والإجتماعية ببلادنا.

ومن بين أهم الانجازات، نسجل اعتماد ميكانيزمات الاستغلال الدائم للثروة السمكية حيث تم العمل بمخططات تهيئة مصايد الأخطبوط والأربيان، والميرلة والطحالب.كما تم اعتماد مشروع قانون رقم 15-12 الذي ينظم مراقبة ومكافحة الصيد غير المشروع، ومنع استعمال الشباك العائمة للحفاظ على التنوع البيولوجي البحري وتفعيل ورش مراقبة بواخر الصيد بواسطة الأقمار الاصطناعية.

وفيما يتعلق بتحسين ظروف تفريغ الأسماك، تم الاستمرار في تطبيق مخطط تهيئة الساحل إذ تم إنشاء 6 نقط مهيأة للتفريغ وتسريع تفعيل عشرة قرى للصيد بالمناطق الجنوبية. و في هذه الديناميكية، حقق مشروع تأهيل الصيد التقليدي التابع لبرنامج تحدي الألفية إنجازات موفقة . إذ تم تخصيص مبلغ 122,5 مليون دولار (أي ما يعادل 1 مليار درهم) لتمويل هذا المشروع والذي يشمل إنجاز 6 نقط مهيأة للتفريغ وتطوير البنية التحتية على مستوى 10 موانئ للصيد لصالح الصيادين التقليديين وانجاز4 أسواق جملة للسمك. كما يضم المشروع تكوين 1.234 صيادا وتوزيع 623 دراجة ذات العجلات الثلاث مجهزة بصناديق حافظة للأسماك.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تقييم المنتجات البحرية من خلال تنفيذ البرنامج الوطني لتحسين الجودة على جميع مستويات سلسلة الإنتاج. وفي نفس السياق، تستمر فعاليات برنامج تعميم الصناديق البلاستيكية من أجل المحافظة على جودة المنتجات البحرية.

ومن أجل تحسين تنافسية المنتجات البحرية، تم تنفيذ الإجراءات الإستراتيجية المتعلقة بإحداث 3 أقطاب تنافسية (هليوبوليس بأكادير وقطب مختلط للفلاحة والصيد البحري بالشمال وقطب بالجنوب). فبعد الانتهاء من تسويق الشطر الأول من قطب هليوبوليس بأكادير (القطب الصناعي واللوجستيكي للمنتجات البحرية)، تميزت سنة 2013 بتوقيع اتفاقيات لنقل الملكية وتسليم البقع الصناعية لأصحابها لتمكينهم الشروع بالعمل خلال السنة الحالية.

وبالموازاة مع ذلك، تنص تدابير أخرى، تم إدماجها في إطار إستراتيجية تنمية القطاع، على تحسين ظروف عمل وعيش الصيادين. ويتعلق الأمر بتعميم التغطية الصحية والاجتماعية وتطوير الوحدات الطبية ومحوالأمية، والتكوين وكذا تقديم الدعم لتعاونيات الصيد.

2.2.3. المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة

يبقى تواجد المرأة بقطاع الصيد البحري قائما ولكن بنسبة جد ضئيلة نظرا للثقافة الذكورية التي تغلب على القطاع. إذ تشارك المرأة، من خلال التعاونيات، في إستغلال الموارد البحرية و تسويقها : كصاحبة سفينة، وتاجرة جملة للسمك، وصاحبة وحدة تحويل الأسماك وكنساء تمارس جمع الموارد البحرية على طول الساحل.

ويلاحظ على أن النساء تصبحن صاحبات سفينة عند وفاة أحد أقاربهن واستفادتهن من الإرث. غير أنه نادرا ما يتم إشرافهن على التسيير الفعلي للسفينة. أما بالنسبة للنساء اللواتي تمارسن الصيد على الساحل واللواتي تمثلن الغالبية من النساء في القطاع، فأغلبيتهن تعملن في إطار غير قانوني. ولذلك، اتخذت وحدة النوع الاجتماعي والتنمية عدة إجراءات لتعزيز استقلالية المرأة العاملة في قطاع الصيد البحري.

ومن بين هذه الإجراءات، نذكر مشروعين[55] ،في طور الانجاز، لإنشاء وحدات تقييم المنتجات البحرية والتابع لبرنامج تحدي الألفية-المغرب. وفي نفس السياق، تم إيلاء اهتمام خاص لمحوالأمية الوظيفية، والغاية منها زيادة فرص العمل والرفع من الدخل اثر الاستفادة من برنامج تكوين 20.000 صياد وكذا أسرهم.

ووعيا منها بأهمية خلق شبكة للتواصل ما بين النساء الناشطات في قطاع الصيد البحري (تقارب ما بين النساء الأقل حظا بالقطاع والنساء صاحبات المصانع والسفن)، عزمت وحدة النوع الاجتماعي والتنمية (UGED) في مايو2013، على تطويرشبكة للمرأة المغربية العاملة بقطاع الصيد البحري (REMAFEP) وذلك بدعم من المؤتمر الوزاري حول التعاون في مجال الصيد البحري بين الدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي (COMHAFAT) . وسيتم دمج هذه الشبكة مع الشبكة الإفريقية للسيدات العاملات في قطاع الصيد البحري (RAFEP). وتهدف شبكة المراة المغربية العاملة بقطاع الصيد البحري في المقام الأول إلى:

- تطوير أرضية للحوار وتبادل المعارف والخبرات،
- تخويل مناخ لخلق وتوطيد علاقة التعاون بين النساء الناشطات في قطاع الصيد البحري على المستوى الوطني والدولي،
- تقديم ودعم مشاريع من شأنها تعزيز مكانة المرأة بقطاع الصيد البحري.

3.3.إعداد الميزانية وتحديد مؤشرات الأداء

تبلغ الميزانية المخصصة لوزارة الصيد البحري 659,16 مليون درهم برسم سنة 2013مقابل 619,57 مليون درهم برسم سنة 2012، إذ تمثل نفقات الاستثمار 51,7% ونفقات التسيير 48,3%.

وفيما يتعلق بميزانية الاستثمار، إستوعبت مديرية الصيد البحري وتربية الأسماك 65,6% من هذه الميزانية، وخصصت 60,1% منها للمحافظة على الموارد البحرية والبحث في مجال الصيد. كما تم تخصيص 4,3% لمديرية التكوين البحري والنهوض بالمجال السوسيو- مهني و1,3% لمديرية الصناعات التحويلية للصيد البحري.

وبرسم سنة 2013، أتاح تحليل مؤشرات النجاعة تحديد 29 مؤشرا لميزانية الاستثمار[56] وتم إدماج وتنظيم معظمها حسب الجهة. وأظهر تصنيف هذه المؤشرات هيمنة مؤشرات الوسائل 27% والإنتاج 67%. ويعتبر مهما إدماج بعد النوع الاجتماعي ضمن البعض منها (انظر الملحق 3).

وفي إطار ميزانية سنة 2014، تعتزم الوزارة تمويل دراسة لتأهيل وحدتين لتثمين المنتجات البحرية (بسيدي بولفضيل وايمسوان) التابعة للنساء. كما سيتم تمويل و تأهيل ومواكبة للوحدتين كانتا مبرمجتين في إطار برنامج تحدي الألفية.

أهم التحديات لمأسسة النوع الاجتماعي بقطاع الصيد البحري

وعلى الرغم من التزام وزارة الصيد البحري على تعزيز المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، ما زالت تواجه نساء قطاع الصيد البحري عدة معيقات: نظام اقتصادي و اجتماعي غير منصف وكذا ضعف مشاركتها في صنع القرار المتعلق بالقطاع.

وبالنظر إلى ذلك، سيمكن التبني السليم للميزانية المستجيبة لمقاربة النوع الاجتماعي من الأخذ بعين الاعتبار لبعد النوع الاجتماعي خلال نهج وتنفيذ البرامج المعتمدة من قبل وزارة الصيد البحري وكذا عند رصدها وتقييمها. ولهذا الغرض، يتوخى تحسين أداء الجانب المعلوماتي. وفعلا، إن قطاع الصيد البحري يعاني من نقص كبير في الإحصائيات المتعلقة بتشخيص وضعية المرأة بالقطاع و نخص هنا بالذكرعدد النساء صاحبات سفن، واللواتي تمارسن الصيد وجمع المحار والطحالب والنساء المنظمات في إطار تعاونيات الصيد البحري وكذا العاملات داخل وحدات لتثمين وتحويل المنتجات البحرية. كما نسجل النقص في المعلومات المتعلقة بالمشاكل التي يواجهنها لتطوير أنشطتهن وكذا المعلومات الخاصة بعدد المستفيدات من برامج وحدة النوع الاجتماعي ومدى تأثيرها على استقلالية المرأة المستهدفة.

---

[55] المشروع الأول يتواجد بسيدي إفني ويتضمن إنشاء100 وظيفة للنساء، والمشروع الثاني يهدف إلى تحسين دخل نحو300 امرأة وتنظيم تعاونية سيدي عابد بالجديدة ومع ذلك، لا يوجد أي مؤشر لميزانية التشغيل.[2]

4. وزارة الصناعة والتجارة

تعتبر الأنشطة الصناعية والتجارية من بين الأنشطة الاقتصادية التي تتميز بتواجد كبير لليد العاملة النسوية، خاصة في قطاع الغزل والنسيج وقطاع تجارة القرب. وتحتل مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديا أهمية كبرى في البرامج الوطنية المتعلقة بقطاعي الصناعة والتجارة التي تشرف عليها وزارة التجارة وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، خصوصا الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي ومخطط رواج للقطاع التجاري. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك الوزارة في برامج دعم المقاولات بما فيها المقاولات النسائية، لا سيما من خلال الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغيرة جدا.

4. 1. جذاذة تقديمية للوزارة والإطارالمعياري لحقوق الإنسان

1.1.4. جذاذة تقديمية

تتكلف وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة بالإعداد والمصادقة وتسيير وتقييم استراتيجيات تطوير قطاعي الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة والبريد وتحويلها إلى مجموعة برامج عملية والمصادقة على الاستراتيجيات والاستثمارات المتعلقة بتحسين القدرة التنافسية للشركات الصغرى والمتوسطة وترجمتها إلى برامج تنفيذية ورصد وتنفيذ استراتيجيات تطويرقطاعات الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة والمساهمة في إدارة العلاقات مع المؤسسات والمنظمات الدولية والوطنية في قطاعات الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة وتوفير الإحصائيات وإنجاز الدراسات في مجالات الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة.

وتجدرالإشارة إلى أن ضمن المديريات التسع التي تضمها الوزارة تتولى 3 نساء منصب مدير، كما أن امرأة تشغل منصب الأمين العام للوزارة. ويلاحظ أيضا أنه بالرغم من أن الهيكل التنظيمي للوزارة لا يضم أي مصلحة خاصة بالنوع الاجتماعي فإن الوزارة ممثلة بنقطة ارتكاز في شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية (انظر الملحق 1).

2.1.4. الإطارالمعياري لحقوق الإنسان

يبذل المغرب جهودا حثيثة لتطبيق الالتزامات المتعهد بها في إطار الاتفاقيات الدولية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقيات منظمة العمل الدولية ...) التي تنص على احترام حقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة بالحصول على الفرص العادلة التي تتيحها الأنشطة الاقتصادية لاسيما قطاعي الصناعة والتجارة. وقد كرست هذه الجهود بالدستورالمغربي الذي ينص على أن الدولة تكفل حرية المبادرة والمقاولة والتنافس الحر، كما خصص الدستورالباب الثاني عشر للحكامة الرشيدة بهدف إرساء أسس نظام إنتاجي تنافسي وميسر وعادل (انظر الملحق 2).

2.4. المجهودات المبذولة من أجل تفعيل السياسات العمومية التي تراعي النوع الاجتماعي

1.2.4. إعداد السياسات والإستراتيجيات القطاعية

- **الميثاق الوطني للانبثاق الصناعي**

عرف شهر فبراير2013 تنظيم المناظرة الثالثة للصناعة التي شكلت فرصة لتقديم حصيلة مختلف مشاريع الميثاق الوطني للانبثاق الصناعي[57]. وفي هذا الإطار، ومن بين النتائج المسجلة خلال الفترة 2009-2012، نذكر متوسط نمو سنوي لمناصب الشغل في المهن العالمية للمغرب بنسبة 7%، نمو سنوي للصادرات في المهن العالمية الست للمغرب بنسبة 11%، مع ارتفاع بنسبة 56% لصادرات قطاع الطيران وارتفاع بنسبة 125% لصادرات قطاع السيارات. وكذلك نمو سنوي بنسبة 4% للاستثمارات الصناعية خلال فترة 2009-2011، ونمو سنوي بنسبة 23% للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2009-2012، مما يجعل قطاع صناعة أول قطاع مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2011-2012.

[57] عرض وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة خلال المناظرة الثالثة للصناعة "تنفيذ الميثاق الوطني للانبثاق الصناعي - الحصيلة"،طنجة 20 فبراير 2013

القطاع	التشغيل	الصادرات
ترحيل الخدمات (الأوفشورينغ)	زيادة عدد مناصب الشغل من 42.000 إلى 57.000 خلال الفترة 2012-2009، بمعدل نمومتوسط سنوي قدره 12%.	نمو صادرات القطاع بمتوسط سنوي قدره 14% خلال الفترة 2012-2009، حيث بلغت 7,3مليارد رهمسنة 2012 بعد أن سجلت 4,9 مليارد رهم سنة 2009.
صناعة السيارات	بلغ عددمناصبالشغل 70.000 منصب شغل سنة 2012 مقابل 43.534 منصب شغل سنة 2009، أي بمعدل نمومتوسط سنوي قدره 20%.	بلغت الصادرات 27 مليار درهم سنة 2012 مقابل 12 مليار درهم سنة 2009، أي بزيادة قدرها 125% مقارنة مع سنة 2009.
صناعة الطائرات	وفر القطاع سنة 2012 ما يقرب من9500 فرصةعمل مقابل7300 منصب شغل في 2009.	بلغت صادرات القطاع 6,4 مليار درهم سنة 2012، مقابل 4,1 مليار درهم سنة 2009 بزيادة قدرها 56% بين عامي 2009 و2012.
الإلكترونيك	وفر القطاع حوالي 7851 فرصةعمل سنة2012 مقابل 7260منصب شغل سنة2009 .	بلغت قيمة الصادرات 7مليار درهم سنة 2012 مقابل5,1 مليار درهم سنة 2009 .
صناعات النسيج	رغم صعوبة السياق الدولي، فقد بلغ عدد العمالة في القطاع 190.648 منصب شغل سنة2012 مقابل 175.966 سنة 2009.	حققت صادرات النسيج ارتفاعا قدره 2.6 مليار درهم بين عامي 2009 و2012 حيث بلغت 33,3مليار درهم سنة2012 مقابل30,7 مليار درهم سنة2009.
الصناعات الغذائية	عرف القطاع زيادة في عدد مناصب الشغل من 90.774 إلى 110.000 خلال الفترة 2012-2009، أي بمتوسط نموسنوي قدره 7%.	بلغت قيمة الصادرات 17,9 مليار درهم سنة 2012 مقابل 15,5 مليار درهم سنة 2009، بزيادة قدرها 15,5% بين عامي 2009 و2012 .

- **التجارة الداخلية**

شغل قطاع التجارة والتوزيع سنة 2012، حوالي 1,4 مليون شخص، أي ما يعادل 13% من الساكنة النشيطة العاملة وحقق 353 مليار درهم من المبيعات السنوية. ويتميز هذا القطاع بغلبة المشاريع التجارية الصغيرة التي تمثل 99% من نقاط البيع و86% من المساحة مقابل 1% و14% للمحلات التجارية الكبرى التي عرفت خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا.

وقد مكنت الجهود المبذولة في إطارمخطط رواج للتجارة والتوزيع للفترة 2008-2013 من تفعيل مجموعة من الإصلاحات الهيكلية وتنفيذ عدد من المشاريع، حيث تم تحديث أكثر من 22.553 محل تجاري عبر العديد من المدن بفضل دعم مالي بقيمة 564 مليون درهم، كما تمت مصاحبة 13 من المقاولات المغربية الرائدة لمرافقتها في توسيع شبكاتها التجارية من خلال التمويل الجزئي للخبرات (15 مليون درهم).

ومن خلال برنامج عصرنة تجارة القرب تم خلق 11.000 فرصة عمل خلال فترة 2008-201359. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إعداد مشروع قانون لتنظيم التجارة والتوزيع وذلك لخلق إطار قانوني منظم للتعمير التجاري. ومن شأن مشروع القانون أيضا إعطاء تعريف دقيق للتجارة في القانون المغربي. وفي هذا السياق، أعدت وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة مرجع تقني للتعميرالتجاري، واضعة المعايير والنسب التقنية الخاصة بالتعمير، وذلك لتحقيق التوازن في العرض التجاري.

وتهدف إستراتيجية رواج للفترة 2014-2018 إلى استثمار 9.3 مليار درهم لتحقيق أهداف مختلفة، من بينها إعادة تأهيل وهيكلة أسواق الجملة للفواكه والخضروات وتنظيم التجارة المتجولة وإصلاح التعمير التجاري ومواصلة دعم وتطوير المؤسسات التجارية.

2.2.4 . مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة

يبدل المغرب عدة جهود في دعم ريادة الأعمال، خاصة ريادة الأعمال النسائية. ومن بين التدابير المتخذة من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة في هذا المجال :

[58] عرض وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة خلال المناظرة الثالثة للصناعة "تنفيذ الميثاق الوطني للانبثاق الصناعي - الحصيلة"،طنجة 20 فبراير 2013

[59] http://www.mcinet.gov.ma/ActualitesEvenements/Pages/Plan_Rawaj.aspx

- تعزيز المهارات الإدارية للمرأة المقاولة: قامت الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة بمبادرات لتحسيس الجمعيات النسائية (كجمعية سيدات الأعمال في المغرب AFEM) وتعزيز روح المبادرة لدى المرأة، وذلك بتعاون مع التعاون الألماني GIZ . وقد تلت هذه المبادرات إطلاق برنامج "بينهن"« Entre Elles » في إطاراتفاق بين الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة والتعاون الألماني، ويهدف هذا البرنامج إلى دعم ومساعدة النساء صاحبات المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا في أربع جهات: آكادير،القنيطرة، أسفي ومكناس. وقد استفادت من النسخة الأولى للبرنامج 80 امرأة مقاولة، في حين استفادت من النسخة الثانية للبرنامج 40 امرأة مقاولة في جهات مختلفة علما أن النسخة الثالثة تهدف إلى دعم 70 مقاولة نسائية.
- تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل سيدات الأعمال: يهدف برنامج " إنفتاح لها" المنبثق من برنامج " إنفتاح" الذي أطلق في إطارالإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقمي "مخطط المغرب الرقمي 2013 " إلى تمكين النساء صاحبات المشاريع والشركات الصغيرة بشكل رئيسي، من استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة الكفاءة وتحسين الإنتاجية.

وفي السياق نفسه، تجدرالإشارة إلى أن مذكرة تفاهم وقعت في مارس 2013، بين صندوق الضمان المركزي وجمعية سيدات الأعمال في المغرب لتفعيل صندوق الضمان "إليك" "Ilayki"، الذي يهدف إلى تشجيع ودعم تطوير المقاولة النسائية، وذلك بتسهيل ولوج النساء المقاولات إلى القروض البنكية لتمويل مشاريعهن. ويمكن أن تستفيد من هذا الصندوق المقاولات النسائية المستوفية لمجموعة من الشروط من بينها أن تكون في طور الإحداث وحاملة لمشروع استثماري وان يكون القرض البنكي لا يتجاوز مبلغ مليون درهم، وتجدر الإشارة إلى أن حصة الضمان محددة في 80 في المائة من القرض البنكي.

3.2.4. إعداد الميزانية وتحليل مؤشرات النجاعة

الميزانية المخصصة لوزارة الصناعة والتجارة

وبلغت ميزانية التسيير لوزارة الصناعة والتجارة (دون احتساب نفقات قطاع التجارة الخارجية)307,421 مليون درهم برسم سنة 2013، خصصت منها 151,06مليون درهم لنفقات الموظفين[60] و156,363مليون درهم لنفقات التجهيزات والنفقات المتنوعة[61]. أما فيما يخص نفقات الاستثمار، فقد بلغت الميزانية[62] المخصصة لها 800 مليون درهم، وتجدر الإشارة إلى أن نفقات الاستثمار برسم سنة 2013 قد عرفت تعديلا. وتتوزع ميزانية الاستثمار[63] حسب البرامج على النحو التالي :

البرنامج الاقتصادي	المبلغ (مليون درهم)[64]
الميثاق الوطني للانبثاق الصناعي	
صندوق دعم القدرة التنافسية للمقاولات (FACE)	400
مناطق الاستقبال	80
التقييس ومراقبة الجودة	5
الدراساتوالدعم	24
التجارة والتوزيع	
صندوق رواج	120
البحث والابتكار	
المساهمة فيالجمعية المغربية من أجل العلوم المتقدمة والابتكار والبحثMASCIR	60
المساهمة في المراكز التقنية	20
مدن البحث والابتكار	20
تنظيم الأحداث	2

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة

[60] دون احتساب نفقات قطاع التجارة الخارجية
[61] دون احتساب نفقات قطاع التجارة الخارجية
[62] دون احتساب نفقات قطاع التجارة الخارجية ومديرية التكنولوجيات المتقدمة والابتكار والبحث والتطوير ومديرية الاقتصاد الرقمي.
[63] توزيع ميزانيةالاستثمارقبل تطبيق التخفيضات.
64 بدون تعديل.

ويبين تحليل مؤشرات الأهداف بالنسبة لميزانية 2013، أن عدد المؤشرات المتعلقة بتتبع ميزانية التسيير يبلغ 55 مؤشر، في حين يبلغ عدد المؤشرات المتعلقة بتتبع ميزانية الاستثمار129 مؤشر، مع الأخذ بعين الاعتبار المستوى الجهوي.هذه المؤشرات، بالطريقة التي صممت بها، لا تمكن من إعطاء أي تقييم دقيق لمستوى تحقيق الأهداف المتعلقة بالنوع الاجتماعي في قطاعي الصناعة والتجارة. وبالتالي، فمن الأنسب أن تتم 'جندرة' بعض المؤشرات المستخدمة من طرف الوزارة (انظر الملحق 3.).

3.4. تحليل مؤشرات النتائج الرئيسية المتعلقة بالقطاع

تطور تشغيل النساء في القطاع الصناعي[65]

شهد التشغيل في القطاع الصناعي زيادة قدرها 3% سنة 2011، وقد بلغت مناصب الشغل في القطاع حوالي578.845منصب شغل من بينها550.000 منصب شغل قار،مقابل 561.801 منصب شغل سنة 2010 من ضمنها 530.258 منصب شغلقار. وقد ساهم في هذه الديناميكية، ارتفاع مناصب الشغل في صناعة الأجهزة الكهربائية والالكترونيات (15,75+%)، والصناعات الغذائية (9,71+%)، والصناعة الميكانيكية والمعدنية (6,82+%). وبلغ عدد النساء المشتغلات بشكل دائم في قطاع الصناعة 250.602 منصب شغل سنة 2011 مقابل 245.828 منصب شغلقار سنة 2010، بزيادة2%. وبلغت نسبة تأنيث التشغيل القار على الصعيد الوطني في القطاع الصناعي45,56% سنة 2011.

تشغيل النساء في القطاع الصناعي[66]

	مناصب الشغل	مناصب الشغل القارة	مناصب الشغل النسائية	مناصب الشغل النسائية القارة	تطور مناصب الشغل النسائية القارة (2010-2011)
الصناعات الغذائية	125.060	107.185	54.484	44.172	15,62%
الصناعات الكيميائية والشبه كيميائية	112.576	107.693	18.063	17.863	3,80%
صناعة الأجهزة الكهربائية والالكترونيات	74.520	73.829	43.005	42.683	14,71%
الصناعةالميكانيكيةوالمعدنية	70.762	67.188	8.766	8.675	6,31%
صناعات النسيج والجلد	195.927	194.105	138.420	137.209	-5,40%

وحسب القطاعات الرئيسية، تمثل النساء في صناعات النسيج والجلد، التي تعتبر المشغل الرئيسي لليد العاملة الصناعية، 70,68% من مجموع المشتغلين الدائمين في هذا القطاع سنة 2011. كما بلغت نسبة النساء في الصناعات الكهربائية والالكترونية 57,81% من مناصب الشغل القارة، حيث شهد تشغيل النساءفي هذه الصناعات ارتفاعا بنسبة 14,7+% سنة 2011 مقارنة مع سنة 2010. كما سجلت الصناعات الغذائية زيادة هامة في عدد النساء المستخدمات بصفة دائمة في القطاع (15,62%). وعلى مستوى الصناعات الكيميائية والشبه كيميائية والصناعات الحديدية والميكانيكية، تم تمثل النساء على التوالي 16,6% و12,9% من إجمالي عدد المستخدمين القارين في هاتين الصناعتين. وارتفع عدد النساء العاملات بقطاع الصناعات الكيميائية والشبه كيميائية بـ 3,8% ما بين 2010 و2011 وبـ3,31%بقطاع الصناعات الحديدية والميكانيكية .

تطور تشغيل النساء في قطاع التجارة الداخلية

بلغت الساكنة النسائية النشيطة المشتغلة بالتجارة حوالي 112.238 [67] امرأة سنة 2011، أي ما يناهز 8.2% من مجموع الساكنة النشيطة المشتغلة بهذا القطاع. وحسب المناطق، فإن عدد النساء اللواتي يمارسن نشاط تجاري بالمدن بلغ سنة 2011 حوالي 99.664 مقابل 99.986 سنة 2010، مما يمثل انخفاضا طفيفا بنسبة 0,3%، في حين أن عددالنساء العاملات في التجارة في المناطق القروية بلغت 12.574 سنة 2011 مقابل 15.997 سنة 2010 أي بتراجع يعادل8.2%.

[65]المصدر: جل المعطيات المستعملة نابعة من البحث السنوي الأخير حول الصناعات التحويلية (طبعة 2011) المنجز من طرف وزارة الصناعة والتجارة والتقنيات الحديثة.
[66]المصدر: جل المعطيات المستعملة نابعة من البحث السنوي الأخير حول الصناعات التحويلية (طبعة 2011) المنجز من طرف وزارة الصناعة والتجارة والتقنيات الحديثة.
[67]المصدر : التقرير المفصل للبحث الوطني حول التشغيل 2011 المندوبية السامية للتخطيط

يقدر عدد المقاولات النسائية بحوالي 9000 إلى 10000 مقاولة، أيمايعادل 10%من العدد الإجمالي للمقاولات. وتنتمي غالبية المقاولات النسائية إلى صنف المقاولاتالصغيرةوالمتوسطة، وهي تغطي قطاع الخدمات (37%)، والتجارة (31%) والصناعة (21%) خصوصا صناعة المنسوجات. بالمقارنة مع بلدان منطقة الشرق الأوسط، يهيمن على المقاولة النسائية في المغرب طابع المقاولة الصغيرة جدا (حوالي 40% من النساء المقاولات توظفن أقل من 9 عمال) في حين18% فقط من النساء المقاولات في منطقة الشرق الأوسط تعتمدن على أقل من 10 عمال وأكثر من 35% من النساء المقاولات تتوفرن على شركات متوسطة وكبيرة الحجم، التي تشغل أكثر من 50 عاملا.

مبيان 13 : توزيع المقاولات النسائية وفقا للحجم[68]

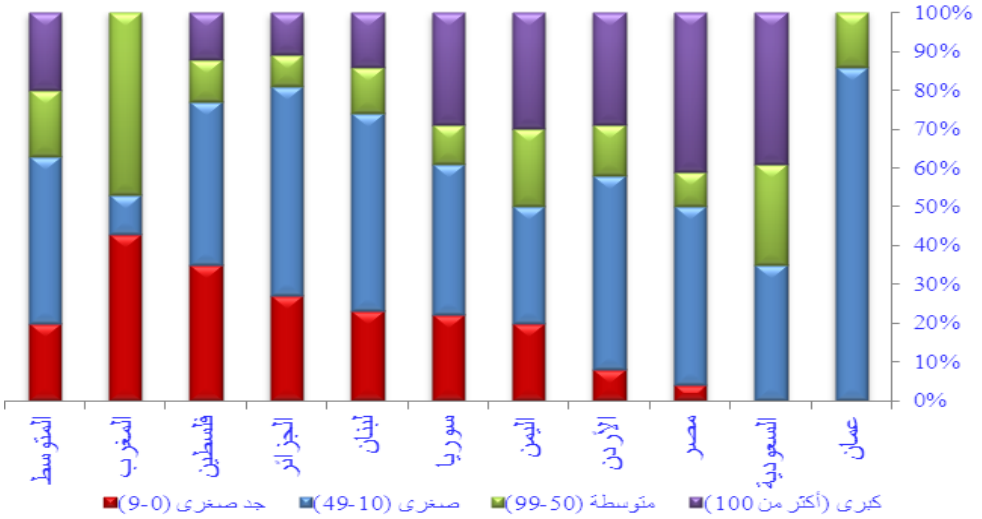

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافات طفيفة فيما يخص الإنتاجية ورقم المعاملات سواء أكان صاحب المشروع رجل أوامرأة[69].غير أن الاختلاف البارز يتجلى في أن المقاولات النسائية توظف عدد أكبر من النساء، حيث تشكل النساء حوالي 25% من القوى العاملة في المقاولات النسائية، مقارنة ب 21% في المقاولات التي يمتلكها الرجال. كما أن المقاولات النسائية توظف أيضا نسبة أعلى من النساء ذوات مناصب المسؤولية والأطر العليا. ويظهر هذا الفرق بين المقاولات "النسائية" و"الرجالية" بكل وضوح في المغرب، حيث أن العمالة النسائية تشكل نصف عمالة المقاولات النسائية.

مبيان 14: نسبة العمالة النسائية حسب جنس صاحب المقاولة[70]

[68]المصدر: تقريرالبنكالدولي "فتح أبواب المساواة بين الجنسين والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" 2013.
[69]المصدر: تقريرالبنك الدولي "فتح أبواب المساواة بين الجنسين والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" 2013.
[70]المصدر: تقريرالبنك الدولي "فتح أبواب المساواة بين الجنسين والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" 2013.

وتجدر الإشارة إلى أن المقاولات النسائية في منطقة الشرق الأوسط تواجه العديد من الصعوبات والمعوقات، على سبيل المثال، تلك المتعلقة المتعلقة بالرشوة، بالممارسات اللاتنافسية وبإنشاء مقاولة تجارية (القيود الإدارية والعقارية).

مبيان15 : المعوقات الرئيسية لانشاء وإدارة المقاولات على صعيد منطقة الشرق الأوسط[71]

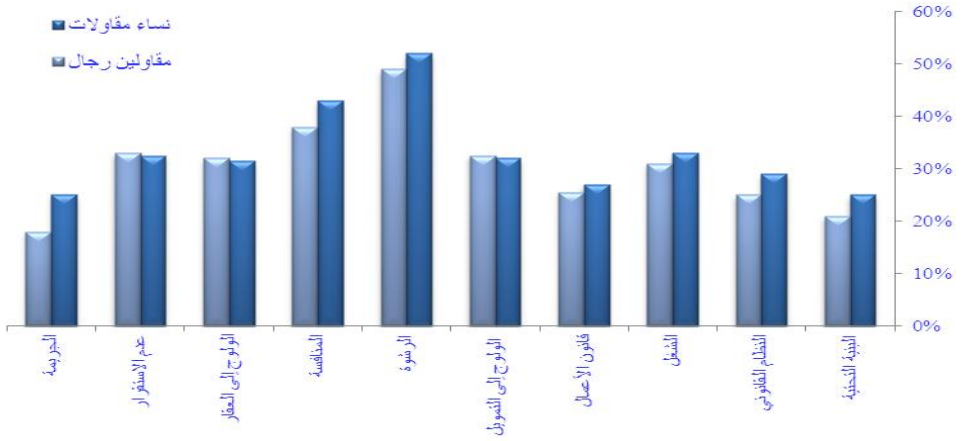

5. قطاع التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال

فتحت التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال عهدا جديدا مكن من إحداث تغيرات اجتماعية ومن خلق أشكال جديدة لتنظيم العمل. إلا أن هذه التغييرات لم تشمل بشكل منصف كل الفئات الاجتماعية نظرالاستمرارالفوارق في ولوج واستخدام التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال. ومن هنا جاء الاهتمام بإدماج أبعاد مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال والتي تشكل مجالا مبتكرا وذي قيمة مضافة في ميدان تبادل المعلومات والتشغيل واستغلال فرص النموعلى جميع المستويات.

1.5. جذاذة تقديمية لقطاع التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والإطارالمعياري لحقوق الإنسان

1.1.5. جذاذة تقديمية

تكمن مهمة مديرية الاقتصاد الرقمي، التابعة لوزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة، في تتبع تنفيذ استراتيجية الحكومة في مجال البريد والاتصالات والتكنولوجيات الحديثة وفي تولي مهمة عمومية حكومية تكمن في الوصاية على المؤسسات التي تعمل في القطاع. كما تسهرالمديرية، في مجال تخصصها،على تنفيذ المواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب. .

2.1.5. الإطارالمعياري لحقوق الإنسان

تخلص الإتفاقيات التي صادق عليها المغرب مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والقمة العالمية لمجتمع المعلومات إلى أهمية تساوي الفرص بين المراة و الرجل في الولوج واستخدام التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال. و تؤكد هذه النصوص في مجملها على حق المرأة في عدم التمييز والتواصل وبناء القدرات والحصول على فرص أفضل للحد من الفقر... ولقد شكل منهاج العمل، الذي اعتمدها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بكين في 15 شتنبر1995، أول إطار سياسي لمعالجة قضايا النوع المتعلقة بتكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال.

ووفق اللالتزامات الدولية التي تعهد بها المغرب، تقر المادة 71 من الدستور الجديد مدى أهمية قطاع التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال في تحقيق المناصفة . وفي نفس السياق، اعتمد المغرب القانون رقم

[71] المصدر: تقريرالبنك الدولي "فتح أبواب المساواة بين الجنسين والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" 2013.

01-55، الذي يضمن، من خلال الخدمة الشاملة، ولوج الساكنة إلى الإنترنت وخدمات الهاتف الأساسية (أنظرالملحق 2). وتجدرالإشارة في هذا الصدد إلى اعتماد مجلس الحكومة، في يونيو2013، مشروع قانون رقم 46-13 الموافق على الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي رقم 108 بشأن حماية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية.

2.5. الجهود المبذولة لتنفيذ السياسات العمومية التي تأخذ بعين الإعتبارمقاربة النوع الاجتماعي

لقد تم تنفيذ العديد من البرامج في إطار الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2013" بغية توسيع استخدام التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إنجازمذكرة للتوجهات العامة لتطويرقطاع الاتصالات في أفق 2018، حيث تتضمن مبادئ توجيهية لتطويرالخدمة الشاملة للاتصالات، بما في ذلك مراجعة مفهوم الخدمة العالمية بتوسيعه للإنترنيت ذي الصبيب العالي خاصة في المناطق البعيدة، وذلك من خلال الاعتماد على التكنولوجيا المتنقلة، والألياف الضوئية وتكنولوجيات الأقمارالاصطناعية.

1.2.5 إعداد السياسات والاستراتيجيات القطاعية لتنمية مجتمع المعلومات

تستند استراتيجية المغرب الرقمي، التي انطلقت منذ أكتوبر 2009، على أربعة أولويات أساسية وهي: التحول الاجتماعي وإنتاجية الشركات الصغرى والمتوسطة والخدمات العمومية الموجهة للمستخدمين (الحكومة الإلكترونية)، وكذا صناعات تكنولوجيات المعلومات. وقد حقق تنفيذ الركائزالأربعة للإستراتيجية الإنجازات التالية:

➢ محور التحول الاجتماعي: الهادف الى الولوج إلى الإنترنت ذات الصبيب العالي وتعزيز الوصول وتبادل المعرفة من خلال برامج "جيني" و"إنجاز" و"نافذة".

• ***برنامج جيني 2006- 2013***: تم تجهيز ما يقارب 87% من المؤسسات التعليمية بقاعات متعددة الوسائط، والتي تمثل 2.957 مؤسسة. من حيث التدريب، تم انجاز 70% من خريطة طريق البرنامج، حيث إستفاد ما يقارب 150.000 شخص من مجموع 209.702 المقررة أوليا. كما تم انجاز 148 مركز جيني للتكوين في جميع الأكاديميات ومراكز التدريب الأولية. بالموازاة مع ذلك، تم تعزيز تطوير البنية التحتية المعلوماتية والتكوين بدعم قدرات الاستعمال من خلال ورشات عمل القرب (200 ورشة)، وتوزيع حقيبة تضم معلومات حول التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال (200.000 حقيبة) وخلق مرصد وطني حول استخدام هذه التكنولوجيات[72]. ومن أجل تفعيل البرنامج، تم تعيين فريق على المستوى المركزي لتنفيذ خريطة الطريق، وهو المسؤول عن إجراءات التنسيق والمعايرة وتتبع الاستراتيجية على المستويات الإقليمية والجهوية والمحلية. وفيما يتعلق بنشر الموارد الرقمية، تجدر الاشارة إلى إنشاء وتفعيل البوابة الالكترونية www.taalimtice.ma .

• ***برنامج إنجاز***: مكن برنامج إنجاز، الذي إنطلق سنة 2009، من استفادة 64000[73] طالب من حاسوب محمول مع خدمة الاشتراك لسنة في شبكة الانترنيت ذات الصبيب العالي، وذلك بدعم 85% من التكلفة الإجمالية من طرف الدولة. وينتمي هؤلاء الطلبة إلى أكثر من 110 مؤسسة تعليم عالي بعشرون مدينة، استفاد من هذه المرحلة الطلاب المسجلين في السنة الأولى من دراسات الهندسة وكذا أسلاك الماستر والدكتوراه. وتجدرالإشارة إلى استفادة ما يقارب 22.600 طالب من بين 28.200 المبرمج أوليا، من عروض النسخة الرابعة لإنجاز، أي بمعدل إنجاز يناهز 80 %.

• ***نافذة***: خصص هذا البرنامج لتجهيز المدرسين بحاسوب وشبكة الإنترنت بأسعار مدعمة، حيث شمل 150000 مستفيد.

➢ أما بالنسبة لمحور تعزيز إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة ، تم تنفيذ ثلاثة برامج نسردهم كالتالي :

---

[72] المصدر: وزارةالتربية الوطنية (www.taalimtice.ma) وتدخل وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة خلال اجتماع تتبع تنفيذ تدابير ستراتيجية المغرب الرقمي يوم الأربعاء 10 يوليوز، 2013، (MN2013)

[73] وقد استفاد ما يقارب من 60000 طالب من عرض إنجاز خلال النسخ الثلاث الأولى حيث بلغ إجمالي المستفيدين ما يقارب 24000 طالب في النسخة الرابعة من البرنامج.

• ***برنامج مساندة تكنولوجيا المعلومات***: منذ انطلاقه سنة 2010 إلى غاية يونيو 2013، استفادت 1.224 مقاولة من هذا البرنامج[74]، موزعة بين قطاعات الصناعة (52%) والخدمات الموجهة للمقاولات (18%) والتجارة وإصلاح السيارات والأدوات المنزلية (12%) والبناء والأشغال العمومية (9%)[75].

• ***برنامج انفتاح***: شمل هذا البرنامج، الذي يطمح إلى تحسيس المقاولات الصغيرة جدا، 3.300 مستفيد، مع الرفع من مساهمة الدولة في حزمة انفتاح من 30%، بحيث لا تتعدى 1.500 درهم، إلى 50% بحيث لا تتعدى 2.500 درهم. وأطلق برنامج "انفتاح من أجلها" في أكتوبر 2012 لمواكبة النساء رئيسات المقاولات، خاصة الصغيرة جدا. ويهدف هذا البرنامج الجديد، المندرج في إطار المغرب الرقمي 2013، إلى رفع نسبة المقاولات المسيرة من طرف النساء بالبرنامج من 7% إلى 20%. كما يهدف الى تدريب النساء رئيسات المقاولات على استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدبير الفعال وتحسين القدرة التنافسية لمؤسساتهن.

• ***مشروع رواج***: تجري الأشغال من أجل مراجعة نموذج نشر المشروع، الذي يندرج في خطة المغرب الرقمي 2013، وإطلاقه فيما بعد لصالح عينة تجريبية من 1.000 تاجر[76].

➢ الخدمات العمومية الموجهة للمواطن، والهادفة الى تقريب الإدارة من احتياجاته من حيث الكفاءة والجودة والشفافية، من خلال برنامج الحكومة الإلكترونية:

• ***برنامج الحكومة الإلكترونية***: تم تشغيل ما يقرب من35 خدمة عبرالإنترنت فيما توجد 25 في طور الإنجاز. وتنقسم هذه الخدمات إلى ثلاث فئات وهي خدمات خاصة بالمواطنين (حوالي عشرين) وأخرى بالمقاولات (عشرة خدمات) وأخرى بالإدارات (خمسة خدمات).

2.2.5. المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تجدر الاشارة إلى أن البرامج الناتجة عن مخطط المغرب الرقمي 2013، ما عدا برنامج انفتاح، لا تراعي بعد النوع الاجتماعي. لذلك، يظل من الضروري إنشاء نظام معلومات يراعي بعد النوع الاجتماعي من أجل رصد مدى ولوج النساء إلى هذه البرامج مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص المقاولات التي تديرها النساء (الحجم والأنشطة والوضع والحاجيات لضمان التنمية المستدامة ...). وسيمكن ذلك من تطوير تدابير تصحيحية عند الحاجة لضمان الولوج المنصف لجميع فئات رجال الأعمال (ورائدات الأعمال) لكل البرنامج، مع التأكيد على جانب التحسيس والاتصال حول البرنامج.

3.2.5. وضع الميزانيات وعرض مؤشرات النجاعة

استفادت مديرية الاقتصاد الرقمي سنة 2013، من ميزانية قدرها 50,4 مليون درهم خصصت منها 5,4[77] مليون درهم لميزانية التدبير. وبلغت ميزانية الاستثمار ب45 مليون درهم، بزيادة 21,62% مقارنة مع السنة الماضية. وتنقسم هذه الميزانية بين مشاريع تعميم تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك برنامج الحكومة الإلكترونية الذي يمثل 44,44% من الميزانية المخصصة لتعميم تكنولوجيا، ومشروع الحكامة وإدارة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تمثل 20% من الميزانية وبزيادة12,5%مقارنة مع السنة الماضية، وبرنامج تكنولوجيا المعلومات والمقاولات الصغرى والمتوسطة الذي يمثل 22,22% من الميزانية. وإضافة إلى هذه الميزانية، هناك موارد أخرى مبرمجة في إطار الحساب "صندوق الخدمة الأساسية للاتصالات" الذي تتكون نفقاته من النفقات المرتبطة بمهام الخدمة الأساسية للاتصالات.

---

[74] يتم تنفيذعرض مساندة TI بشراكة مع الوكالة الوطنية لانعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة، حيث تتحمل الوكالة تكاليف تقديم المساعدة في إدارة المشاريع، واقتناء التراخيص بنسبة تصل إلى 60% من التكلفة الإجمالية بحيث لا تتعدى ما قدره 400 ألف درهم لكل مقاولة.

[75] المصدر: الوكالة الوطنية لانعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة

[76] مصدر: تدخل وزيرالصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة في اجتماع تتبع تنفيذ تدابيراستراتيجية المغرب الرقمي 2013 (MN2013) الذي انعقد يوم الأربعاء 10 يوليوز 2013.

[77] يتم تدبيرهذه الميزانية على الصعيد المركزي من قبل وزارةالصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة.

مداخيل صندوق الخدمة الأساسية للاتصالات(مليون درهم)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المداخيل	491,94	645,6	935,2	997	872	913,61	1.039,47	1.333

المصدر : وزارة الاقتصادوالمالية.

وبلغت موارد صندوق الخدمة الأساسية للإتصالات 1,33 مليار درهم سنة 2012 مقابل 1.04 مليون درهم سنة 2011. و قد ساهم هذا الصندوق، إلى حدود نهاية 2012 ب 1.04 مليار درهم في تمويل برنامج « GENIE ».

وفيما يخص تحليل نجاعة التدابير المتخذة من قبل مديرية الاقتصاد الرقمي،وضعت هذه المديرية سنة 2013 سبعة مؤشرات خاصة بميزانية الاستثمار وهونفس عدد مؤشرات السنة الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، كل المؤشرات التي وضعتها المديرية لا تشمل بعد النوع التي من شأنها تقييم درجة ولوج النساء والرجال لتكنولوجيا المعلومات وكذلك البرامج المنفذة في إطار المغرب الرقمي (أنظرالملحق 3). ولذلك، يجب أن تؤدي المجهودات الذي تقوم بها وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة لإنشاء مرصد خاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى تصميم نظام معلوماتي يأخذ بعين الاعتبار بعد النوع (والذي يضم عدة معطيات كمعدل ولوج المرأة لخدمة الهاتف النقال، ومعدل ولوج المرأة لخدمة الهاتف الثابت، ومعدل ولوج المرأة لخدمة الانترنت، والتصنيف حسب النوع لعدد المستفيدين من برامج مخطط المغرب الرقمي (جيني وإنجاز ومساندة TI وانفتاح، الخ...)، والذي سيمكن من وضع مؤشرات للأداء تراعي الفوارق بين الجنسين قادرة على تقييم الآثار من حيث بعد النوع للبرامج والسياسات المعتمدة من أجل النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3.5. تحليل أهم مؤشرات النتائج

عرف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المغرب تطورا بوتيرتين. فمن جهة، عرف الهاتف النقال نموا قويا بمعدل استخدام يصل إلى 121,73% في يونيو2013 مع معدل التجهيز عند الفئة العمرية التي تتراوح بين 12 و65 سنة يقدر ب 92% سنة 2012 بزيادة قدرها 5 نقاط مقارنة مع 2011. ويعرف هذا المعدل فارقا كبيار يقدر بـ 11 نقطة بين الوسط الحضري والقروي. وبالإضافة إلى ذلك، 16% منالفئة العمرية التي تتراوح بين 12 و65 سنة لديها الهاتف الذكي، أي ما يعادل 3,6 مليون هاتف.

ويبين التوزيع حسب الجنس لمستخدمي الهاتف النقال استعمالا أكبر للرجال (52%) مقارنة مع النساء (48%). وينتمي حوالي 66% من هؤلاء المستخدمين إلى الفئة العمرية 18-34 سنة، منهم 91,4% ممدرسين (على الأقل ذوي مستوى ابتدائي)[78].

ومن جهة أخرى، عرف الهاتف الثابت نموا ضئيلا بمعدل استخدام لا يتجاوز9,47% في يونيو2013 في الوسط الحضري وبمعدل تجهيز المنازل يقدر ب 31% سنة 2012. وبلغ هذا المعدل في 2007، 1,2%[79] في الوسط القروي.

أما فيما يخص شبكة الانترنيت، فقد تسارعت وتيرة تطورها، حيث بلغ عدد المشتركين فيها 4 مليون في يونيو2013 مقابل 526.080 منخرط في دجنبر 2007، مع معدل استخدام الساكنة يصل إلى 12,49%. وبالرغم من إنتشار الانترنيت، تبقى هناك تفاوتات مهمة بين المناطق القروية والحضرية (35 نقطة اختلاف).

[78] البحث السنوي حول تقييم جودة وتسعير خدمة شبكات الهاتف المتنقل بالمغرب خلال سنة 2006.
[79] بحث المندوبية السامية للتخطيط حول دخل وإنفاق الأسر سنة 2007.

مبيان 16: تطور عدد المشتركين في شبكة الإنترنت

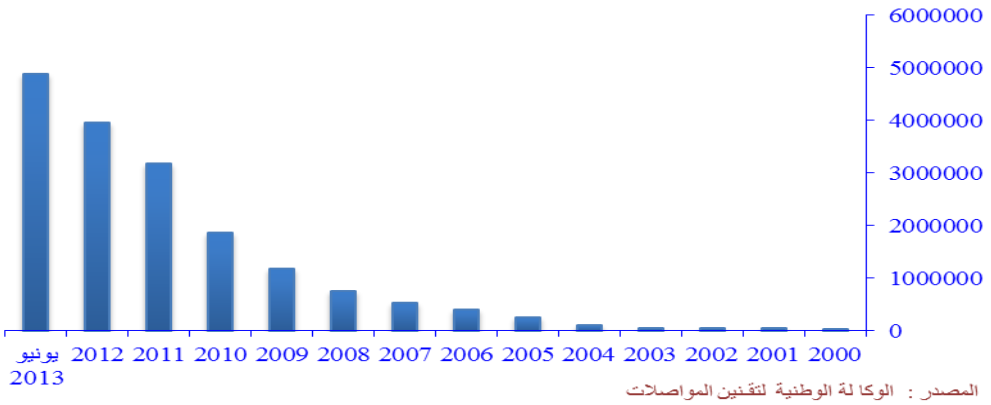

وسجل الاتصال الشهري وتيرة مستقرة بين سنتي 2010 و2011، حيث بلغ متوسط مستعملي الانترنيت المنزلي 53% من المغاربة سنة 2012. ويعزى هذا في المجمل إلى التطور في التجهيز بالمعدات المنزلية بأسعارمعقولة. كما يؤثر السن والوسط بشكل كبيرعلى ممارسات الاتصال. فقد وصل معدل التجهيزبالحاسوب في المنزل سنة 2012 إلى43% (4 نقاط أكثرمن سنة2011). على الرغم من تعميم المعدات، تبقى المناطق الحضرية أكثر تجهيزا من المناطق القروية، بفرق 38 نقطة.

6. قطاع التجارة الخارجية[80]

ينبغي للسياسات الوطنية المتصلة باتفاقيات التجارة الدولية والإقليمية أن لا تؤثر سلبا على الأنشطة الاقتصادية للمرأة سواء كانت أنشطة تقليدية أوحديثة، وذلك تماشيا مع بنوذ اتفاقية القضاء على جميع أشكالا لتمييزضد المرأة. وانسجاما مع الالتزامات المتعهد بها في إطار الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في مجال احترام حقوق المرأة، ينبغي كذلك لسياسة تشجيع التجارة الخارجية أن تأخذ بعين الاعتبارالتأثيرات المحتملة على الظروف المعيشية والأنشطة المدرة للدخل للنساء.

1.6. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المعياري لحقوق الإنسان

1.1.6. جذاذة تقديمية

يسهر قطاع التجارة الخارجية على وضع السياسة العامة للحكومة في التجارة الخارجية. وبذلك، فهو مسؤول بشكل خاص عن وضع مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالتجارة الخارجية واقتراح سياسة الحكومة بشأن الحماية الاقتصادية للإنتاج الوطني مثل تحديد حصص الاستيراد وتنسيق الإجراءات لتعزيز التجارة الخارجية ودعم المقاولات الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك القطاع في إعداد وإجراء المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية والتأكد من أن المعايير المطلوبة وغيرها من التدابير التقنية المطبقة على التجارة الخارجية لا تتعارض مع القواعد والضوابط المتفق عليها على المستوى الدولي. كما يعتبر قطاع التجارة الخارجية مسؤولا عن إدارة ممثليات المملكة في الخارج والمسؤولة عن الترويج التجاري في إطار الصلاحيات المخولة لها في هذا الشأن من قبل التشريعات المعمول بها في بعض المؤسسات العمومية.ويسهر على إنجاز المهام المنوطة بقطاع التجارة الخارجية نحو262 موظف، من بينهم 47% نساء (انظر الملحق 1).

2.1.6 الإطار المعياري

تلزم الآليات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان والتي صادق عليها المغرب منها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأهداف الألفية للتنمية وخطة عمل بكين ...، الدول الأطراف أن تأخذ في الاعتبار تأثير اتفاقيات التجارة الدولية والإقليمية على الأنشطة التي تقوم بها المرأة. فعلى المستوى الوطني، وضع الدستور من خلال الفصل (55) الإجراءات المتبعة من أجل الموافقة على اتفاقيات التجارة، وهو ينص على أن "يعتمد الملك السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، ولديه يُعتمد السفراء، وممثلو المنظمات

80

الدولية. ويوقع الملك على المعاهدات ويصادق عليها، غير أنه لا يصادق على معاهدات السلم أوالاتحاد، أوالتي تهم رسم الحدود، ومعاهدات التجارة، أو تلك التي تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة، أو يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير تشريعية، أو تتعلق بحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، العامة أوالخاصة، إلا بعد الموافقة عليها بقانون".

وبالإضافة إلى ذلك، يحدد القانون رقم 96-3 الصادر بموجب الظهير رقم 63-97-1 أنظمة اللوائح المتعلقة بالصادرات والواردات والتي ينبغي أن تلتزم بالمبادئ التوجيهية، مثل الحفاظ على الأخلاق العامة والنظام العام وصحة الأفراد أو لحماية الحياة النباتية والحيوانية والتراث التاريخي والأثري والفني الوطني أوالحفاظ على المكانة المالية الخارجية للبلد (انظر الملحق 2).

2.6. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

إن تطور متطلبات التجارة الدولية والعولمة على أصعدة مختلفة يؤثر على المرأة، وبخاصة فيما يتعلق بالشغل والتمكين، والتصرف في الأصول ومصادر التمويل. ولذلك، فإن اعتماد مقاربة النوع في التجارة الخارجية يعد أمرابالغ الأهمية. كما ينبغي أن تأخذ إجراءات الحكومة بعين الاعتبار المساهمات المحددة للرجال والنساء في الأنشطة ذات الصلة بالتجارة الخارجية بغية الحد من أوجه عدم المساواة في الفرص التي تنتج عن التجارة الدولية والمساهمة بفعالية في تمكين المرأة.

1.2.6 وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

وضع قطاع التجارة الخارجية بموجب استراتيجيته برنامجا لعقود نموالصادرات يمتد على مدى 3 سنوات بميزانية تقدر ب1مليار درهم. ويهدف هذا البرنامج حتى عام 2017 إلى استفادة 375 من المقاولات المصدرة أومن المحتمل أن تصبح مقاولة مصدرة، إلى دعم بعض الأنشطة المحددة والمتصلة بالتجارة وكذلك مختلف التكاليف المتعلقة بتشجيع وتنمية الصادرات. وتم التوقيع في أول غشت 2013على الدفعة الأولى من عقود نمو الصادرات.

وبالإضافة إلى ذلك، يدير قطاع التجارة الخارجية، بشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية، والاتحاد العام لمقاولات المغرب برنامج "التدقيق من أجل التصدير". ويهدف هذا البرنامج إلى دعم 1000 مقاولة لتحسين أدائها في مجال التصدير خلال الفترة 2011-2015. وقد تميزت سنة 2012 بانطلاق المرحلة الثانية من المشروع وباستفادة 24 شركة ضمن قطاع الصناعات الجلدية.

كما يعمل قطاع التجارة الخارجية، منذ سنة 2012، على تدويل المعارض من أجل ضمان وضوح الرؤية للفاعلين والمنتجات والاستراتيجيات القطاعية بما يسمح بالاستثماروالتجميع في المغرب. ويهدف هذا البرنامج تدويل خمسة معارض تهم قطاعات التكنولوجيات الجديدة وترحيل الخدمات والصناعات الصيدلية والمنتجات المحلية والصناعات الكهربائية وصناعات السيارات .

ويواصل القطاع دعمه لإنشاء وتطوير وتعزيز اتحادات التصدير. وقد شهدت سنة 2012 الانتهاء من حملة إعلامية حول هذا البرنامج الجديد على مستوى مختلف مناطق المملكة. وقد استهدفت هذه الحملة مختلف العاملين في مجال التصدير منها 449 مقاولة مصدرة أو من المحتمل أن تصبح مقاولة مصدرة و38 مركزا جهويا (المراكز الجهوية للاستثمار وغرف التجارة والصناعة والخدمات إلخ).

ويجري تنفيذ برامج أخرى بما في ذلك برنامج اعتماد دعم الفلاحين المنتجين الصغار والمتوسطين. ويستهدف هذا البرنامج 3818 من الفلاحين المنتجين الصغار والمتوسطين مما يتيح لهم الاستفادة الشاملة من المجالات التي لم يتم استغلالها بشكل جيد، مثل المنتجات البيولوجية والمنتجات التعاقدية والمنتجات المحلية والعلامات التجارية الجغرافية المحمية ومنتجات الاقتصاد التضامني والتجارة العادلة.

2.2.6 الأخذ بعين الاعتبار قضايا المساواة وتمكين المرأة

من بين الاستراتيجيات المعمول بها على نطاق دولي لإدماج المساواة في السياسات التجارية هناك الوصول والتمثيلية في صنع القرار. ويتطلب ذلك تعزيز تمثيلية المرأة في الوفود الرسمية والتكامل من الناحية الاجتماعية، مع مراعاة اعتبارات المساواة في آليات المراجعة مثل المراجعة الدورية للسياسات التجارية،

فضلا عن إنشاء نظام القدرات على المدى الطويل من خلال المبادرات الرامية إلى نشر المعرفة في المبادرات المتعلقة بالتجارة.

وللقيام بذلك، لابد من وضع تدابير تروم شفافية المؤسسات وتكون مفتوحة وخاضعة للمساءلة من أجل التعبير الديمقراطي وحضور المرأة في هياكل صنع القرار المرتبطة بها. كما يجدر بقطاع التجارة الخارجية أن يعتمد هذه الممارسات لتفعيل إدراج المساواة في برامجه ومخططاته. كما يلزم وبالمثل، من الأنسب لقطاع التجارة الخارجية إثراء نظام المعلومات من خلال بيانات تراعي الفوارق بين الجنسين للتعرف على الآثار الخاصة ببرامج تشجيع الصادرات على القائمات بالمشاريع الحرة والشغل والدخل وظروف معيشتهن ...

3.6. إعداد الميزانية ووضع مؤشرات الأداء

تقدر الميزانية العامة المخولة للوزارة برسم سنة 2013 حوالي 282.3 مليون درهم. وقد بلغت ميزانية التسيير حوالي 48.9 مليون درهم منها 33.7 مليون درهم خاصة بالموظفين مقابل 15.2 مليون درهم للنفقات والمعدات المتنوعة. أما ميزانية الاستثمار، فبلغت نحو 233.4 مليون درهم.

واستأثرت مديرية المبادلات التجارية في إطار ميزانية 2013، بميزانية استثمار ناهزت نحو226,05 مليون درهم منها 180,02 مليون درهم لفائدة الصندوق المغربي لإنعاش الصادرات و16,8مليون درهم خصصت للمجلس الوطني للتجارة الخارجية من أجل إنشاء مرصد التجارة الخارجية.

وللإشارة، فإن قطاع التجارة الخارجية[81] لم يهيئ برسم 2013 مؤشرات الأهداف المتعلقة بميزانية الاستثمار مع العلم أنه وضع ما يقرب من 45 مؤشرا خلال سنة 2012. وفي هذا الإطار، يتضمن الملحق 3 العديد من المؤشرات التي تعتبر ذات أهمية فيما يتعلق بالنوع وكذا المهام المنوطة بالقطاع.

7. وزارة السياحة

تعد السياحة من بين القطاعات الاقتصادية الأسرع تطورا في العالم. ويتميز هذا النشاط بكثافة اليد العاملة وبكونه مصدرا مهما للتنمية والتشغيل، خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يواجهون صعوبات في ولوج سوق الشغل، كالنساء والشباب وسكان العالم القروي. وتشكل النساء ما بين 60% و70% من اليد العاملة بقطاع السياحة على الصعيد العالمي[82]. وبالتالي تتوفر السياحة على إمكانات تؤهلها للعب دور طلائعي في تدعيم استقلالية المرأة، وذلك عبر منح آفاق هامة لتعزيز مشاركتها ضمن الساكنة النشيطة وتدعيم المقاولات النسائية وترسيخ دور النساء في القيادة. ومن هذا المنطلق، فمن الضروري أن يأخذ بعين الاعتبار، عند صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات المتعلقة بالسياحة، تأثير هذه الأخيرة على النساء والشباب وجميع الفاعلين.

1.7. جذاذة تقديمية لوزارة السياحة والإطار المعياري لحقوق الإنسان

1.1.7. جذاذة تقديمية

تتمحور المهام الرئيسية لوزارة السياحة أساسا حول الإدارة الاستراتيجية واليقظة التنافسية والمساعدة التقنية للفاعلين ومواكبة المستثمرين وهيكلة ودعم وتأطير النشاط السياحي وتعزيز الجودة وتشجيع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، إضافة إلى التوافق والشراكة مع القطاع الخاص.

وتضم وزارة السياحة 1500 موظفا، من بينهم 666 امرأة أي ما يعادل 44% من العدد الإجمالي للعاملين بهذا القطاع. وتمثل النساء 49% من عدد العاملين بالإدارة المركزية و41% من عدد العاملين بالمديريات الجهوية، و43% من مجموع العاملين بمؤسسات التكوين (أنظر الملحق 1).

[81] قطاع التجارة الخارجية لم يعمل بعد بإطار النفقات متوسطة المدى(CDMT) .

[82] المنظمة العالمية للسياحة، ومنظمة الأمم المتحدة للنساء : التقرير العالمي حول النساء في قطاع السياحة 2010 (مدريد، المنظمة العالمية للسياحة، 2011).

2.1.7. الإطار المعياري

تشكل استراتيجية التنمية السياحية مكتسبا كبيرا بالنسبة للمغرب، حيث تفرض نفسها باعتبارها منهجية خلاقة لتثمين العنصر البشري. وتعزز هذه الاستراتيجية إحداث مناصب الشغل في القطاع السياحي، وتمنح المواطنين، على اختلاف جنسهم وأعمارهم ووسط إقامتهم، فرصة ولوج الحياة المهنية وضمان دخل قار يمكنهم من العيش الكريم. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى توافق المحاور التي ترتكز عليها «رؤية 2020» مع المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، خاصة منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا الاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأهداف الألفية للتنمية.

ويتجلى توافق السياسة السياحية الوطنية مع هذه المعايير العالمية، على الأخص، في تنفيذ استراتيجية مجالية مبنية على اللامركزية، تهدف إلى استغلال المؤهلات السياحية لمختلف جهات المغرب، وضمان ازدهار السكان عبر التثمين المستدام للجهات والرأسمال البشري والتراث.

وبالإضافة إلى ذلك، يوجد تحدي الاستدامة في قلب الرؤية السياحية الوطنية التي تولي أهمية كبرى للحفاظ على الثروات السوسيوثقافية والطبيعية للجهات المستقبلة للسياح. وتجدر الإشارة إلى توقيع الاتفاقية المتعلقة بوضع آلية لتتبع الاستدامة في القطاع السياحي خلال شهر مارس 2013، حيث ستكون مراكش-تانسيفت-الحوز أول الجهات المستفيدة من هذه الآلية (أنظر الملحق 2).

2.7 الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.7. إحداث السياسات والاستراتيجيات القطاعية

تواصل الحكومة وضع الآليات لمواكبة مختلف المشاريع المبرمجة في إطار «رؤية 2020» إلى جانب التقدم المحقق في مجال الحكامة (توقيع عشرة برامج عقود جهوية). وقد عملت الدولة على إحداث الصندوق المغربي للتنمية السياحية مع الالتزام بضخ 15 مليار درهم. ويروم هذا الصندوق تقديم دعم مالي مستدام لرؤية 2020، وذلك بالاعتماد على شراكة دائمة مع صناديق سيادية عربية، تمخضت على إحداث سلطة مغربية للاستثمار السياحي «Wessal capital». وقد وضعت السلطات العمومية برنامجي «مساندة سياحة» و«امتياز سياحة» لدعم المقاولات السياحية، فيما أعادت تفعيل برنامج «Renovotel» لمساعدة المقاولات السياحية على تحديث بنياتها التحتية.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بمضاعفة مبلغ النفقات الضريبية المخصصة للقطاع السياحي، ليصل إلى 446 مليون درهم سنة 2012 مقابل 233 مليون درهم سنة 2006. كما ينبني دعم الاستثمار السياحي على تعبئة العقار العمومي، حيث تم تفويت 8.236 هكتارا لصالح 150 مشروعا للاستثمار السياحي، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و2011.

كما تضطلع الأبناك بدور بارز في تمويل «رؤية 2020» من خلال الالتزام بتعبئة 24 مليار درهم لفائدة حاملي المشاريع السياحية، حيث تم إحداث آلية للقروض مخصصة لتمويل المشاريع المتعلقة بالمخطط الأزرق. كما تساهم الاستثمارات المباشرة الأجنبية في تمويل الأوراش السياحية التي تم إطلاقها بالمغرب، حيث تمكن القطاع السياحي من جذب 40 مليار درهم من هذه الاستثمارات خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و2012.

2.2.7. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

تشكل النساء ما بين 60% و70% من اليد العاملة في قطاع السياحة. وتندرج غالبية النساء ضمن اليد العاملة المؤهلة وشبه المؤهلة، كما يشتغل أغلبهن في القطاع غير المهيكل بأجور زهيدة وفي ظروف صعبة. وتعد اليد العاملة النسوية الحلقة الضعيفة في القطاع السياحي، حيث تعاني من الهشاشة وعدم المساواة[83]. ويمكن جرد مميزات النساء العاملات بالقطاع السياحي على النحو التالي:

- ✓ تمثيلية النساء جيدة في المناصب المتعلقة بالخدمات ومهام المكتب، لكنها تظل ضعيفة على المستوى المهني.

[83] للمزيد من التفاصيل، الاطلاع على توماسباوم، "الآفاق الدولية لعمل المرأة في الفنادق والمطاعم والسياحة"، جنيف،منظمة العمل الدولية، أبريل 2013.

- ✓ يقارب عدد النساء ربات العمل بقطاع السياحة ضعف عددهم بباقي القطاعات. كما أن نسبة النساء اللواتي يشتغلن لحسابهن الخاص تظل أكثر ارتفاعا بالقطاع بالمقارنة مع باقي القطاعات.
- ✓ يتم القيام بجزء مهم من الأعمال غير المؤدى عنها من طرف النساء في المقاولات العائلية.

إن الحد من هذه المظاهر لن يمكن فقط من تحسين معيشة النساء العاملات بقطاع السياحة، بل سيوفر للمشغلين خزانا هاما من اليد العاملة المؤهلة، مع المساعدة على فتح آفاق واعدة، وإحداث مناصب الشغل بالمقاولات الصغرى والمتوسطة.ومن أجل إدماج بعد النوع في البرامج والسياسات التي تؤطر القطاع السياحي، ينبغي :

- ✓ التحسيس بأهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه النساء في قطاع السياحة.
- ✓ تدعيم الحماية القانونية للنساء العاملات بالسياحة.
- ✓ تسهيل إحداث المقاولات النسائية في الميدان السياحي بضمان ولوج النساء إلى القروض والعقار، مع توفير التكوين والموارد المناسبة لدعم المقاولات النسائية.
- ✓ تشجيع مشاركة المرأة في التربية والتكوين بالقطاع السياحي وتحسين المستوى التعليمي للنساء العاملات بالقطاع عبر برنامج عمل مركز واستراتيجي.
- ✓ دعم الريادة النسائية في القطاع السياحي على جميع المستويات (العام والخاص)، عبر وضع برامج للريادة على الصعيد الوطني وداخل المقاولات السياحية الصغرى والكبرى.
- ✓ الحرص على الاعتراف بمساهمة المرأة في تنمية المجتمع المحلي وعلى مكافأة الجهود التي تبذلها مع أخذ الأعمال غير المؤدى عنها بعين الاعتبار، وكذا مراقبة الأنشطة السياحية داخل الأسر وعلى صعيد الجماعة.

ولابد من الإشارة إلى قيام المنظمة العالمية للسياحة، في شتنبر 2011، بإعداد مدونة عالمية لأخلاقيات السياحة. وبالإضافة إلى الجوانب المتعلقة بالاستدامة البيئية. وتركز هذه المدونة على احترام حقوق الإنسان والاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والولوج وحماية الفئات الضعيفة والأهالي المضيفين. وبالتوقيع على هذا الالتزام، تتعهد المقاولات باحترام مقتضيات المدونة وبنشر الوثيقة بين زبائنها ومموليها، وكذا بإعداد تقارير حول الإجراءات المتخذة ورفعها للجنة العالمية لأخلاقيات السياحة. وفي فبراير 2013، قامت 47 مقاولة وجمعية بالتوقيع على الالتزام، تنحدر من ألمانيا وأرمينيا والإكوادور وإسبانيا وفرنسا والمكسيك وهولندا والأروغواي، إضافة إلى توقيع منظمة جهوية (جهة أمريكا اللاتينية).
ومن هذا المنطلق تتجلى أهمية التوقيع على هذه المدونة بالنسبة لمهنيي السياحة بالمغرب، وذلك من أجل الامتثال لتوجيهاتها، وربح المزيد من النقط فيما يتعلق بجاذبية المغرب للسياح واحترام حقوق الإنسان والبيئة.

3.2.7. إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات النجاعة

بلغ الغلاف المخصص لوزارة السياحة سنة 2013 ما يقارب 660,93 مليون درهم، بارتفاع قدره 7,1% بالمقارنة مع السنة الماضية. ويأخذ هذا المبلغ بعين الاعتبار التعديل الذي شمل ميزانية الاستثمار لتصل إلى 435,66 مليون درهم (منها 336 مليون درهم من الإعانات المخصصة للمكتب الوطني المغربي للسياحة، و29,7 مليون درهم من الإعانات الموجهة لدعم الشركة المغربية للهندسة السياحية)، مقابل 395,32 مليون درهم سنة 2012 (خصصت منها 300 مليون درهم لدعم المكتب الوطني المغربي للسياحة و19,7 مليون درهم لدعم الشركة المغربية للهندسة السياحية). أما بالنسبة لميزانية التسيير لسنة 2013، فلقد بلغت ما يناهز 225,28 مليون درهم بارتفاع لم يتعد 1,6% مقارنة مع سنة 2012.

وتجدر الإشارة إلى انخراط وزارة السياحة في نظام شمولية الاعتمادات منذ يوليوز 2007، حيث تقوم سنويا بتحيين إطار للنفقات على المدى المتوسط. ويشمل هذا الأخير، على امتداد الفترة (2011-2013)، أربع مجالات (الإدارة المركزية ومرافق الدولة المسيرة بطريقة مستقلة (التكوين) ودعم وتأطير المهنة والإدارة الاستراتيجية)، واثني عشر برنامجا منها على الخصوص تطوير المهن والأنشطة السياحية ودعم وتأطير المهن والأنشطة السياحية والسياحة القروية ودعم مرصد السياحة...

اعتمدت وزارة السياحة على مجموعة من مؤشرات الأهداف بالنسبة لميزانية الاستثمار (حوالي خمسين مؤشرا بالنسبة لسنة 2013)، معظمها مؤشرات وسيلة ولا تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي. وبذلك، يعد من المهم إحداث نظام للمعلومات خاص بالقطاع السياحي يأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي، حيث سيمكن هذا الأخير من تقييم الحضور النسوي في المناصب المحدثة في القطاع السياحي وعدد الوحدات السياحية المسيرة من طرف النساء وعدد المتخرجات من مدارس السياحة وعدد المستفيدات من التكوين والتدريب،وكذا مشاركة النساء في أجهزة الحكامة داخل الهيئات السياحية الكبرى...(أنظر الملحق 3). ومن شأن هذا النظام كذلك المساعدة على صياغة مؤشرات لتقييم أثر النوع الاجتماعي على برامج التنمية السياحية بالمغرب.

3.7. تحليل مؤشرات النتائج الرئيسية المتعلقة بالقطاع

تشتمل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بقطاع السياحة على عدد خريجي مؤسسات التكوين السياحي والفندقي، وتطور مناصب الشغل التي تم إحداثها بقطاع السياحة (يجب تصنيف هذا المؤشر حسب الجنس وحسب طبيعة المنتوج السياحي) وعدد السياح الوافدين وعدد ليالي المبيت والعائدات السياحية.

وقد انتقل عدد السياح الوافدين من 9,34 مليون سائح سنة 2011 إلى 9,37 مليون سائح سنة 2012، أي بزيادة قدرها 0,4%. فيما بلغ عدد السياح الوافدين 7 مليون سائح عند متم شهر غشت 2013، حيث ارتفع بحوالي 7% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

وأما بالنسبة لعدد ليالي المبيت بمؤسسات الإيواء المصنفة، فقد ارتفع بنسبة 4% سنة 2012، مسجلا 17,48 مليون ليلة مقابل 16,86 مليون ليلة سنة 2011. وقد تم تسجيل نفس المنحى التصاعدي خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2013، حيث تحسن عدد ليالي المبيت السياحية بنسبة 9% بمجموع بلغ 12,8 مليون ليلة عند متم شهر غشت.

وسجلت العائدات السياحية انخفاضا بنسبة 2,2% خلال سنة 2012 لتصل إلى 57,9 مليار درهم مقابل 59,1 مليار درهم سنة 2011. إلا أنها عرفت تحسنا، عند متم شهر غشت مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، بنسبة 2,1% بحيث بلغت 38,9 مليار درهم.

وتلعب السياحة دورا محوريا في الاقتصاد الوطني حيث تم خلق 470.000 منصب شغل مباشر سنة 2011، مقابل 449.000 سنة 2010. وقد وصل عدد العاملين في فرع الفندقة والمطاعم ما يقارب 266.753 شخصا سنة 2011. أما بالنسبة لعدد النساء العاملات في هذا الفرع، فقد انتقل من 21.350 (بينهم 850 امرأة قروية) سنة 1999 إلى 57.277 (بينهم 6.450 امرأة قروية)، أي بارتفاع بلغ في المتوسط 8,6% سنويا. وخلال نفس الفترة، ارتفعت نسبة النساء المشتغلات بالفندقة والمطاعم بحوالي 6,3 نقاط، مسجلة 21,5% سنة 2011 مقابل 15,2% سنة 1999.

مبيان17 : عدد النساء العاملات بقطاع المطاعم والفندقة خلال الفترة الممتدة ما بين 1999 و2011

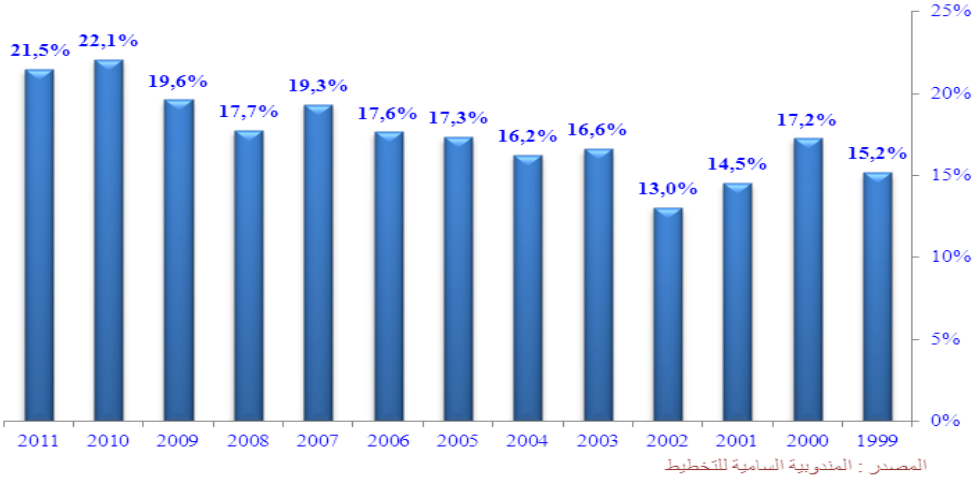

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

وفيما يتعلق بالتكوين، فتشكل النساء 54% من العدد الإجمالي للمستفيدين من عمليات التكوين بوزارة السياحة، وذلك حسب المعطيات المتوفرة إلى حدود نهاية الفصل الأول من سنة 2013. ومن جهة أخرى، وصلت نسبة المتدربات بمؤسسات التكوين الفندقي والسياحي إلى 43%.

8. وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تجسد رؤية 2015 لتطوير الصناعة التقليدية الاهتمام الكبير المخصص لهذا القطاع. وتضم هذه الرؤية مجموعة من البرامج والأوراش والمبادرات التي ترمي إلى بلوغ أهداف محددة. وقد تكون النتائج المتوخاة من هذه الرؤية مهمة من حيث إحداث مناصب الشغل ذات القيمة المضافة العالية وتثمين الموارد وتحسين رقم المعاملات وإنعاش الصادرات وتطوير التكوين وحماية الحرف التقليدية وغيرها.

1.8. جذاذة تقديمية للقطاع والإطارالمعياري لحقوق الإنسان

1.1.8. جذاذة تقديمية للقطاع

تتجلى المهام الأساسية لوزارة الصناعة التقليدية[84] في تفعيل إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والتنشيط الاقتصادي لمقاولات القطاع والقيام بكل الدراسات المتعلقة بالقطاع على المستوى الوطني والجهوي ووضع وإنجاز برامج للتعاون، تهدف إلى تطوير القطاع وتتبع أنشطة غرف الصناعة التقليدية وفيدراليتها.وفي هذا الإطار، تم حاليا تخويل مهام واسعة وجديدة للمديريات الجهوية والإقليمية وذلك تماشيا مع الدينامية الجديدة للجهوية.

وقد بلغ عدد موظفي وزارة الصناعة التقليدية 1.192 موظفا سنة 2012، قدرت حصة النساء في 40,5% من المجموع، منها 19 امرأة في منصب المسؤولية (انظر الملحق 1).

2.1.8. الإطارالمعياري لحقوق الإنسان

يندرج عمل وزارة الصناعة التقليدية في إطار تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية وخاصة الأهداف 1، 3، 7 و8، تماشيا مع معايير اتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء (البند 11، والبند 13والبند 14)[85].

2.8. الجهود المبذولة لوضع السياسات العمومية المراعية للنوع الاجتماعي

1.2.8. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

التزمت وزارة الصناعة التقليدية منذ 2007 بتفعيل إستراتيجية تنمية القطاع في أفق 2015[86]. وقناعة منها بأن التنفيذ الفعال والهادف لإستراتيجية تنمية القطاع يمر عبر سياسة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة وإمكانياتها التنموية والتي أيضا تشرك وتحفز الشركاء والفاعلين في كل جهة، التجأت الوزارة إلى تحليل جهوي[87] لرؤية 2015. كما ترتكز رؤية 2015 أيضا على سياسة للتسويق الواسع التي تهدف إلى وضع منتوجات الصناعة التقليدية في شبكات التوزيع المعاصرة. ويترجم مخطط العمل، الذي تم إعداده، هذه السياسة الإرادية والتي يقوم كل من القطاع العمومي والخاص بتحديد معالمها وتفعيلها بشكل متكامل.

تهم الأوراش المفتوحة في إطار استراتيجية 2015 عدة مجالات تستجيب لتطلعات الصناع التقليديين ومتطلبات تنمية القطاع. وتبين الحصيلة الجديدة لهذه الإستراتيجية الإنجازات والنتائج المسجلة مقارنة مع الأهداف المرتقبة على مستوى كل مجال للتدخل[88].

---

[84] بعد تعيين الحكومة الجديدة يوم 10 أكتوبر 2013، أصبحت تتولى وزارة الصناعة التقليدية أيضا قضايا الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

[85] انظر الجدول 2 في الملحق.

[86] انظر أهداف ومحاور هذه الاستراتيجية في تقرير النوع الاجتماعي لسنة 2012.

[87] ومن بين 16 مخططا جهويا تنمويا للصناعة التقليدية، 7 مخططات توجد في مرحلة التنفيذ في كل من جهات "فاس-بولمان" و"كلميم-السمارة" و"واد الذهب-لكويرة" و"العيون-بوجدور-الساقية الحمراء" وكذا جهة "مراكش-تانسيفت-الحوز" و"سوس-ماسة-درعة". وتوجد سبع مخططات أخرى في الطور النهائي في "طنجة-تطوان" و"تازة-الحسيمة-تاونات" و"الجهة الشرقية" و"تادلة-أزيلال" و"مكناس-تافيلالت" و"الرباط-سلا-زمور-زعير" و"الدار البيضاء الكبرى". غير أن مخططين اثنين هما في طور الانطلاق ويهمان جهة "الشاوية-ورديغة" و"الغرب-الشراردة-بني حسن".

[88] انظر تقرير النوع الاجتماعي 2012 للاطلاع على باقي البرامج ومحاور التدخل.

فقد بلغ عدد قرى الصناع التقليديين في طور الإنجاز 17 قرية إلى غاية سنة 2013، قدرت تكلفتها بـ 127,9 مليون درهم. في حين بلغ عدد مجمعات الصناعة التقليدية 17مجمعا في طور الإنجاز أوالتأهيل بغلاف مالي قدره 49,6 مليون درهم. وتهم مشاريع إعادة الهيكلة حوالي 6.000 مستفيد مباشر، منها 160 تعاونية وجمعية تؤمن حوالي 3.000 مقعدا بيداغوجيا للتكوين الدائم وعبر التدرج المهني.

كما تم بذل مجهودات كبيرة من أجل إدخال فضاءات الصناعة التقليدية داخل محطات المخطط الأزرق والمناطق السياحية الجديدة، وذلك من خلال إدراج مفهوم خاص يعرف بـ "مدن الصناعة التقليدية" على غرار المحطة السياحية لمدينة السعيدية.

ومن جهة أخرى، تم وضع الأسس لتفعيل سياسة تسويقية على نطاق واسع، حيث تعتمد مقاربة هذه السياسة على مستوى الأسواق الخارجية على تعزيز الأسواق الكلاسيكية ودخول أسواق جديدة بأوروبا الشرقية وآسيا والدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية،...وبالنسبة للسوق الداخلية، تم إطلاق عدة أنشطة منها تنظيم معارض جهوية ومحلية. فخلال سنة 2013، تمت برمجة تنظيم 24 معرضا جهويا برسم الاتفاقية التي تربط دار الصانع التقليدي بغرف الصناعة التقليدية.

2.2.8. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء

تتواجد الصانعات التقليديات في مجمل الأوراش المفتوحة، حيث تستفيد من اهتمام متميز في مجال التكوين والمرافقة والدعم التقني. وهكذا، مثلت الفتيات 43% من بين 1.857 متدرب مسجل في التكوين الدائم خلال 2012-2013. كما مثلت الفتيات 36% من عدد الخريجين الذي يقدر بـ 488 شخص سنة 2012. وبلغ عدد المسجلين في التكوين عبر التدرج المهني خلال 2012-2013 ما يناهز 9.706 متعلم، تمثل منهم الفتيات ما يقارب النصف. وبلغ عدد الخريجين 4.141 شخص سنة 2012، 63% منهم فتيات. كما وصل عدد المستفيدين من التكوين خلال الدورة الأولى من 2013، ما يناهز 761 شخصا، منهم 53% نساء صانعات تقليديات.

ومن جهة أجرى، يطمح برنامج محوالأمية الوظيفية الذي هو قيد الإنجاز في إطار الشراكة بين الوزارة وهيئة تحدي الألفية، إلى محوأمية 30.000 صانع تقليدي، منهم 40% نساء. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن من بين 25.190 مستفيد من هذا البرنامج برسم الفوجين الثاني والثالث، تمثل الصانعات التقليديات ما يقارب 72%. وتعمل 105 جمعية على محو أمية هذا العدد من المستفيدين، 32% منها تترأسها نساء.

وعلى مستوى برنامج "دار الصنعة"[89]، فإلى حدود سنة 2013، تم إنشاء 34 دارا للصنعة في مختلف مدن المملكة وتستفيد منها تجمعات الصانعات التقليديات المنتظمات داخل جمعيات أوتعاونيات

3.2.8. إعداد الميزانية ومؤشرات النجاعة

تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي

بلغت الميزانية الإجمالية لكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية 375,3 مليون درهم، (وتأخذ هذه الميزانية بعين الاعتبار التعديل الذي شمل ميزانية الاستثمار)، خصص 34,8% منها لنفقات التسيير. كما بلغت نفقات الاستثمار 198,7 مليون درهم بعد التعديل الذي عرفته الميزانية.

تحليل مؤشرات الأهداف حسب النوع الاجتماعي

قامت وزارة الصناعة التقليدية خلال سنة 2013 بإعداد 29 مؤشرا للأهداف المتعلقة بميزانية الاستثمار، تمكنت من خلالها من تقييم أدائها وقياس درجة بلوغ الأهداف المنشودة. وبتحليل جذاذة مؤشرات الأهداف، يتبين أن جل المؤشرات تراعي بعد النوع الاجتماعي. وتتمثل أساسا في التكوين والدراسات وإحداث وتهيئة فضاءات أنشطة الصناعة التقليدية ودعم إنتاجها (الجدول 3 بالملحق).

3.8. تحليل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بالقطاع

يقوم المرصد الوطني للصناعة التقليدية منذ إحداثه سنة 2008، بنشر مؤشرات القطاع بشكل منتظم. حيث قام بإنجاز إحصاء للصناع التقليديين في الوسط الحضري وببحث ميداني اجتماعي-مهني واقتصادي لدى الصناع التقليديين الأفراد.

[89] دار الصنعة هوفضاء ملائم للإنتاج والعرض والتسويق والتكوين تم خلقه في إطار شراكة ووضعه رهن إشارة الصانعات التقليديات.

فقد تم تحقيق تقدم مهم بالقطاع منذ تفعيل استراتيجية 2007 الخاصة. حيث تم تسجيل ارتفاع مهم لرقم معاملات[90] الصناعة التقليدية باعتباره مؤشرا رئيسيا لدينامية القطاع، وهكذا انتقل الرقم من 10,4 مليار درهم سنة 2007 إلى 19,1 مليار درهم سنة 2012، أي بمعدل نموسنوي متوسط يناهز 13%، مقتربا بذلك من الهدف المسطر في الإستراتيجية (24 مليار درهم في أفق سنة 2015).

ومقارنة مع سنة 2011، تميزت سنة 2012 بتزايد رقم المعاملات بنسبة 8,3% والذي هم كل مكونات القطاع، خاصة الصناع التقليديين الأفراد الحضريين (+8,5%) والقرويين (+9,8%) وكذا المقاولات الصغرى والمتوسطة (+6,1%). وإجمالا، سجلت كل حرف الصناعة التقليدية تزايدا في رقم معاملاتها، ثلاثة منها تساهم في حدود 53% في رقم المعاملات الإجمالي للقطاع وهي الخشب (23%) والألبسة (20%) والحلي (10%).

وبخصوص عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تم خلقها، فتجدر الإشارة إلى أنه تم تجاوز 700 مقاولة سنة 2012، مما يؤشر على الوتيرة الجيدة في إحداث مقاولات الصناعة التقليدية (الهدف الاستراتيجي هومن 200 إلى 300 مقاولة). كما بلغ،عند نهاية أبريل 2013، عدد تعاونيات الصناعة التقليدية، 1.452 تعاونية منها 598 تعاونية نسائية[91].

وفي مجال التشغيل، شغل القطاع أكثر من 386.713 شخص سنة 2012، أي بزيادة بلغت نسبتها 4,8% بالوسط الحضري و3,2% بالوسط القروي مقارنة مع سنة 2011. ويتمركزحوالي 68% من مناصب الشغل المحدثة في القطاع في الوسط الحضري.

9. وزارة الشؤون العامة والحكامة

لقد التزمت الحكومة بإنعاش وتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره اقتصادا للقرب من خلال خلق وتنمية الأنشطة المدرة للدخل محليا. في هذا الإطار، وضعت وزارة الشؤون الاقتصادية والحكامة بتشاور مع القطاعات الوزارية والفاعلين المعنيين، الإستراتيجية الوطنية 2012-2020 من أجل تطوير مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتي تشكل خارطة طريق لكافة المتدخلين في هذا المجال.

1.9. جذاذة تقديمية للقطاع والإطار المعياري لحقوق الإنسان

1.1.9. جذاذة تقديمية

تتكلف الوزارة[92] بالإضافة إلى المهام التقليدية المنوطة بها، باقتراح كل التدابير لتعزيز قيم الشفافية والحكامة الجيدة لتحسين مناخ الأعمال ومحاربة الرشوة في مجال تدبير الشأن العام وتتبع تنفيذه. وتعتمد الوزارة في تفعيل إستراتيجيتها على عدد من الموظفين يصل عددهم إلى 224 موظفا، تمثل فيه النساء 45%، منها 54,8% تحتل مناصب للمسؤولية (انظر الملحق 1).

2.1.9. الإطار المعياري لحقوق الإنسان

تساهم مهام الوزارة، خاصة في مجال الاقتصاد الاجتماعي، في تجسيد حقوق الإنسان الأساسية بالشكل الذي تمت صياغتها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة حق التشغيل. كما تتماشى هذه المهام مع توصيات اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء. وتساهم استراتيجية الوزارة كذلك في بلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية (انظر الملحق 2).

[90] ابتداء من سنة 2013، سيتم احتساب مؤشرات القطاع ومنها رقم المعاملات مرتين في السنة (خلال السداسي الأول والثاني).
[91] تحتل التعاونيات النسائية للصناعة التقليدية المرتبة الثانية بعد الفلاحة. وتغطي عدة حرف (النسيج، الزرابي، الخياطة، الطرز، الفخار،...)
[92] انظر تقرير النوع الاجتماعي 2012.

2.9. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.9. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية والأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

التزمت الحكومة بإنعاش وتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره اقتصادا للقرب من خلال خلق وتطوير الأنشطة المدرة للدخل. فقد قامت الوزارة، بتعاون مع كل القطاعات الوزارية والفاعلين المعنيين، ببلورة إستراتيجية وطنية من أجل تطوير مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تشكل خريطة طريق لجميع المتدخلين في هذا المجال في أفق 2020.

وترتكز هذه الإستراتيجية على دعامتين: تتجلى الأولى في دعم قدرات الفاعلين وتكامل المهام بينهم. وتشمل أربعة محاور إستراتيجية: تقوية قدرات التعاونيات في مجال الموارد البشرية والمالية واللوجيستيكية، بروز جمعيات مؤهلة قادرة على تأطير ومواكبة حاملي المشاريع، تشجيع تعاضديات التغطية الصحية لفائدة أعضاء التعاونيات وأخيرا تعزيز تنظيم قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. في حين، تتعلق الدعامة الثانية بتحسين الحكامة والمناخ العام للقطاع. وتضم أيضا أربعة محاور إستراتيجية: تحسين الترسانة القانونية المؤطرة للقطاع، توفير إطار مؤسساتي فعال، تنسيق وملاءمة البرامج العمومية الموجهة للاقتصاد الاجتماعي، وأخيرا تطوير البحث العلمي واليقظة الاستراتيجية وأدوات التتبع والتقييم.

كما قامت الوزارة، في إطار تفعيل إستراتيجيتها، بعدة مشاريع ذات المردود الكبير لتطوير وإنعاش قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتتجلى أهم الإنجازات الحالية في المحاور التالية:

تعزيز وتنظيم الفاعلين في القطاع

قامت الوزارة في يناير 2011 باطلاق"برنامج مرافقة" الذي يستهدف 500 تعاونية جديدة كل سنة. وهوبرنامج للدعم بعد خلق المقاولة ويمتد خلال الفترة 2011-2015[93].ويأخذ برنامج "مرافقة" بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي عن طريق تحفيز المشاريع التي تعطي فرصا أكبر للمرأة في الحياة الاقتصادية عبر القيام بنشاط مدر للدخل[94].

تثمين وإنعاش وتسويق سلع وخدمات القطاع

نظمت الوزارة خلال سنة 2012 المعرض الجهوي بالداخلة والمعرض الإقليمي بخريبكة. فقد استفادت من هذه المعارض 530 تعاونية وجمعية تمثل مختلف القطاعات الإنتاجية. وقد كانت المشاركة النسائية مهمة وتجاوزت 65%.

كما نظمت الوزارة الأسواق المتجولة لسلع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. فخلال سنة 2013، تم تنظيم ثلاث محطات لجهة مكناس-تافيلالت بمكناس (محطتين في مارس وواحدة في يوليوز)، والمحطة الرابعة لجهة طنجة-تطوان بالعرائش (يوليوز) والمحطة الثامنة لجهة فاس-بولمان بصفرو (يونيو) ومحطتين بجهة مراكش-تانسيفت-الحوز بالصويرة (يونيو ويوليوز). وقد استفادت من هذه الأسواق 400 تعاونية وجمعية تمثل مختلف الأنشطة القطاعية. وقد كان الحضور النسوي بارزا في هذه الأسواق، حيث تجاوز 70% ووصل إلى 100% في بعض الأنشطة. وقد ساهمت هذه الأسواق من رفع دخل النساء العضوات في التعاونيات النسوية.

4.2.9. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

تحليل نفقات التسيير والاستثمار

بلغ مجموع الاعتمادات المفتوحة لوزارة الشؤون الاقتصادية والحكامة لتطوير قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 45,1 مليون درهم سنة 2013. وبالنسبة لنفقات الاستثمار المسجلة في ميزانية الوزارة، فقد بلغت1,1 مليون درهم[95] بعد التعديل الذي عرفته ميزانية الاستثمار. وتضاعفت الاعتمادات المفتوحة لمكتب

---

[93] للمزيد من التفاصيل حول برنامج "مرافقة" انظر تقرير النوع الاجتماعي 2012.

[94]فبرسم سنة 2011، من بين 438 تعاونية مشخصة، توجد 125 تعاونية نسوية تجمع 1.874 منخرطة. وتتواجد أغلب هذه التعاونيات في قطاع الصناعة التقليدية بنسبة 49% وفي القطاع الفلاحي بنسبة 25%.

[95] يأخذ هذا المبلغ التعديل الذي عرفته ميزانية الاستثمار.

تنمية التعاون لتبلغ 44 مليون درهم سنة 2013 موزعة بين إعانة التسيير لمكتب تنمية التعاون (24 مليون درهم والمساهمة في برنامج "مرافقة" (20 مليون درهم).

تحليل مؤشرات النجاعة

انخرطت وزارة الشؤون الاقتصادية والحكامة في نظام شمولية الاعتمادات سنة 2005. وفي هذا الإطار، قامت ببلورة مؤشرات أهداف مرتبطة بميزانية الاستثمار تهم أساسا إنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومؤشرات أخرى تتعلق بميزانية التسيير وذلك لدعم المهام المنوطة بها. وفي هذا الإطار، تم إعداد سبعة مؤشرات تتعلق بإنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مستوى مديرية الاقتصاد الاجتماعي (المؤشرات الثلاث الأولى) وعلى مستوى مديرية الدراسات والتعاون والتشريع (المؤشرات الأربعة الأخيرة) انظر الملحق3.

ويتبين من خلال تحليل جذاذة المؤشرات الأهداف أن كل هذه المؤشرات قابلة للجندرة ويمكن تصنيفها حسب القطاع والوسط والجهة والجنس. وتهم بالأساس التحسيس حول تفعيل الإطار القانوني للقطاع التعاوني ووضع استراتيجية للتواصل وتطوير أسواق منتجات القطاع.

3.9. تحليل أهم مؤشرات النتائج

عرف القطاع التعاوني ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة. حيث بلغ عدد التعاونيات10.707وحدة سنة 2012 مقابل 5.000 تعاونية تقريبا سنة 2007.

ويتزايد عدد النساء المنخرطات في التعاونيات بشكل مضطرد من أجل مزاولة أنشطة مدرة للدخل. فقد ارتفع عدد التعاونيات النسوية بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة من 738 سنة 2008 إلى 1.523سنة 2012.وتتواجد النساء خاصة في الأنشطة الفلاحية (10.628 منخرطة) والصناعة التقليدية (10.403 منخرطة) وتثمين الأركان (5.955 منخرطة) ومعالجة الأعشاب (587 منخرطة). وقد بدأت النساء في الاستثمار في قطاع الصيد البحري (7 تعاونيات و171 منخرطة) والتغذية (126 تعاونية و1.349 منخرطة).

وقد قامت النساء عضوات التعاونيات النسوية بتعبئة رأسمال إجمالي في حوالي 14,2 مليون درهم عند نهاية سنة 2012. كما تتواجد النساء أيضا كعضوات نشيطات في العديد من التعاونيات المختلطة والتي يتجاوز عددها بكثير عدد التعاونيات النسوية.

وللإشارة، بلغ عدد المنخرطات في التعاونيات النسوية من الوسط القروي ما يقارب النصف. ويلعبن دورا رئيسيا في تطوير محيطهن الاجتماعي من خلال تضامنهن وعزيمتهن الجماعية. ويشكلن نقطة لقاء مختلف تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني عبر الأجيال.

خـــلاصـــــة عامـــــة

إن تحليل السياسات العمومية من منظور النوع الاجتماعي المرتكز على مقاربة حقوق الإنسان بالنسبة لمختلف القطاعات الوزارية، والتي يضمها هذا التقرير، قد مكن من إبراز توجهات جمة تتعلق على الخصوص بتملك هذه المقاربة وبإمكانيات تطويرها.

كما أن مسألة إغناء أنظمة المعلومات الوطنية من خلال إدراج المعطيات المراعية للنوع الاجتماعي تعتبر ذات أهمية بالغة نظرا لدورها الأساسي في إعداد مؤشرات النجاعة التي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي. ومن شأن هذه المؤشرات أن تخدم كثيرا منطق المساءلة اعتمادا على أنظمة للتتبع والتقييم وتساهم في تنوير خيارات السياسات العمومية وبالتالي حسن تخصيص الاعتمادات المالية لخدمة قضية المساواة والإنصاف.

وفي نفس السياق، يظل نجاح مختلف البرامج وأوراش التنمية رهينا بوضع الآليات العملية التي ستمكن من تحقيق تنسيق أفضل وانسجام أكبر للإجراءات المتخذة من طرف الوزارات والمؤسسات المعنية، خاصة تلك المكلفة بتتبع حقوق المرأة، وذلك في إطار استراتيجية عمل مشتركة خدمة لولوج متساو للمرأة للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وفي هذا الاطار، وبروح مفعمة بالعمل المشترك وتقاسم المعارف، عملت وزارة الاقتصاد والمالية على وضع مركز الامتياز لميزانية النوع الاجتماعي والذي سيشكل فضاءا مشتركا لتبادل المعارف سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي. وستتمحور استراتيجية عمل المركز على تقديم أجوبة لمختلف الحاجيات المعبر عنها من طرف المتدخلين المعنيين بتخصيص الموارد العمومية سواء على مستوى البرمجة أو على مستوى التتبع والتقييم والمساءلة...

وفي إطار التخطيط الاستراتيجي المدمج لبعد النوع الاجتماعي، يظل الانسجام بين الأولويات المرتبطة بالنوع الاجتماعي من جهة، والأولويات العمومية من جهة أخرى، أمرا مهما لتعزيز وتملك التدبير المرتكز على النتائج المراعي للنوع الاجتماعي. كما أن الإصلاح المرتقب للقانون التنظيمي للمالية سيعزز لا محالة هذه الاهتمامات من خلال مأسسة التدبير المرتكز على النجاعة، وفي إطار المهام والبرامج المفتوحة على تدبير القرب والاستهداف الفعال للسياسات العمومية، وارتباطا بالحاجيات المتنوعة لمختلف الفئات الاجتماعية.

وفي هذا الاتجاه، يتبين أن طريق المستقبل هو إعطاء معنى ومضمون حقيقي للديمقراطية التشاركية، والتي ستخدم بشكل قوي أهداف النجاعة والشفافية والإنصاف، باعتبارها رهانات جوهرية يطرحها الدستور الجديد.

المراجع

- Ministère de l'Economie et des Finances, « Morasses budgétaires, 2013 ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Note de présentation de la Loi de Finances 2013 ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Indicateurs d'objectifs chiffrés 2013».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Rapport Genre LF 2013 ».
- Enquête Nationale sur le Niveau de vie des Ménages 2006/2007, HCP.
- Les indicateurs sociaux 2010 et 2011, HCP.
- HCP, Rapport annuel détaillé sur l'emploi éditions 2010 et 2011.
- HCP, Enquête emploi, 2012.
- HCP, Activité, emploi et chômage, premiers résultats (annuel), 2012
- Texte de la Constitution 2011.
- Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes (CEDAW)
- Les textes relatifs à la Déclaration Universelle des Droits de l'homme, au Pacte International des Droits Politiques et Civils, Pacte International des Droits Economiques, Sociaux et Culturels, Convention Internationale des Droits des Enfants, Plan d'Action de Beijing, Conventions de l'Organisation Internationale du Travail etc.

الولوج العادل للحقوق المدنية والسياسية

وزارة العدل والحريات

- Contribution du Ministère de la Justice et des Libertés au Rapport Genre 2014, Juillet 2013.
- Charte de la réforme de la Justice, septembre 2013.
- Rapport de mission au Maroc du Groupe de Travail sur la lutte contre les discriminations à l'égard des femmes, juin 2012.
- www.justice.gov.ma.

وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية

- Contribution du Ministère des Habous et des Affaires Islamiques au Rapport Genre 2014, juillet 2013.

المديرية العامة للجماعات المحلية

- Présentation de clôture du Projet Gouvernance Locale (DGCL-ACDI), GLM : Egalité Homme Femme, bilan et perspectives, Avril 2012.
- Planification pour le Développement Local des Femmes : cibles et partenaires – Mars 2011.
- Rapport relatif aux résultats du diagnostic participatif sur l'état de l'exercice de la fonction de l'élue et de la participation des femmes à la gouvernance locale – Novembre 2010.
- Promouvoir l'autonomisation des femmes, global forum on local development-2010.
- Projet de guide pour l'élaboration du plan communal de développement – Juin 2008.
- Système d'information communal : Projet de renforcement du SIC à partir du CBMS (Aspects Genre) – Octobre 2009.

وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

- Rapport de mission au Maroc du « Groupe de travail sur l'élimination de la discrimination à l'égard des femmes dans la législation et dans la pratique », juin 2012.
- Ministère du Développement Social, de la Famille et de la Solidarité, 2010, « Projet de Plan Gouvernemental pour l'égalité en perspectives de la parité ».
- Ministère du Développement Social, de la Famille et de la Solidarité, 2013 « stratégie 4+4 du pole social».
- Haut-Commissariat au Plan, 2010, « Rapport des OMD 2009 ».
- Haut-Commissariat au Plan, 2012, « Enquête nationale de la prévalence de la violence à l'égard des femmes ».
- Ministère du Développement Social, de la Famille et de la Solidarité, 2012, « Statistiques sur les violences fondées sur le genre 2011 ».
- Plan d'Action National pour l'Enfance 2006-2015, « Maroc digne de ses enfants ».
- Ministère du Développement Social, de la Famille et de la Solidarité, 2004, « Enquête Nationale sur le Handicap ».
- Bilan du Ministère 2007-2011.
- Rapport du Royaume du Maroc lors de sa participation aux travaux de la 57ème session de la Commission sur la Situation de la Femme, 2013.

وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

- Rapport d'activité du Ministère de la Fonction Publique et de la Modernisation de l'Administration, année 2012.
- Bilan des Ressources Humaines des départements ministériels 2012.
- Site internet du MFPMA : www.mmsp.gov.ma

وزارةالاقتصادوالمالية

- Les principales réalisations du Ministère de l'Economie et des Finances dans le domaine de la promotion des Droits des Femmes au titre de la période 2012-2013 ; DEPF.
- Note de présentation du Projet de la Loi de Finances pour l'année budgétaire 2013, MEF.

- Plan d'action du Ministère de l'Economie et des Finances pour la période 2012-2016.
- مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية لسنة 2013 , لجنةالمالية والتنمية الاقتصادية لمجلس النواب

وزارةالشؤون الخارجية والتعاون

- Ministère des Affaires Etrangères et de la Coopération
- L'UNDAF : Le cadre stratégique de la coopération entre le Système des Nations Unies (SNU) et le Royaume du Maroc pour la période 2012- 2016, signé le 31 mars 2011 par le Coordonnateur Résident du système des Nations Unies et le ministre des Affaires étrangères et de la Coopération.

وزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وبشؤون الهجرة

- Contribution du Ministère délégué auprès du Chef du Gouvernement chargé des Marocains Résidant à l'Etranger au Rapport Genre 2014, juillet 2013.
- Rapport « Migration et compétences : le rôle des compétences dans le phénomène migratoire au Maroc », élaboré par la Fondation européenne pour la formation (ETF)-Union européenne, février 2013.
- Site du Haut-commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme.

وزارةالاتصال

- Contribution du Ministère de la Communication au Rapport Genre 2014, juillet 2013.
- Ministère de la Communication, Rapport annuel : « Les efforts pour la promotion de la liberté de la presse » 2012.
- "الأهداف و الحصيلة 2012 " وزارة الاتصال، 20 نونبر 2012
- www.mincom.gov.ma.

الولوج العادل للحقوق الاجتماعية

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

- Coordination Nationale de l'INDH, 2013.
- Présentation du coordonateur national adjoint de l'INDH portant sur « l'économie sociale dans les projets de l'INDH », lors du colloque national sur l'Economie Sociale et Solidaire 2013.
- Plate-forme INDH 2011-2015.
- Etude sur la viabilité et de la pérennité des centres communautaires et d'accueil au Maroc-Juin 2010.
- Rapport sur le développement humain, ONDH, juin 2009.
- Site de l'INDH : (www.indh.gov.ma).

الوزارة المكلفة بالماء

- Ministère de l'Economie et des Finances, « Rapport genre LF 2013 ».
- Sites de l'ONEP (www.onep.org.ma), du Département de l'Eau (www.water.gov.ma).
- Haut-Commissariat au Plan, « Indicateurs sociaux relatifs à l'accès à l'eau », 2012.
- Eau potable, eau à usage domestique et genre en Tunisie, 2007.
- Rapport National sur les Objectifs du Millénaire pour le Développement, Nations-Unies, mars 2004.
- Conférence régionale sur la gouvernance de l'eau, échange d'expériences entre l'OCDE et les pays arabes, Tunis, Juillet 2009.
- Agence Française de développement (Département de la recherche), « Le droit à l'eau dans les législations nationales», 2006.
- Département de l'Eau, « Stratégie Nationale de l'Eau en matière de protection et de développement de l'offre : Réutilisation des eaux usées épurées », février 2013.

الوزارة المكلفة بالبيئة

- Site internet du Département de l'environnement (www.environnement.gov.ma).
- Banque Africaine de Développement, « Promouvoir la croissance verte en Afrique : perspectives de la Banque africaine de développement », 2013.
- Ministère de l'Intérieur, « Programme National d'Assainissement Liquide et d'Epuration des Eaux Usées », février 2013.
- Les instruments juridiques internationaux : cadre de la généralisation de l'analyse selon le genre dans le changement climatique.

قطاع الطاقة

- Ministère de l'énergie, des mines, de l'eau et de l'environnement : www.mem.gov.ma
- Agence Nationale pour le Développement des Energies Renouvelables et de l'Efficacité Energétique : www.aderee.ma
- l'Office National de l'Electricité : www.one.org.ma

وزارةالسكنى وسياسة المدينة

- Situation du secteur de l'habitat et de l'immobilier au Maroc, juin 2013, Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la Politique de la Ville, Secrétariat général.
- Les indicateurs sociaux du Maroc, 2011, Haut-Commissariat au Plan.

وزارةالتجهيزوالنقل واللوجيستيك

- Ministère de l'Equipement et des Transports.
- « Rapport d'achèvement du Deuxième Programme National des Routes Rurales » de la Banque Africaine de développement publié en Avril 2013

وزارةالصحة

- Ministère de la Santé, « Enquête Nationale sur la Population et la Santé Familiale (ENPSF) 2011 ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Morasses budgétaires LF 2013 ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Indicateurs chiffrés, LF 2013 ».
- Ministère de la Santé, « Enquête sur la Population et la Santé Familiale, 2003-2004 ».
- « La convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes ».
- « Déclaration Universelle des Droits de l'Homme ».
- « Le Pacte International relatif aux Droits Economiques, Sociaux et Culturels ».
- « La convention internationale relative aux droits de l'enfant ».
- « La Convention Internationale sur l'Elimination de toutes formes de Discrimination Raciale ».
- « La déclaration sur l'élimination de la violence à l'égard des femme ».
- « l'Agenda national pour l'Egalité 2010-2015 ».
- « Comptes Nationaux de la Santé 2006 ».
- « Rapport National sur les OMD 2009 ».
- Ministère de la Santé, « Santé en chiffres 2011, édition 2012».
- HCP, « Enquête Nationale Démographique à Passages Répétés, principaux résultats ».
- Ministère de la Santé, UNFPA « Réduire la mortalité maternelle au Maroc, partager l'expérience et soutenir le progrès», 2011.
- البرنامجالحكومي،يناير 2012
- Ministère de la Santé, « Contribution au Rapport Genre qui accompagne la Loi de Finances 2014 ».
- "الكتابالأبيض،منأجلحكامةجديدةلقطاعالصحة"،وزارةالصحة،يوليوز 2013.
- « Couverture médicale de base, 7 ans après », présentation ANAM, deuxième conférence nationale de la santé, Marrakech, le 1er juillet 2013.
- "نتائجالدراسةالخاصةبمكانةالنساءبمراكزالمسؤوليةبالوظيفةالعمومية"،مديريةالوظيفةالعمومية،وزارةالوظيفةالعموميةوتحديثالإدارة، 8 مارس 2013.
- www.sante.gov.ma
- www.ramed.gov.ma
- www.anam.ma

قطاع التربية الوطنية

- Contribution du Ministère de l'Education Nationale à l'élaboration au Rapport Genre 2014, juillet 2013.
- « Recueil Statistique de l'Education 2012-2013 », Ministère de l'Education nationale, de l'enseignement supérieur, de la formation des cadres et de la recherche scientifique.
- « Plan d'Action Stratégique à Moyen Terme pour l'Institutionnalisation de l'Égalité entre les Sexes (PASMT/IÉS) dans le système éducatif 2009-2011 », Ministère de l'Education nationale, de l'enseignement supérieur, de la formation des cadres et de la recherche scientifique.
- Stratégie nationale pour l'équité et l'égalité entre les sexes par l'intégration de l'approche genre dans les politiques et les programmes de développement, Secrétariat d'État chargé de la Famille, de l'Enfance et des Personnes Handicapées.

قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية

- Contribution de la Direction de Lutte Contre l'Analphabétisme au Rapport Genre 2014, juillet 2013.
- « Alphabétisation au Maroc, bilan 2007 – 2012, pour une plein participation de tous dans la société » Direction de la Lutte Contre l'Analphabétisme.
- "محاربةالأميةبالمغرب،حصيلة 2007-2012،منأجل مشاركة كاملة للجميع في المجتمع مديرية محاربة الأمية.
- « Bilan d'activité des programme d'Education non Formelle 2011-2012 » Direction de l'Education Non Formelle.
- "حصيلةبرامجالتربيةغيرالنظامية 2011-2012" ،مديريةالتربيةغيرالنظامية.
- « Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes ».

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

- Contribution du Ministère de l'Enseignement Supérieur, de la Recherche Scientifique et de la Formation des Cadres au Rapport Genre 2014, juillet 2013.
- www.enssup.gov.ma

قطاع التكوين المهني

- La carte de la formation professionnelle, Département de la Formation Professionnelle, 2013

قطاع الشباب

- Enquête nationale sur les jeunes 2012, HCP.
- Enquêtes nationales sur l'emploi 2000 et 2011, HCP.
- Statistiques collectées auprès du Département de la Jeunesse.
- ة ل يصحأ ةطشن ةحلصموزارة الشباب والرياضةالمخيمات, 2012
- Rapport sur la politique de population. La jeunesse marocaine: attitudes, comportements et besoins, C.E.RE.D, 2004.

الاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية

وزارة لتشغيل والشؤون الاجتماعية

- Note d'information du haut commissariat au plan au sujet de la situation du marche du travail en 2011
- site internet du Ministère de l'Emploi –annuaire des responsables-
- Pour une nouvelle politique sociale : contribution au sommet social 2012-Direction des Etudes et des Prévisions Financières
- Rapport du Conseil Economique et Social : Pour une nouvelle charte sociale : des normes à respecter et des objectifs à contractualiser
- Note d'information du Haut-commissariat au Plan à l'occasion de la Journée mondiale contre le travail des enfants
- Note de présentation loi de finances 2013
- Comment aller vers l'égalité économique homme et femmes CESEM (Centre De Rechrche Du HEM) Carnegie Middle East Center
- Evolution et caractéristiques du travail des enfants : Note d'information du Haut-commissariat au Plan à l'occasion de la Journée mondiale contre le travail des enfants

قطاع الفلاحة

- Contribution du Ministère de l'Agriculture au Rapport Genre 2014, Août 2013.
- Rapport du groupe de travail sur l'élimination de la discrimination à l'égard des femmes dans la législation et la pratique (Assemblée Générale des Nations Unies) – Mission au Maroc – 19 juin 2012.
- HCP : Note d'information relative aux comptes nationaux provisoires de 2012.
- HCP : Activité, emploi et chômage, année 2012 premiers résultats.
- HCP : La femme marocaine en chiffres, octobre 2012.

قطاع الصيد البحري

- Département des pêches Maritimes, contribution du Département à l'élaboration du Rapport genre 2014.
- Rapport de la Journée nationale de la pêche artisanale en Méditerranée marocaine. COPMED II – ArtFiMed. Tanger, Maroc. 2 juin 2011.
- Projet pêche artisanale : plan d'intégration du genre, APP et ONP, 2010.
- Atlas of Gender and Development: how social norms affect gender equality in non-oecd countries, OECD 2010.
- Rapport National 2007 sur les Objectifs du Millénaire pour le Développement.

قطاع الصناعة والتجارة

- Présentation du MCINT « Mise en œuvre du Pacte National pour l'Emergence Industrielle – Bilan Emergence », 3ème Assises de l'Industrie, Tanger 20 février 2013.
- Enquêtes annuelles sur les industries de transformation (éditions 2010 et 2011) élaborées par le Ministère de l'Industrie, du Commerce et des Nouvelles Technologies.
- Rapports détaillés de l'emploi éditions 2010 et 2011, Haut Commissariat au Plan.
- Banque Mondiale: "Opening Doors Gender Equality and Development in the Middle East and North Africa ", 2013
- http://www.mcinet.gov.ma/ActualitesEvenements/Pages/Plan_Rawaj.aspx
- www.anpme.ma
- www.afem.ma

قطاع التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال

- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2013, « Tableau de bord marché du mobile au Maroc».
- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2013, « Tableau de bord marché du fixe au Maroc ».
- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2013, « Tableau de bord marché de l'Internet au Maroc».
- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2013, « Résultats de l'enquête de collecte des indicateurs TI pour l'année 2012 ».
- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2013,« Etude sur l'usage des Technologiesde l'Information et de Communication au Maroc :Accès et utilisation des ménages et particuliers pour l'année 2012 ».
- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2010, "Note d'orientations générales pour le développement du secteur des télécommunications a I'horizon 2013".
- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2012, « rapport annuel 2011 ».
- Département de la Poste, des Télécommunications et des Technologies de l'Information, 2005, « Programme de généralisation des TIC dans l'enseignement ».
- Ministère de l'industrie, du Commerce et des Nouvelles Technologies, 2008, « Maroc numéric 2013 ».
- Primature, 2012, « communiqué de presse de la 9ème réunion du Comité de Gestion du Service Universel des Télécommunications ».
- R.Bourqia, M. Abdourabi, 2005, « La participation des femmes au secteur des TIC au Maroc : « VERS UNE E-PARITE».
- UNESCO 2003, « l'égalité des sexes dans la société de l'information ».

قطاع التجاة الخارجية

- Genre et commerce – numéro 17, Institute of Development Studies UK, Déc 2005 ;
- loi n° 15-09 relative aux mesures de défense commerciale, 30 juin 2011

- loi n°13-89 relative au commerce extérieur, 1992

وزارة السياحة

- « Tableau de bord du tourisme », Observatoire du Tourisme.
- « Rapport sur les dépenses fiscales PLF 2013 », DGI, Ministère de l'Economie et des Finances, Maroc, octobre 2012.
- « Secteur du tourisme : Bilan d'étape et analyse prospective », DEPF, Ministère de l'Economie et des Finances, Maroc, Février 2011.
- Thomas Baum, "International perspectives on women and work in hotels, catering and tourism", Genève, Organisation Internationale du Travail (OIT), Avril 2013.

وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- Contribution du MA au Rapport Genre 2014, juillet 2013.
- Vision 2015 de l'Artisanat: Notre authenticité, moteur de notre essor, Contrat Programme 2006-2015.
- www.artesnet.gov.ma

وزارة الشؤون العامة والحكامة

- Contribution du Ministère des Affaires Economiques et de la Gouvernance Générales (MAGG) au Rapport Genre 2014, août 2013.
- Stratégie nationale de l'économie sociale et solidaire, 2010-2020, MAGG, Direction des Études, de la Coopération et de la Législation, mars 2011.

ملحقـــات